قضايا التنمية والعولمة والاقتصاد





شريف دلاور

إهـــــــداء ٢٠٠٧

رة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الريان

جمهورية مصر العربية

«صورة العبور فى حرب أكتوبر على الغلاف ترمز إلى عبور آخر نحـو التنميـة والتقـدم فى القـرن الحـادى والعـشـرين»

المحتويات

صفحة

مقـدمة المؤلف

يدور هذا الكتاب حول المستقبل ، حيث تتناول أجزاءه التغير فى الفكر الاقتصادى ، والتغير فى التكنولوجيا والتغير فى أنماط العمل وفى المؤسسات ، وباختصار التحول وإعادة التشكيل فى كل ما يمس حياة الإنسان المصرى ، مما يؤكد أننا دخلنا بالفعل عصرا جديدا تتشكل معه مفاهيم جديدة .

والتحديث هو – فى نظرى – البناء المؤسسى للمستقبل ، وبالتالى يركز الكتاب بصفة عامة على هذا البناء المؤسسى إدراكا من كاتب هذه السطور أن القوة الحاسمة فى المجتمع الحديث هى تلك التى يمارسها التنظيم وليس رأس المال ، وأن بناء النظم لا يتأتى إلا بتفكير مرتب يبتعد عن الشعارات والعواطف ، ويقاوم الأجوبة السهلة والحلول الجاهزة ، ويستمد رصانته من التأمل العميق والمراجعة المستمرة للمعتقدات الثابتة .

ولقد ظهرت مفردات الكتاب على شكل مقالات « بجريدة الأهرام » متناثرة ومتباينة ، متقاربة ومتباعدة على امتداد الخمس سنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وبرغم التنوع والمسافة الزمنية ، فلقد كانت قناعتى فى أن هذه المقالات لا يصح قراءتها منفردة ، فهى مثل مراحل الحياة ، إن فصلت عن بعضها أو جزئت ، فقدت المعنى والرسالة والذين يتلخصا فى أن المستقبل ليس قدرا مفروضا علينا وفى أنه بإمكاننا التأثير عليه إذا أدركنا ماذا نريد منه وكيف نريده أن يكون .

وهكذا سيجد القارىء أن « التحديث لبناء منظومة المستقبل » هو القاسم المشترك للفصول الثلاثة من الكتاب (التنمية – العولمة – الاقتصاد الوطنى) ، والنغمة التى تتكرر لتربط بين هذه الأجزاء .

فالفصل الأول يتناول المفاهيم الأساسية للتحديث والتنمية ، وهل يعنى التحديث – بعد

هزيمة الاشتراكية – تبنى مبادىء الديمقراطية الليبرالية ؟ وهل يعنى التحديث التغريب ؟ وما هى مفاهيمنا للديمقراطية وللحرية وللكرامة الإنسانية ولمستوى المعيشة ؟ كما يتطرق لتعاظم هيمنة الحضارة التقنية وإشكالية التقدم ، ويخصص بابا لدور الدولة كمحرك أساسى ورئيسى للتنمية ، وطبيعة السلطة التى تمارسها فى هذا الشأن وطرق ممارسة هذه السلطة من « خلال » المجتمع وليست من « فوق » المجتمع ، وهو النموذج الذى يتصف بقيادة الدولة للاقتصاد على عكس النموذج الذى يتسم بسيطرة الدولة على الاقتصاد .

ويبحر الفصل الثانى فى قضايا العولمة وعلاقاتها المتشابكة بالنمو الاقتصادى وتوزيع الدخل والاستثمار الأجنبى والشركات متعددة الجنسيات ، ومدى تأثير ذلك على إمكانات الدولة القومية فى رسم واتباع سياسات مستقلة ، ويتدارس هذا الجزء المردود الاقتصادى والاجتماعى والقيمى لعصر الشبكات وبروز ملامح الاقتصاد « الشبكى » أو « الرقمى » ، وهو الاقتصاد الذى تتلاحم فيه قدرة الحاسبات مع نظم الاتصالات لتعيد هيكلة الأسواق ، وما يثيره هذا الشكل الجديد للاقتصاد من قضايا متعلقة بمنظومة الحياة التى ألفناها فى ظل الاقتصاد الصناعى القديم (الحكومة – العدالة – النسيج الاجتماعى – أنماط العمل والتعليم – الأمن القومى – المؤسسات البيروقراطية ... الخ) .

أما الفصل الثالث فهو مخصص للعديد من قضايا اقتصادنا القومى مثل تشكيلة الإنتاج المصرى وهيكلة الصناعة المصرية وارتباطه بحركة التجارة الدولية ، ويرسم ملامح عامة لاستراتيجية الصناعة من خلال تساؤلات حول الإنتاج المصرى المستهدف ، وماذا نصدر وإلى أين نصدر ؟ وكيف نتغلب على العجز فى الميزان التجارى ؟ ولماذا لم ترتفع أرقام الصادرات المصرية بالرغم من كل الإجراءات التى اتخذتها الدولة لتشجيع التصدير ؟ كما يتناول هذا الجزء مخاطر هيمنة « المالية » على « التصنيع » ، وهو ما يطلق عليه فى القاموس الاقتصادى « المبادرة على الورق » أى أرباح بدون إنتاج ، ويفرد بابا لديناميكية المشروعات الصغيرة ومشكلاتها فى مصر .

إننى أتمنى أن يشد هذا الطرح للأفكار جانبا من القراء والكتاب إلى مزيد من الاهتمام بقضايا المستقبل تاركين ورائنا مشاكل وهموم الماضى التى حاصرتنا فترة من الزمان .

ولا يفوتنى فى نهاية هذه المقدمة أن أقدم الشكر وخالص التقدير للأستاذ إبراهيم نافع الذى فتح أبواب الأهرام المتعددة لكل رأى حر وجديد ، وإلى الأستاذ محمد هانى طلبة مدير عام وكالة الأهرام للتوزيع والذى تفضل بنشر هذا الكتاب ضمن أنشطة نادى الأهرام للكتاب الذى يتولى الإشراف عليه وعلى مكتبة الأهرام القيمة للبحث العلمي ، وأتوجه أيضا بالشكر والامتنان لقيادات الأهرام متمثلة فى أسرة « الحوار القومى » بالأهرام تحت لواء المرحوم

الأستاذ لطفى الخولى ، وأسرة « قضايا استراتيجية » بريادة الدكتور عبد المنعم سعيد ، والأستاذ أحمد يوسف القرعى المشرف على باب « قضايا وآراء » ، والأستاذ عبد الرحمن عقل رئيس القسم الاقتصادى ونائب رئيس التحرير وأسرة التحرير ، والأستاذ أسامة غيث المشرف على صفحة الأسبوع الاقتصادى ومساعد رئيس التحرير ، والأستاذة نجلاء ذكرى المشرفة على صفحة الأحد الاقتصادى ، والأستاذ شريف جاب الله المشرف على صفحة موارد وتنمية ، إننى مدين لهم جميعا .

والله ولى التوفيق .

الاسكندرية فى ٢ مايو ١٩٩٩ **شريف دلاور**

١

تحديث مصر :

مفاهيم جديدة لعصر جديد

« حتما ، ستأتى لحظة من الزمان ينفتح فيها الباب ليسمح للمستقبل بالدخول » .
(جراهام جرين)

أولا : الإطار المفهومى :

يمر عالمنا اليوم بمرحلة انتقالية تتسم بعدم الاستقرار على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وباهتزاز القناعة بالثوابت التى شكلت قاعدة المفاهيم فى القرن العشرين ، كما تقترن هذه المرحلة بإحباط شديد لدى الإنسان المعاصر نتيجة الخلل الجسيم الذى لمسه فى حضارته والمتمثل فى :

١ – وطأة النظم البيروقراطية – المصاحبة لنمط إنتاج الحجم – على الروح الإبداعية للبشر .

٢ – مادية العمل التى أعاقت تحقيق ذات الفرد نتيجة اقتصار مفهوم العمل على حل مشكلة الإنتاج .

٣ – فشل منهج الاقتصاد التقليدى فى قياس « العوامل غير الاقتصادية » حتى يمكن إدراجها فى حسابات صانعى السياسات .

٤ – عدم القدرة على بلورة حزمة من المفاهيم حول « الحياة الجيدة » و « المجتمع الجيد » فى مقابل مفاهيم الإنتاج المطلق والكفاءة المطلقة والربح المطلق .

---

* الأهرام فى ٦ / ٥ / ١٩٩٨ .

وبالتالى أصبح واضحا – ونحن فى نهاية القرن العشرين – أن القوى التى ستقود المستقبل ليست هى المتعلقة بالأرقام والقياسات التى تحددها جماعة الاقتصاديين ، بل هى بتلك الأفكار والمفاهيم التى تتطلب اجتهادا من جماعة المفكرين .

فما هو مفهومنا للديمقراطية ، وللحرية ، وللكرامة الإنسانية ، ولمستوى المعيشة ، ولتحقيق ذات المواطن المصرى ؟ هل هى مسألة منتجات أم بشر ؟ وعلينا هنا أن نقف لنتساءل أولا عن مفهوم التحديث نفسه ، وهل يعنى التحديث – بعد هزيمة الاشتراكية – أن نتبنى مبادىء ومفاهيم الديمقراطية الليبرالية باعتبارها الشكل النهائى لحكم البشر حسب إدعاء مفكرى الغرب ؟ وبرغم أن كلمة الديمقراطية والليبرالية صارت مترادفتان ، إلا أنه يجب أن نعى أنهما تعبران عن معانى مختلفة ، ولقد أكد فرانسيس فوكوياما على ذلك الفصل – فى كتابه عن نهاية التاريخ – بقوله : « إن الإسلام يشكل أيديولوجية متماسكة ومتناسقة تماما مثل الليبرالية والشيوعية ، وله ميثاقه الروحى وعقيدته حول العدالة السياسية والاجتماعية » ، ويضيف فوكوياما : « إن الإسلام يتوافق مع الديمقراطية وبالأخص مبدأ الحقوق المتساوية للبشر إلا أنه من الصعب مصالحة الإسلام مع الليبرالية » ، وإذا كانت تلك هى قناعة المفكرين فى الغرب ، ألا تستحق مفاهيم التحديث إذن تفحصا منا بشكل أعمق يستمد عناصره من مخزوننا الحضارى ؟ ولنتفق أولا على أن التحديث لا يعنى التغريب Modernization does not mean Westernization ، وأن التحديث والنمو الاقتصادى لا يتطلبان ولا يفرزان ثقافة غربية بالضرورة ، والغرب كان غربا قبل التحديث بزمن طويل ، فالحضارة الغربية برزت فى القرنين الثامن والتاسع الميلادى وشكلت خصائصها المميزة فى العصور التالية ، غير أنها لم تبدأ فى التحديث إلا فى القرن الثامن عشر ، وتستمد الحضارة الغربية خصائصها من عدة مصادر أهمها : ١ – الشرعية التى ورثتها عن الفلسفة اليونانية و ٢ – المسيحية الغربية (آدم سميث بلور أفكاره من عقيدته) و ٣ – تنوع اللغات الأوروبية و ٤ – الفصل بين السلطة الروحية والدنيوية (أساس مفهوم الحرية لدى الغرب) و ٥ – حكم القانون (حماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق الملكية) و ٦ – التعددية الاجتماعية والمجتمع المدنى (للفصل بين جماعات المصالح) و ٧ – الهيئات التمثيلية (التى عبرت عن الاستقراطية والكنيسة والتجار والتى تطورت بعد ذلك إلى مؤسسات الديمقراطية الحديثة) وأخيرا ٨ – الفردية INDIVIDUALISM ، وبرغم الدرجة المتفاوتة لمشاركتنا الغرب فى بعض هذه الخصائص ، فإن الإسلام والمسيحية الشرقية – على سبيل المثال – تنبذ مفهوم الفردية المطلقة وتضع أمامه مبدأ الجماعية Collectivism والتكافل الاجتماعى .

والتمثيل عندنا لا يجب أن يعبر عن مصالح ولكن عن مناهج مختلفة للوصول إلى نفس الهدف تحت سقف واحد من القيم ، فالقيم الروحية فى حضارتنا هى الفيصل الحاكم فى الاختيار

وليست المصالح ، وللقيم الروحية فى الشرق أهمية قصوى ولا يمكن فصلها عن التعامل اليومى المادى ، فالإسلام والمسيحية الشرقية تؤكدان على أنه لا فائدة من تقدم مادى دون تقدم روحى موازى له ، والتفكك الأسرى فى الغرب هو حصيلة لمفهومه عن الحرية ، فالفرد فى المجتمعات الغربية هو نواة المجتمع ، بينما ننظر نحن إلى الإنسان من خلال وجوده فى نطاق الأسرة ، ونعتبر – مثل الشرق الآسيوى – أن الأسرة هى ركيزة المجتمع ، وهكذا نرى أنه إذا كنا نلتقى مع حضارة الغرب فى بعض خصائصها فإننا نبتعد عنها فى البعض الآخر ، مما يشكل مفاهيما رئيسية عن « الإنسان والحرية » تختلف عن مفاهيم الديمقراطية الليبرالية وتتفرع منها بالتالى مجموعة أخرى من المفاهيم عن « التنمية » و « التعليم والثقافة » و « الدولة والنخبة الحاكمة » تعبر فى النهاية عن تصورنا للتحديث .

ثانيا : التنميـــة :

ما هى طبيعة المجتمع الجيد ؟ كيف نجعل المستقبل أفضل وأكثر أماناً لكل المواطنين ؟ إن المجتمع الجيد هو محصلة لتفاعل العوامل الاقتصادية والتنظيمية والاجتماعية بهدف تضييق الفجوة بين المحظوظين والمحتاجين من أبناء الوطن ، وإذا لم يعد بالإمكان اعتبار « الاشتراكية » هى الإطار المنظم للمجتمع الجيد فإن الحال نفسه ينطبق على « الرأسمالية » فى شكلها التقليدى ، فالإنتاج – فى المجتمع الجيد – أكثر أهمية فى توفيره لفرص العمل عن توفيره للمنتجات والخدمات ، وتكافىء الفرص وبالذات فى التعليم والرعاية البدنية سيسمح لكل شاب يعد للحياة باقتناص واستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة ، وبالتالى فلا يتصور – فى المجتمع الجيد – حرمان أى فرد من هذه المقومات نتيجة ظروف مولده أو نشأته ، فإن لم تتوفر له عن طريق أسرته فالمجتمع ملزم بتوفيرها له .

وعليه فإن المجتمع الجيد سيضع برامجا للهندسة الاجتماعية لمحاربة الفقر وعدم المساواة فى مجالات الاسكان والعمل والثروة ، وهو سيعيد صياغة مفهوم العمل بحيث لا يقتصر على بيع وقت الإنسان للمنشأة بل « العمل » كتحقيق لذات الفرد بشكل يتناغم مع بقية أنشطته فى الحياة ، ويعيد أيضا صياغة علاقة الملكية الخاصة بالعمل ، فيرحب بالملكية التى تؤدى إلى الإبداع فى العمل ويشجب الملكية التى تعوض عن العمل (إلا فى حالات خاصة مثل الشيخوخة والعجز) ، والمجتمع الجيد يقبل الثروة الخلاقة ، ولكنه يفرق بين الأثراء الحميد والمسموح به اجتماعيا والأثراء الخبيث الذى يتم على حساب المجتمع .

والمجتمع سيسعى بالدرجة الأولى إلى تحسين مستوى معيشة المواطن ، والعوامل المؤثرة على مستوى المعيشة هى بالتحديد : « الإنتاجية » و « توزيع الدخل » و « البطالة » ، وبالتالى

فإن هذه العوامل الثلاث يجب أن تكون على أولوية قائمة العمل السياسى ، فكل الاهتمامات الاقتصادية الأخرى مثل المنافسة الأجنبية والقاعدة الصناعية والفجوة التكنولوجية والبنية الأساسية لا تكتسب أهمية إلا بقدر تأثيرها على عوامل الإنتاجية وتوزيع الدخل والبطالة .

فالمعنى الوحيد « للتنافسية » على المستوى القومى هى « الإنتاجية » ، والإنتاجية هى المحدد الأول لمستوى المعيشة على المدى الطويل ، ومحاولة تعريف التنافسية على أساس الفائض فى الميزان التجارى هو أمر غير موفق ، فزيادة الصادرات نتيجة انخفاض الأجور أو العملة أو كلاهما فى الوقت الذى نستورد فيه سلعا معقدة يصعب على منشئاتنا إنتاجها قد يؤدى إلى زيادة أو توازن الميزان التجارى ولكنه بالقطع سيخفض من مستوى المعيشة ، كما أن التنافسية لا تعنى « كم الوظائف » ولكن « نوعية هذه الوظائف » ، فالعبرة ليست فى تشغيل المواطنين بأجور منخفضة وفى أعمال متدنية ، هذه هى نقطة أساسية ترتكز عليها « جودة التنمية » والتى قد تغيب عن أعيننا إذا اقتصرت مناقشاتنا ودراساتنا على الأرقام الجافة للدخل القومى دون تفحص مكونات وتوزيع هذا الدخل .

وتحرير التجارة العالمية والاستثمار الأجنبى قد يرفعان من « إنتاجية » الأمة وقد يهددانها ، ذلك يعتمد أساسا على السياسات الانتقائية التى سنطبقها ، وفى جميع الأحوال فلا يمكن لنا تجاهل « عالمية المنافسة » و « قوة التكنولوجيا » فى العصر القادم ، والتكنولوجيا العالية مطلوبة من كل مصادرها وبالذات فى توجهنا نحو التصدير ، ولكن ذلك لن يكون كافيا لعلاج مشكلة البطالة والتى تتطلب من علمائنا إحداث تطوير فى طرق ومعدات الإنتاج بحيث تكون ١ – رخيصة وفى متناول الجميع و ٢ – ملائمة لتطبيقات الحجم الصغير و ٣ – متوافقة مع قدرة الإنسان على الإبداع ، هذا هو الاتجاه – ذو الوجه الإنسانى – المطلوب للتقدم التكنولوجى والبحث العلمى فى مصر ، والتى ستوضع على كاهلها زيادة سكانية ستصل إلى ٩٥ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥ مع تقلص فى الأرض الزراعية بالنسبة لعدد السكان ، والتوجه نحو الخدمات أيضا سيخفف من وطأة البطالة ، ولكن علينا أن نسعى إلى نوعية الخدمات التى تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة الكلية ، فنحن نرغب فى الانتقال إلى مجتمع الخدمات الحديث وليس مجتمع للخدم !

والمجتمع الجيد لا ينكر وجود النزاع بين الحافز الاقتصادى والتأثير طويل المدى على البيئة ، وهو يسعى لحل هذا النزاع بشكل متوازن ، فلا معارضة عمياء للتقدم ، ولكن معارضة للتقدم الأعمى .

ثالثا : التعليم والثقافة :

إن العوامل المادية لأسباب الفقر تأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية ، بينما تتحدد العوامل الرئيسية المحددة للفقر فى الأسباب غير المادية مثل العجز فى التعليم والتنظيم والانضباط ، أن التحديث لا يبدأ بصناعة المنتجات ، بل يبدأ بصناعة البشر وتعليمهم وتنظيمهم وانضباطهم ، وبدون ذلك فإن أدوات التحديث المتمثلة فى الموارد ورأس المال والبنية الأساسية تبقى كامنة وساكنة ، والمجتمع الجيد لا يقبل أن يكون التعليم فى خدمة الاقتصاد ، فالهدف الأول من التعليم هو نقل الأفكار حول قيمة الحياة الإنسانية وجوهر التعليم يتركز فى الأساس فى تناول هذه الأفكار والتى تعبر عن المعتقدات الرئيسية للمجتمع وقيمه ومبادئه ، وهكذا يعلو التعليم ليصبح الركن الأساسى من أركان البنية الثقافية للمجتمع ، فالتعليم إذن هدف فى حد ذاته لأنه يحقق السلام الاجتماعى ويوفر فرص متكافئة لحركة المواطن إلى أعلى فى السلم الاجتماعى ، وهناك فائدتين آخرتين للتعليم فى المجتمع الجيد ، الأولى هى السماح للمواطنين بإدارة شئونهم وشئون وطنهم بطريقة ذكية وعقلانية ، والثانية هى السماح لهم بالاستمتاع بالحياة بشكل أفضل وأسمى (الأدب / الموسيقى / الفنون) .

والسؤال الذى يتناوله الآن المفكرون فى العالم يدور حول مدى مساهمة التجارب التعليمية فى تحرير الفرد من القيود المفروضة عليه فى المجتمع أسرية كانت أم سياسية أم دينية ، فكل فئة من المجتمع ترى التحرير بمفهوم مختلف ، فالأهل والطلاب والمدرسون مثلا يرونه من زاوية التحرر من القيود الاقتصادية بالدرجة الأولى حيث التعليم مطلوب لإيجاد العمل المناسب ، وفئة أخرى تراه من زاوية الانتماء السياسى أو الدينى ، وفئة ثالثة ترى معانى التحرر فى التعليم هى إطلاق الإبداع الفردى ... الخ ، كيف يمكننا التوفيق بين هذه الضغوط للفئات المختلفة للوصول إلى صيغة تحديث نظامنا التعليمى ؟ ولن تقتصر الاشكالية على تحديد الصيغة بل ستمتد لتشمل كيفية تطبيق السياسات التعليمية ، فالتعليم فى القرن العشرين يعانى من النمطية المتمثلة فى نظام بيروقراطى يتمشى مع هياكل إنتاج الحجم ، وفى مصر يمكن القول أنه لدينا بالفعل نظامين للتعليم منفصلان تماما فى توجههما الثقافى ، وعدم التكافؤ عندنا لا يأتى فقط من أنماط المدارس بل يمتد إلى داخل المدرسة الواحدة بين طبقات مختلفة من الطلاب والمدرسين والإداريين !

كل تلك المعطيات بالإضافة إلى التطور المذهل فى أدوات تكنولوجيا التعليم تدعونا إلى إعادة تصميم العملية التعليمية بالكامل ، بحيث يتم تخطيط برامج للتعليم تتناسب مع طبيعة ومواهب الطلاب ، وفى هذا الخصوص يمكن اقتراح تثبيت منهج محورى يتم تدريسه بواسطة مدرسة أساسية على أن تتعاقد هذه المدرسة مع مدارس أخرى متخصصة فى اللغات والحاسبات والتصميم والفنون ... الخ ، لتوفير برامج تكميلية للمدرسة العامة تعطى بشكل متنوع للطلاب ، فالطالب الموهوب فى اللغات مثلا سيصل إلى مستويات أعلى فى المدرسة المتخصصة للغات عن الطالب الموهوب فى الفنون مع بقاء الطالبين فى نفس الفصل الدراسى

فى المدرسة الأساسية ، وبهذا النمط يتقدم الطلاب بشكل مختلف فى التخصصات كل حسب مهاراته ومواهبه ، وعليه أيضا فإن الشهادات التى تمنح ستختلف أيضا بحيث تعبر عن المنهج العام والمنهج المتخصص .

ونحن نعانى – مثل بقية العالم بما فى ذلك الدول المتقدمة – من أزمة عميقة فى الجامعة (دار العقل) ، فهدف التعليم الجامعى ليس فى تخريج متخصصين بل فى إعطاء طلاب العلم أهم قيمة معنوية للتحديث وهى قيمة « انفتاح العقل والذهن » ، فكل نظام تعليمى له « هدف معنوى » يحاول بلوغه وهو تشكيل إنسان بنوعية معينة من الخصائص ، واللجوء إلى جذورنا الحضارية والثقافية فى تحديد مقومات التحديث لا يعنى تحويل ثقافتنا إلى كهف ، فالانفتاح وحده هو الذى سيسمح بتحديث ثقافتنا وحضارتنا ، هذه هى المشروطية والتى بدونها تضمحل وتتلاشى الثقافات والحضارات .

إن منظومة التعليم هى ركن – كما سبق أن أوضحنا – من أركان البنية الثقافية للمجتمع ، ولا تكتمل دون منظومة الثقافة والإعلام ، والسؤال الذى يواجهنا فى التحديث حول هذه المنظومة يتلخص فى مدى قبولنا لثقافة وإعلام سابق التجهيز (على المستويين المحلى والعالمى) ، وإذا كانت الإجابة بالنفى فإن السؤال الجوهرى الذى سيطرح نفسه بالتالى علينا هو : من الذى سيحدد لنا ما سنسمعه وما سنقرأه ؟

رابعا : الدولة والنخبة :

عندما نتناول دور مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها الحكومة والمجالس النيابية ... الخ ، فإن المحدد لدور كل منها ليس هو فقط مصدر سلطاتها ولكن حدود ممارسة هذه السلطات ، وإذا أضفنا إلى هذا المبدأ التزامنا بعدم السماح بأية مزايا خاصة لأية فئة فى المجتمع دون الفئات الأخرى بما يحقق المساواة بين المواطنين ، فإننا نكون قد أرسينا الدعامتين الرئيسيتين لمفهوم دولة القانون ، إن « هايك » يدعى أن الدولة الليبرالية ليست مؤسسة أخلاقية moral institution فعندما تواجه الدولة مشكلة الاختيار بين أجور أعلى للأطباء أو خدمة أوفر للمرضى الفقراء ، وعندما تواجه الاختيار بين لبن أرخص للأطفال أو أجور العمال الزراعيين ، وبين علاوة أجر للذين يعملون أو وظائف جديدة للعاطلين ، فما هو معيار الاختيار ؟ هل هى قوى السوق ؟ أم المعيار هو أخلاق وقيم المجتمع ؟ وعندما يتعلق الأمر بموضوعات مثل الشيخوخة والرعاية الصحية والتعليم والبطالة ، هل يمكن قبول الفكر الذى يدعى أن الدولة ليست مؤسسة أخلاقية ؟

وبشكل عام فإن التحدى الذى يواجهنا فى المستقبل لا يتمثل فى تعريف دور الدولة ولكن

فى تحديد مهام واستقلالية الدولة والتى يتقلص دورها السياسى والاقتصادى والاجتماعى تدريجيا نتيجة الاتجاه نحو العولمة ، هذه الأشكالية تحتاج إلى تفكير متعمق لصياغة مفاهيم جديدة « للدولة – القومية nation - state » ، كما أن مفهوم الأمن القومى أصبح لا ينفصل عن الأمن العالمى ، فتهديد الأمن القومى قد يأتى من أى عامل فى الكون يهدد صحة الإنسان المصرى أو وضعنا الاقتصادى أو استقررنا الاجتماعى أو السلام السياسى (مصر على سبيل المثال وضعت ضمن قائمة لعشرة دول مهددة من ارتفاع مستوى مياه البحر ، فارتفاع متر واحد – طبقا لتقرير الأمم المتحدة بهذا الخصوص – قد يقضى على ١٥٪ من أرض مصر ويشرد ٨ مليون مصرى !) .

والحكومة الحديثة هى حكومة مبادرة تشجع المنافسة بين موردى الخدمات للجمهور ، وتقلل من الوطأة البيروقراطية والمركزية عن طريق نقل الاختصاصات والصلاحيات للمواطنين من خلال المحليات ، وتقوم بقياس أداء الأجهزة الحكومية على أساس مخرجاتها لا مدخلاتها ، فالأجهزة الحكومية فى الدولة الحديثة تدار من خلال أهدافها لا من خلال اللوائح والتعليمات .

إن المجتمعات الجيدة هى القادرة على تأهيل النخب – المعبرة عن المبادىء والقيم السامية – ودفعها إلى مواقع القيادة ، والنخبة – فى المجتمع الجيد – هى نموذج لخصائص الإنسان النبيلة تحتذى به العامة ، وبدون وجودها فإن أى مجتمع مهما كانت درجة ثراءه أو تكنولوجيته مهدد بالتحول إلى البربرية ! فالجماهير فى كل زمان ومكان تدوس بأقدامها على كل ما هو مختلف أو متميز أو سامى ، وفى الدولة الجيدة لا يمكن ترك دفة القيادة لمزاج الغوغائية أو لمن ينشدون رضاها ولا يمكن إعطاء شرعية للقيم التى ترعرعت فى المقاهى ، ولا يمكن انتقاء قيادات المجتمع من بين المطيع والأسوأ ، والذين بطبيعتهما لا يترددان فى قبول أى نظام للقيم ، أن العجز فى الميزان الفكرى – والذى يقاس بتولى النخب المؤهلة للقيادة – لأهم بكثير من العجز فى الميزان التجارى فى حياة وتقدم الأمم والحضارات !

[٢]

إشكالية التقدم
(الأزمة - المفاهيم - المستقبل)

ما بين اختلال التوازنات فى الاقتصاد والبيئة وبين فقدان المرجعيات وتعاظم الهيمنة التقنية ، ينتاب إنسان نهاية القرن العشرين شعور عميق بالكرب والحيرة ، فقد تبددت آماله وأحلامه فى حياة أفضل فى ظل عصر الصناعة ومجتمع الاستهلاك ليحل محلها القلق والشك حول مستقبل كوكبنا الأرضى والبشر الذين يعيشون عليه ، وذهب العديد من كبار المفكرين والعلماء إلى القول بأن العالم ليس أمامه سوى خمسين أو مائة عام ما لم يغير المجتمع الإنسانى بشكل جذرى من نمط تصرفاته وأفعاله ، فهم يرون أننا نعيش فى مجتمع غير عاقل ، كل شيء فيه يباع ويشترى : النفط والمعادن والجنس والذكاء ، مجتمع تحولت معظم تعاملاته إلى أشكال تشابه الدعارة ! يضاف إلى ذلك تلك الحركة المحمومة التى تسيطر على مفهوم التقدم كما صممه الغرب ، فكل شيء أيضا يتحرك : المعارف والتقنيات وأنماط العمل والعلاقات الاجتماعية والمقاييس التى تحدد القيم ، وكل ذلك يتحرك فى زمن قياسى ، وهذه الحركة سريعة الإيقاع تفوق قدرة الإنسان على الملاحقة والاستيعاب مما يؤدى إلى عدم الاكتمال وإلى إحساس باللايقين وشعور بالعزلة للذين يعيشون داخل هذا المجتمع ، وهكذا تصاحب التقدم حاليا ظواهر التمزق وعدم الاستمرارية وكلها خصائص تؤدى إلى الفوضى والانهيار ، فالتقدم بمفهومه الغربى السائد يعيش بالفعل داخل دائرة الأزمة ، ولا غرو فى أن تعرف مجتمعات القرن العشرين - وبرغم المعرفة وتطور العلوم والتقنيات - من الكوارث والأحداث المأساوية ما لم تشاهده البشرية على امتداد تاريخها (الحروب العالمية على سبيل المثال) !

---

* الأهرام فى ٦ / ٥ / ١٩٩٨ .

ولا يوجد من يشكك فى تحقيق تقدم فى ميدان الاقتصاد أو فى ميدان المعارف ، ولكن هل هذا وحده هو التقدم ؟ وهل صاحب التقدم في المعرفة تقدم للإنسانية كقيمة روحية ومعنوية ؟ وهل التطور المذهل فى العلوم والتقنيات أدى إلى الارتفاع ببناء الإنسان ؟ واليست الذات الإنسانية مهددة بنوعية من الاستعمار متمثل فى الموضوعية العلمية ؟ وألم تصبح الثقافة – وهى التعبير الرئيسى عن الحياة – محاصرة بالمناورات التكنولوجية وقذائف عناوين الإعلام التى تبشر بعصر التكنولوجيات الجديدة ؟ إن العالم لم يكن يعرف الانفصال بين العلم والفلسفة أو ما بين ما سمى بالعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ، ولم يبدأ الإنشقاق إلا فى عصر « جاليليو » عندما برزت الفيزياء الرياضية ، مما أدى إلى استقلالية متزايدة للتخصصات العلمية ، والتى صارت فى يومنا هذا متحررة من كل وصاية فلسفية ، إلا أن أهل العلوم الطبيعية – وبعد استقلالهم التام عن الفلسفة – وضعوا العالم فى إشكالية فيما يخص مسار عملهم ، فهم قد بدأوا فى التحكم فى الجينات الوارثية وما زالت الخيارات أمامهم متعددة ، وهم يشكلون الآن خضروات – حسب الطلب – تتلائم مع طبيعة الأرض والظروف المناخية ومقاومة للآفات ، وهم يصنعون البكتيريا بل ويتجهون لصناعة حيوانات أكثر موائمة لاحتياجات الإنسان (النعجة دوللى) ، وأصبحت المسألة التى تواجه العلماء تدور حول سرعة السباق لتصنيع قطع غيار بشرية ، فإذا قبلنا بهذا « اللعب بالإنسان » ، أليس معنى ذلك أننا نقبل بانتهاء العالم بمفهومه الإنسانى الذى عرفناه ؟! وإذا رضينا بزراعة « شرائح دقيقة » فى المخ الآدمى لتساعده على مضاهاة حركة وسرعة الحاسب الآلى الذى يتعامل معه ، وبحيث يتمكن الإنسان نتيجة لذلك من مخاطبة أقرانه بالإشارات الكهرومغناطيسية أو غيرها ، أليس معنى ذلك أيضا بأننا نحكم بالإعدام على « اللغة » ، وبالتالى على « الثقافة » نفسها ، وأليس معنى ذلك أن تنتهى الإنسانية بشكلها الحالى ليتحول الإنسان إلى إنسان آخر شبيه بالإنسان الآلى ؟! ولقد امتدت الإشكالية لتشمل نواحى أخرى عديدة من ممارسات المجتمع المعاصر ، فتطور المجتمعات البشرية أصبح وبشكل متزايد رهينة التطور التكنولوجى ، وعلى سبيل المثال فإن سياسات التسلح والطاقة والصحة مرورا بسياسات النقل والاتصالات تعتمد أساسا فى قرارتها على الرأى النهائى للخبراء والفنيين ، ومن الواضح فإن الاختيار فى كل هذه الموضوعات لم يعد اختيارا ديمقراطيا بل تكنوقراطيا من الدرجة الأولى ، مما يشكك فى مدى موائمة التطور التكنولوجى المتسرع مع مفاهيم الديمقراطية ، وإذا انتقلنا للإعلام العالمى والمتحالف بشكل ضمنى أو صريح مع مصالح الشركات الكبرى المنتجة للتكنولوجيا ، فإننا نجد أن مهمته الأساسية تتركز حول صدمة الجمهور بالاكتشافات العلمية وجعله عاجزا مبهورا أمام التقدم التكنولوجى ، وعلى النقيض فقل ما يعرضه الإعلام من اكتشافات للفكر بشقيه الفلسفى والرياضى ، فبينما نجد كل التقدم العلمى المذهل مرتبط أشد الارتباط بالرياضيات ،

فإن الإعلام يتجاهل تماما أى تقدم للفكر الرياضى ، كبروز « **نظرية التعقيد** » Theory OF complexity والتى تقدم أداة رياضية قوية لدراسة الظواهر والأسباب المرتبطة بالحالات المركبة (العولمة مثلا) ، وتصف إمكانية توجه هذه الحالات نحو « **مسارات عشوائية** » Random Paths يصعب التكهن بأسبابها ونتائجها ، ولعلّ أزمة دول شرق آسيا (والتى تطورت من مجرد أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية) لدليل على عجز الفكر الاقتصادى – والذى لم يستعن بالفكر الرياضى المتقدم – فى التنبأ بالأزمة من جهة أو إعطاء مبررات مقنعة لها بعد حدوثها من جهة أخرى !

ويتمثل شق آخر من الإشكالية فى التسائل حول طبيعة التكنولوجيا من حيث كونها عملية نشوئية ارتقائية لا يمكن إيقاف تطورها الذاتى أم أن تطورها وسيطرتها هما نتيجة لمشروع اجتماعى وسياسى هو مشروع المجتمع الصناعى ومجتمع ما بعد الصناعة ، فالتكنولوجيا هى « **عملية حديثة جاءت نتيجة العلاقة المتداخلة بين العلوم والتقنيات** » ، وبالتالى فمن المحتمل أن تكون هناك علاقة بين تطور التكنولوجيا والرأسمالية ، ولابد من منطق اقتصادى وراء هذا التطور وخاصة أن المنافسة تؤدى إلى السباق التكنولوجى ، وعليه فإنه إذا أردنا إعادة النظر فى تشكيل التطور التكنولوجى بما يتلائم مع إنسانية البشر فإنه من الجدير بنا إعادة النظر فى بعض آليات المنافسة ومكونات النظام الرأسمالى .

إن إنسان نهاية القرن العشرين بدأ يشكك فى مصداقية المقولة التى تدعى بأنه لا يمكن إيقاف التقدم ، وبدأ يدرك أنه ربما يكون من المفيد للبشر إيقاف بعض « **أنواع من التقدم** » ، وأنه ربما تكون تهدئة سرعة هذا السباق المحموم هى فى حد ذاتها « **تقدم ولكن فى اتجاه آخر** » ! ، وبدأ يكتشف أيضا الخدعة التى سيطرت على التقدم في مراحله الحديثة والمتمثلة فى الاعتقاد بأحقية رجال العلم وهم أصحاب المعرفة فى وضع الأهداف التى يجب أن يسير نحوها المجتمع ، هذه المهمة وإن كانت تخرج عن دائرة اختصاص العلماء والخبراء ، فهى أيضا لا تقع على عاتق أهل الفلسفة أو رجال الدين حيث أن المنوط بأدائها هم رجال السياسة والتى هى من صميم عملهم ، فهم مسئولون عن بلورة الرؤى والأهداف وعن تحديد مكونات المستقبل ، ودورهم فى هذا المقام لا غنى عنه ، وعلينا توخى الحذر من محاولة الإقلال من شأنهم فى أداء هذا الدور والذى لا يقومون به بشكل مطلق ولكن من خلال مجموعة من الآليات فى إطار عقد اجتماعى بين الحاكم والمحكوم ، وفى سياج منظومة قوية للنقد والمساءلة والرقابة ، فالتقدم يجب أن يستند إلى منظومات متكاملة ومترابطة : ١ – المنظومة السياسية التى تحدد الرؤية والأهداف . و ٢ – منظومة القيم والتى أساسها احترام الحياة والكرامة الإنسانية . و ٣ – المنظومة الثقافية والتى بدونها ينتقل المجتمع إلى البربرية ، وبالتالى

لا يمكن الإدعاء بأن منظومة التكنولوجيا ترسم حدودا لنفسها ، فالحدود تضعها المنظومات الأخرى للمجتمع ، ويصدق هنا تحذير الفيلسوف « هايدجر » الذى أطلقه فى أوائل هذا القرن : « **أن العلم لا يفكر** Die Wissenschaft denkt nicht » .

لقد فرض الغرب على الشعوب منهجه فى التقدم ، هذا النوع من التقدم الذى أولى الاهتمام **بالمواطن** قبل الاهتمام **بالإنسان** ، وركز على **مهارات الفرد** دون التركيز على **ضمير الفرد** ، إن المستقبل يعتمد علينا ، وعلينا أن نختار مزيدا من المساواة ومزيدا من الكرامة للإنسان ومزيدا من العدالة ، فالتقدم يجب أن يكون مرتبطا بهذه « **الغايات** » ، فالهدف الأول من التقدم هو أن تعيش الإنسانية حياة كريمة ، مما يتطلب إعادة صياغة مفهومنا عن دور المعارف ، علاوة على أنه فى المرحلة المقبلة يجب ألا نقتصر على المطالبة « **بحقوق الإنسان** » وأن ننتقل إلى التأكيد على « **غايات الإنسان** » ، وأن تكون لدينا شجاعة التصدى لما يعوق هذه الغايات والتى تتحدد بثلاثية « **المعرفة والعمل والأمل** » ، إن أزمة العقل الغربى هى فى توقفه عند حدود أفكار الحرية والإخاء والمساواة وعدم انتقاله إلى آفاق العلاقة بين المعرفة والعمل والأمل للإنسان المعاصر ، وهى الآفاق التى ستسمح بأن نتقدم بالتقدم نحو معناه الأوسع .

3

مفهـوم التنميـة

أثارت صفحة « قضايا استراتيجية » إشكالية المستقبل ومنهج تحقيق التقدم ، وذلك تحت لافتة « المشروع القومى » ، ويتزامن هذا الطرح مع الوثيقة التى يعدها رئيس الوزراء لمستقبل مصر خلال العشرين سنة الأولى من القرن الحادى والعشرين .

ففى هذا الصدد علينا أن نتفحص فى بادىء الأمر الأطر التى شكلت الفكر التنموى السائد ومدى ملاءمته لأهداف التقدم التى نسعى الوصول إليها ، فلقد فشل الاقتصاد التقليدى أن يأخذ فى الاعتبار العوامل غير الاقتصادية للتقدم فى حساب سياسات التنمية ، فجوهر الإنسان – على سبيل المثال – لا يمكن أن يقاس بالناتج الإجمالى القومى ، فالناتج يمكن أن يرتفع بسرعة فى رأى أهل الإحصاء ولكن الأهم هو شعور المواطن بآثار هذا الارتفاع ، وعلى صعيد الإنسان المعاصر – وهو وحدة الثروة البشرية ونواة التنمية ومحورها – فإن الإحباطات كثيرة ومتعددة ، وليست بالضرورة مادية فقط بل تمتد إلى مجالات تحقيق الذات الفردية والبحث عن الكرامة وظروف العمل والخوف من المستقبل والحياة الحضرية فى المدينة والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم ، وإذا أضفنا إلى ذلك تلك المشاكل المتعلقة بالتلوث والتزاحم السكانى والجريمة والعنف وانهيار قيم الترابط الأسرى ، فلنا أن نتخيل هذا الكم الهائل من الهموم والمشاكل التى لم ينجح الفكر الاقتصادى الحديث فى التغلب عليها فى أكثر الدول تقدماً ! فالنظام الصناعى فى الولايات المتحدة – على سبيل المثال أيضاً – والذى يستخدم ٤٠٪ من المواد الأولية للعالم كله لأقل من ٥٪ من سكان العالم كان من المفروض أن يحقق نتائج باهرة وملموسة فيما يتعلق بسعادة الإنسان وثقافته وأمنه وتوافقه مع الآخرين ! بل أن الفقر وما يعنيه

* الأهـرام فى ٣١ / ٣ / ١٩٩٧ .

من مجاعة ومواطنين دون مأوى وبطالة متزايدة وأمية نتيجة الأحجام عن التعليم أصبح سمة من مجتمعات الدول المتقدمة ، فنرى فقراء الدول الغنية لا يجدون أساسيات الحياة الكريمة ، وهو ما أصطلح على تسميته بالفقر كنمط للحياة Poverty As A Life Style !

والاقتصاد الحديث يتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها دخل INCOME وليس رأس مال CAPITAL ، فهو لا يفرق بين الموارد المتجددة أو الناضبة فى الطبيعة ، فالأرخص – بمفهوم النقود فقط – هو الأفضل ، وغير ذلك فهو غير رشيد وغير اقتصادى ! ولقد تجلت النتيجة فى نضب الموارد وما ترتب عنه من نقص فى الطاقة وانحدار فى خصوبة الأرض وزحف التصحر وندرة المياه وانقراض لمساحات الغابات ، أن معظم الاقتصاديين – مثل أى متخصص فى أى مجال آخر – يعانون من العمى الميتافيزيقى ، فيفترضون أن علم الاقتصاد هو علم الحقائق ، ولا غرابة أن نجد « اللورد كينز » (ألمع أساتذة الاقتصاد فى القرن العشرين) ينادى بالبخل والمرابـاة ويطلق عليها « آلهتنا » فى التعامل ، بل يذهب إلى القول وبكل قسوة « بضرورة إعطاء الوزن للأمد القصير حيث أنه فى الأمد الطويل نكون قد صرنا موتى » ! أن السوق هى الشكل المؤسسى للفردية والأنانية حيث لكل شىء ثمن وحيث النقود هى على قمة القيم ، فالرشادة الاقتصادية المتمثلة فى نسب الأرباح هى المحدد الأوحد لعلاقة المخرجات بالمدخلات ، ولا غرابة أن يعرف الاقتصاديون النقود كأهم اختراع عرفته البشرية !

وبالتالى إذا لم يتمكن الفكر التنموى من تجاوز الحدود الضيقة للمفاهيم الاقتصادية البحتة المتمثلة فى أرقام الدخل القومى ونسب النمو ونسب المدخلات إلى المخرجات وتنقلية العمالة وتراكم رأس المال ، إذا لم يتجاوز كل ذلك ويصل إلى الحقائق الإنسانية المتمثلة فى الفقر والبطالة ورفاهة المواطن ، فهو أذن غير مجدى لنا ولندعه جانبا ولنبدأ من حيث لم ينتهى الآخرون !

وربما يدفعنا ذلك إلى إدراك أنه لا توجد قوالب أو نماذج جاهزة لسياسات التنمية مثل العلوم الطبيعية ، وهنا تأتى أهمية الاجتهاد المصرى وضرورة عنصر الطابع والفكر المصرى فى تشكيل مفاهيم المشروع القومى ، فالمقصود هو أن نعى المضمون الحقيقى والواقعى لمفاهيم التنمية بحيث تتبلور أطر وسياسات التنمية الاقتصاية بهدف مواجهة مسببات مشاكل وهموم المواطن المصرى ، وهى السياسات التى ستعطى فى مجملها الأولوية الأولى لمكافحة الظروف التى تنعدم فيها « العدالة » .

فالمستقبل يتطلب منا إعادة النظر فى معنى « مكونات التنمية » وعلينا أن نركز على

« **جودة التنمية** » التى قد تغيب عن أعيننا إذا اقتصرت دراساتنا ومناقشتنا على الأرقام الجافة للدخل القومى دون تفحص مكونات وطرق توزيع هذا الدخل .

وعليه فإن تحديات وأولويات التقدم تتطلب – فى رأيى – تناول خمسة موضوعات رئيسية بمفاهيم جديدة :

أولاً : الفقــر :

نحن نعانى من اقتصاد مزدوج حيث عالمين مختلفين تماماً ، نمطين للحياة يتواجدان جنباً إلى جنب ، جزر من الرخاء وسط بحار من الفقر ، مما يولد ضغوطا اجتماعية وسياسية هائلة ، أن العوامل المادية لأسباب الفقر تأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية ، بينما تتحدد العوامل الرئيسية المحددة للفقر فى العوامل غير المادية مثل العجز فى « التعليم » و « التنظيم » و « الانضباط » ، أن التنمية لا تبدأ بصناعة المنتجات بل تبدأ بصناعة البشر وتعليمهم وتنظيمهم وانضباطهم ، وبدون هذه العوامل الثلاث فإن العوامل المادية المتمثلة فى الموارد وأرس المال والبنية الأساسية تبقى كامنة وبدون حركة .

ثانياً : البطــالــة :

أن التكنولوجيا العالية مطلوبة وبالذات فى توجه اقتصادنا نحو التصدير ، ولكن ذلك لن يكون كافيا لعلاج مشكلة البطالة والتى يتطلب حلها :

١ – خلق وظائف للعمل فى وسط التجمعات البشرية نفسها سواء فى الوادى القديم أو فى المشروعات الجديدة (الوادى الجديد) .

٢ – خلق وظائف للعمل بحيث تكون قليلة التكلفة ولأعداد كبيرة .

٣ – استخدام وسائل إنتاج بسيطة نسبيا للوظائف الجديدة لا تتطلب مهارات عالية .

٤ – استخدام الموارد المتوفرة محليا وتوجه هذا النوع من الإنتاج للاستهلاك المحلى وبالذات لمحدودى الدخل .

وهنا يأتى الدور الحيوى لاستراتيجية وسياسات الصندوق الاجتماعى للتنمية بالتعاون مع الحكم المحلى ومع مؤسسات المجتمع المدنى وذلك فى المرحلة الثانية من التمويل الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١ ، وهكذا يتشكل اقتصادنا من شقين : شق عالى التقنية موجه للتنافسية والتصدير ، وشق ذى تقنية بسيطة لمعالجة البطالة والاستهلاك للبسطاء .

ثالثاً : التعـــليم :

أن الهدف الأول والأخير من التعليم هو نقل الأفكار حول قيمة الحياة الإنسانية ، وكما قال الكاتب « **اوتيجا جاسى** » : « **أن الحياة هى اختيار بين شىء وشىء آخر ، والتعليم هو الوسيلة لتوصيل الأفكار التى تمكن الإنسان من الاختيار بين هذا الشىء والشىء الآخر** » ، **فمشكلة التعليم لن تحل فقط بالإدارة أو المخصصات المالية رغم أهمية هذه العناصر ، لأن جوهر التعليم يتركز فى الأساس فى نقل الأفكار المعبرة عن المعتقدات الرئيسية للمجتمع وقيّمه ومبادئه ، وهكذا يعلو التعليم ليصبح الركن الأساسى من أركان البنية الثقافية للمجتمع .**

رابعاً : الأرض :

الأرض هى أهم موارد الإنسان المادية ، فهى العامل المسيطر فى تحديد اتجاهات التاريخ ، ومصائر الإمبراطوريات والحضارات تحددت بشكل واسع نتيجة طرق استخدام الأرض ، وعلينا هنا أن نتساءل : « هل الأرض هى مجرد وسيلة من وسائل الإنتاج (الزراعة) أم أنها شىء أهم من ذلك بكثير » ؟ هدف فى حد ذاته ؟ فهى – على خلاف الصناعة – **تمثل العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، ولقد تميزت الحياة فى المدينة الحديثة بدرجة عالية من انعدام الهوية والتفكك الاجتماعى والعزلة الروحية غير مسبوقة فى التاريخ الإنسانى ، وأصبحت الحياة فى المدن لا تطاق إلا بالنسبة للأثرياء فقط ، مما يتطلب البحث عن سياسات لإعادة بناء الثقافة الريفية** ، وتوفير الأرض لأكبر عدد من المشتغلين ، وأن توجه الأنشطة نحو الأرض بمفاهيم الجمال والصحة والاستمرارية ، وربما ذلك ما دعى رئيس الوزراء إلى إطلاق كلمة « حضارة جديدة » على مشروع قناة توشكى .

خامساً : المـركزية واللامـركزية :

وذلك يحتاج منا التوفيق بين متطلبات « **النظام** » ومتطلبات « **الحرية** » أى التوفيق بين فكرة النظام والتى تعبر عنها المركزية وفكرة الحرية التى تعبر عنها اللامركزية فى النظم ، فكل المجتمعات فى حاجة إلى مزيج متوازن بين العاملين ، فالمركزية مهمة لإحداث التنمية والتقدم واللامركزية مهمة لخلق الإنتماء والولاء الوطنى .

٤

دور الدولة فى التنمية الاقتصادية

مقومات الدولة « الفاعلة » :

ثبت – منذ بدء الثورة الصناعية ونشأة الدولة الحديثة – أن الاقتصادات التى تتسم بالديناميكية هى تلك التى تنتمى لدول « قوية » أى « فاعلة » ، فالقوة النسبية لأية دولة كانت ومازالت إحدى الآليات الرئيسية المحددة للموقع الصناعى لهذه الدولة على ساحة الاقتصاد العالمى ، ولكن ما هى مقومات الدولة القوية أو الفاعلة ؟ يؤكد خبراء الاقتصاد السياسى أن الدولة القوية هى تلك التى ترتكز أو تمارس ما يسمى « **بالسلطة الهيكلية** » Infrastructural power ، فالاقتصادات الديناميكية تنتمى لدولة قوية ومجتمعات قوية فى نفس الوقت ، وتستمد حيويتها من درجة متطورة من السلطة الهيكلية بأركانها الثلاث أى :

أولا : **قوة « نافذة Penetrative »** ، وتعنى مقدرة الدولة على الوصول إلى والتفاعل المباشر مع المواطنين .

ثانيا : **قوة « مستخلصة Extractive »** ، وتعنى مقدرة الدولة على استخلاص أو استخراج الموارد من المجتمع ، سواء كانت الموارد مادية أو بشرية ، ومهما تنوع الهدف من وراء هذا الاستخلاص سواء كان للضرائب أو للحرب أو للتنمية .

ثالثا : **قوة « تفاوضية Negotiative »** ، وتعنى مقدرة الدولة على التفاوض مع مختلف الفئات الاجتماعية بهدف تنسيق الاقتصاد الصناعى للوطن .

لقد آن الآوان أن نبتعد عن جدل الحرب الباردة حول « **التخطيط مقابل السوق** » ، وأن

• الأهـرام فى ٢٥ / ٦ / ١٩٩٧ بعناون « الرأسمالية الاستراتيجية .. ودور الدولة » .

ندرك أن تاريخ النجاح فى التنمية يبرز مفهوما آخراً وهو أن « **الدولة والسوق** » لستا أشكالاً متعارضة من التنظيمات الاجتماعية ولكنها مرتبطة أشد الارتباط ، فالدولة المنعزلة عن المجموعات الاجتماعية لا تولد غير قدر ضئيل من الطاقة الاجتماعية والاقتصادية ، بينما الدولة المتداخلة فى المجتمع من خلال روابط اجتماعية مساندة تولد طاقة اقتصادية واجتماعية هائلة تعتمد فى درجتها على نوعية وشكل هذا التداخل وتلك الروابط ، فالأسواق – كما سنرى فيما بعد – فى حاجة إلى « **عقل أو دائرة للتنسيق** Central coordinating intelligence » ، **وذلك بهدف إحداث التغيير وإعادة التوازن فى ظروف للمنافسة دائمة التغير ، هذا ما تؤكده تجارب الدول الصناعية التى تتمتع بالرفاهية والديناميكية والمتميزة أساساً بدرجة عالية من « التنسيق بين العام والخاص** Public - private coordination » من خلال سلطة قوية للدولة تتصف بالهيكيلية .

نموذج إنجلترا :

لعبت الدولة البريطانية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دورا هاما فى التنمية الصناعية ، ولقد أثرت التحدث عن هذا النموذج بالذات لكونه النموذج الأول للتنمية فى العصر الحديث ، ولنقد الافتراض الشائع والساذج فى نفس الوقت بأن الدولة فى بريطانيا امتنعت عن التدخل فى الاقتصاد ! فإذا كانت « لليد الخفية » للسوق أهميتها فى الاقتصاد البريطانى فإن « اليد المرئية » للدولة لم تكن أقل شأنا فى توجيه دفته ، فالقطاع المالى تأثر بشكل كبير بسياسات الدولة الضريبية – العسكرية ، علاوة على المساندة التى وفرتها « استراتيجية المياه الزرقاء » للتجارة الخارجية من خلال قيام البحرية الإنجليزية بحماية النقل البحرى التجارى البريطانى والاستثمارات الخارجية البريطانية حول العالم ، أما فى المحيط الصناعى فإن استراتيجية المياه الزرقاء مكنت صناعة السفن من التطور والإرتقاء مما كان له أكبر الأثر فى تطوير صناعات أخرى مرتبطة بها مثل إنتاج الفحم والحديد والصلب ، لقد كان الحديد والقطن هما عمودى التنمية الصناعية فى إنجلترا ، وفى تلك الصناعتين قامت الدولة بدور رئيسى لحمايتها ، فلقد عانينا هنا فى مصر – على سبيل المثال – من جراء سياسات بريطانيا لحماية صناعاتها النسيجية حيث رفضت قيام أية صناعات مبنية على القطن فى مصر ، وأنه يجب أن « ينتقل القطن إلى الفحم ولا ينتقل الفحم إلى القطن » ! ولم يتورع اللورد كرومر عن التأكيد بأنه « من الضرر البالغ بالمصالح الإنجليزية والمصرية وكليهما توفر أى تشجيع لنمو صناعة قطن محمية فى مصر ، وإنه ليس من المرغوب فيه الإضرار بالدخل الكبير المستمد من الرسوم الجمركية على المصنوعات القطنية » !

أما صناعة الحديد فقد نالت دفعة قوية نتيجة طلبات الدولة لشراء السلاح ، وهكذا يمكن

تعريف بريطانيا – فى الاقتصاد السياسى – بنموذج يتصف « **بالدولة والسوق** State and market » وذلك على عكس روسيا فى نفس الحقبة والتى أتصفت « **بالدولة دون السوق** State without market » ، ومن الافتراضات الشائعة أيضا أن الدولة البريطانية تميزت ببيروقراطية ضعيفة ومتقلصة ، وقد يكون ذلك صحيحاً فى بعض المجالات بإستثناء أهم مجال إلا وهو مجال « استخراج الإيراد » ، حيث كانت الدولة البريطانية فى القرن الثامن عشر أكثر الدول الأوروبية تفوقا فى نشاط تحصيل الضرائب والذى كان يتم من خلال موظفى الحكومة المركزية بينما اعتمدت الأنظمة الأخرى فى أوروبا بدرجة كبيرة على الفئات المحلية من خارج جهاز الدولة – مثل الإقطاعيين وغيرهم – فى تحصيل وتوريد الضرائب (تجدر الإشارة هنا إلى مقولة « مايكل مان » لتعريف مقومات الدولة الحديثة بكونها تلك المستندة إلى احتكار سبل الضرائب بمساندة احتكار سبل العنف)

Monopoly of the means of taxation backed up by a monopoly of the means of violence.

ولم يمثل التحصيل الذى كان يتم عن طريق النبلاء فى إنجلترا إلا نسبة ضئيلة من إيرادات الحكومة ، علاوة على أن ضم النبلاء إلى البرلمان الإنجليزى كان له أثر كبير فى القضاء على الفساد المحلى والذى كان يمارس فى الدول الأوروبية الأخرى نتيجة استحواذ المحصلين على حصيلة الضرائب لأنفسهم وعدم توريدها لخزانة الدولة ! فبينما كان هناك موظف واحد (لتحصيل الضرائب) لكل ١٣٠٠ مواطن فى إنجلترا كانت النسبة فى فرنسا « ١ إلى ٤١٠٠ » وفى هولندا « ١ إلى ٦٢٠٠ » وفى بروسيا « ١ إلى ٣٨٠٠٠ » ! ولقد كان الكاهل الضريبى على الشعب الفرنسى من الأسباب الرئيسية لثورة ١٧٨٩ ، وبالرغم من أن الضرائب كانت أشد وطأة فى إنجلترا فلم تقم الثورة فى إنجلترا وقامت فى فرنسا ! وتعلل الباحثة « مارجريت ليفى » ذلك بقدرة الدولة فى بريطانيا من خلال نظامها البرلمانى على إشراك اللاعبين الرئيسيين فى المجتمع ، ولم تكتفى الدولة فى بريطانيا بتحصيل الضرائب والإنفاق العسكرى بل كانت فاعلة فى تطبيق الثورة المالية الجديدة عن طريق إنشاء بنك إنجلترا فى عام ١٦٩٤ ، وفى توطيد العلاقة بين البنك والخزانة فى القرن الثامن عشر ، مما كان له تأثير حيوى على توفير تمويل رخيص للدولة للإنفاق على نزاعات هذا القرن ، وهناك دلائل أخرى عديدة على قوة تدخل الدولة فى بريطانيا خلال فترات التنمية الصناعية ، فعلى سبيل المثال ارتفع الدين الداخلى من ١,٢ مليون جنيه إسترلينى فى عام ١٦٨٨ (٢٪ من الدخل القومى آنذاك) إلى ٥٦٨ مليون جك عام ١٨١٥ ليمثل ١٨٠٪ من الدخل القومى ، بل أن تراكم الدين فى فترة التنمية من ١٦٨٨ إلى ١٨٥٥ كان أعلى من التراكم الذى حدث فى الدين فى فترة حربين عالميتين من ١٩١٤ إلى ١٩٦٤ ، وإذا قورنت هذه بالأرقام بدين الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٠ (وهى أكبر دولة مدينة فى العالم فى يومنا هذا) فإننا نجد أن دين الولايات المتحدة لا يتجاوز ٥٩,٢٥٪ من

الدخل القومى ، لعل ذلك لخير دليل على مدى تدخل الدولة فى بريطانيا فى فترة التنمية الصناعية ، كما لعبت الدولة دوراً ملموساً – من خلال بنك إنجلترا ومدينة لندن المالية – فى تخفيض نسب الفوائد والتى انخفضت من ١٠٪ فى عام ١٦٦٠ إلى حوالى ٦ – ٩٪ فى الفترة ١٦٩٨ – ١٧١٣ ثم إلى ٥٪ بعد عام ١٧١٧ لتستقر حول نسبة ٣ ، ٣,٥٪ فى منتصف القرن الثامن عشر ، ولا شك فإن الفوائد التى تحملتها الدولة نظير قروضها من بنك إنجلترا للإنفاق العسكرى اعتبرت بمثابة مساهمة غير مباشرة من الدولة فى عملية تمويل « الثورة الصناعية » ، هذا بالإضافة ألا أن الدولة طبقت إجراءات حمائية شديدة على سوقها المحلى (تعريفة جمركية ما بين عاليه ومتوسطه على ١١٤٦ بند لواردات السلع) ، ولم ترفع هذه الحماية إلا فى عام ١٨٤٦ عندما تحقق إجماع بأن الصناعة البريطانية لم تعد فى حاجة إليها .

ولقد استفادت بريطانيا بالطبع بميزة الريادة فى الاقتصاد العالمى ، ولم تكن إذن فى حاجة إلى تدخل للدولة يماثل تدخل دول شرق آسيا فى القرن العشرين ، نظراً لأن المناخ الاقتصادى العالمى فى ذاك الوقت لم يتطلب أكثر من نوعية التدخل سالف الذكر ، إلا أن عدم مقدرة الدولة فى بريطانيا بعد ذلك من تطوير دورها وانسحابها التدريجى من توجيه دفة الاقتصاد أدى إلى الهبوط النسبى الذى شاهدته هذه الدولة منذ عام ١٨٥٠ وإلى التفوق عليها من دول صناعية أخرى من مشرق الأرض ومغربها !

النموذج الروسى :

هناك اعتقاد بأن النظام الإمبراطورى فى روسيا يمثل شكلا من أشكال الدولة القوية ، مما يدل على الخلط الشديد بين مفهومى « **قـوة** » الدولة « **واستبداد** » الدولة ، فالسلطة الاستبدادية للدولة فى روسيا القيصرية هى نفسها التى قوضت النظام لافتقادها مقومات « السلطة الهيكلية » التى كانت مصدر قوة الدولة فى دفع التنمية الاقتصادية فى النموذج الإنجليزى بعكس الأوتوقراطية الروسية التى أظهرت ضعفاً متناهيا انتهى بثورة عارمة عليها ويقلب لنظام الحكم فى ١٩١٧ !

فقد حاولت الأوتوقراطية الروسية أن تبقى القوة الوحيدة على الساحة الاجتماعية ، وحدت من التوسع الصناعى نظراً لما يعنيه بالضرورة من ظهور بورجوازية قوية أو بروليتاريا قوية تمثلان تحديا للسلطة الاستبدادية للدولة ، واستمر نظام الرقيق فى الأرض الزراعية حتى عام ١٦٤٩ مما أدى إلى تقليص إيرادات الدولة من الضرائب لقيام النبلاء بتحصيلها والاحتفاظ بجزء كبير منها ، ولقد عجلت حرب القرم بإلغاء نظام الرق لحاجة الدولة إلى المزيد من الموارد الضريبية تحصل بمعرفتها ، ولم يكن ذلك التطور إلا ثورة من أعلى مارست الدولة فيها سلطتها

الاستبدادية فى القضاء على معظم طبقة النبلاء ، ورغم شرعية وأهمية هذا التوجه إلّا أن الهدف منه لم يكن لبناء الرأسمالية أو لإيجاد بروليتاريا زراعية بل كان الهدف هو تمكين وزارة الداخلية من تحصيل الضرائب دون وساطة وتدخل طبقة النبلاء ، وفى فترة لاحقة فى عام ١٨٩٩ حاول وزير المالية الفذ Serge Witte إقناع القيصر بعدم ملائمة المناخ العام فى روسيا لجذب الاستثمار وللتنمية الاقتصادية ، وشدد على افتقاد روسيا لقوانين الشركات المعمول بها فى البلدان المتحضرة ، وعلى المعوقات البيروقراطية المفوضة لرأس المال ، إلّا أن القيصر والسلطة الحاكمة اعترضت على هذه الآراء ورفضت توفير مناخ تشريعى - مثل بريطانيا - يؤكد على حقوق الملكية والعقود الحاكمة وسلطان القضاء ، وابقت على الممارسات المعمول بها دون أدنى تطوير ومنها عدم تحديد حدود المسئولية Unlimited Iiability مما هدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإفلاس ، أما الصناعات الكبيرة فكانت تعمل فى إطار قانون ٦ ديسمبر لعام ١٨٣٦ والذى أعطى للبيروقراطية الحكومية سلطة واسعة للتحكم فى هذه المنشئات ، كما كانت بيروقراطية الدولة منقسمة على نفسها والصراع على أشده بين الوزارات والإدارات الحكومية وبعضها ، ولقد استمر هذا الوضع المتردى حتى قيام ثورة ١٩١٧ البولشفية .

لعل هذا التحليل يخالف النظرة الماركسية التى تنظر للدولة بصفة دائمة على أنها جهاز يسعى ويعمل لصالح الطبقة المهيمنة ، فالقيصرية فى روسيا انتزعت السلطة من طبقة النبلاء ، ولم تفعل ذلك من أجل خدمة طبقة بورجوزاية جديدة أو لوضع أسس عهد الرأسمالية بل على العكس فقد أبطأت القيصرية - متمثلة فى سلطة الدولة الاستبدادية - النمو الرأسمالى ولم تسمح بالتصنيع إلا بالقدر الذى يخدم أهدافها العسكرية المباشرة .

نماذج شرق آسيا :

لعل أهم بُعد فى هذه النماذج (اليابان والنمور الأربعة) هو فى كونها أولى الحالات للنجاح الصناعى من خارج « الثقافة الغربية » ، أما البعد الثانى فى الأهمية والذى لم يلفت أنظار الكثيرين فهو فى كونها نمط لم يقم على الاختيار بين « النمو » و « العدالة الاجتماعية » كما حدث فى غالبية حالات النجاح الصناعى ، أى أن إطلاق النمو لم يتحقق نتيجة تركيز الثروة فى أيدى القلة واستخراجها من الغالبية ، فقد تمكنت هذه النماذج من النجاح على الجبهتين : جبهة النمو وجبهة عدالة توزيع الثروة (تقرير البنك الدولى عام ١٩٩١) ، والدليل على ذلك فالشريحة الأغنى من المجتمع فى تايوان فى عام ١٩٤٩ - ٢٠٪ من السكان - تمتعت بدخول تصل إلى ١٥ ضعف دخول الشريحة الدنيا لـ ٢٠٪ من المجتمع ، أما فى عام ١٩٨٩ فإن هذه النسبة انخفضت إلى ٤,٢٩ ضعف فقط !

وقد لعبت « الدولة » فى اقتصاديات هذه البلدان دوراً امتد إلى أكثر من مجرد تحديد قواعد اللعبة وصفات النظام التجارى ، لأنه شمل أيضا تحديد أشكال الاستثمار الصناعى والهيكل الإنتاجى للأمة ، مما دعى Chalmers Johnson بالتعبير عنها « **بالدولة التنموية** Developmental State » ، والتى عرفها بالقومات الآتية :

١ – إعطاء **الأولوية للنمو والإنتاج** (عكس توجه الاستهلاك والتوزيع) وهما الهدفين الأساسيين لتحرك الدولة .

٢ – اختيار **البيروقراطية الاقتصادية فى الحكومة من النخبة المتميزة** فى المجتمع وعلى أساس الكفاءة والموهبة والانتماء الوطنى والإنضباط الصارم .

٣ – تركيز المهارات البيروقراطية الاقتصادية فى « **مؤسسة قائدة** » خولت صلاحيات ومهمة التحول الصناعى [MITI فى اليابان ومجلس التخطيط الاقتصادى فى كوريا ومكتب التنمية الصناعية فى تايوان] .

٤ – تقنين **شكل مؤسسى لروابط وثيقة بين نخبة البيروقراطية ونخبة الأعمال** بهدف تبادل المعلومات والتعاون على اتخاذ القرارات ذات الطابع الاستراتيجى فى مجال التنمية الصناعية .

٥ – **حماية شبكة السياسة التنفيذية اليومية** فى الحكومة من ضغط جماعات المصالح .

٦ – تطبيق سياسات تنموية من خلال **تشكيلة من المؤسسات** تجمع بين الحكومة والصناعة ، والإشراف الحكومى على الموارد الرئيسية وبالذات الموارد المالية .

هذه المبادىء الستة تمثل جوهر « **نظرية السوق الموجهة** Governed market theory » والتى تفسر الديناميكية الصناعية لبلدان دول شرق آسيا ، وهذه النظرية والتى يطلق عليها أيضا النظرية الجديدة للدولة Neo - statism تعطى تفسيراً لأسباب نجاح دول شرق آسيا يختلف تماما عن تفسيرات الكلاسيكيين الجدد (بالذات خبراء المؤسسات الدولية) والذين برروا نجاح تجربة الدول حديثة التصنيع فى آسيا بمجرد كونه رد فعل الشركات لحركة تحرير الأسعار والتجارة ورفع قبضة الحكومة عن الأسواق من خلال سياسات ماكرو واقتصادية ونقدية للدولة فى اتجاه الليبرالية الاقتصادية ! والحقيقة فإن الحكومة فى هذه الدول كثيرا ما قادت السوق ولم تكتفى أو ترضى بمجرد السير ورائه ، فالهيكل الاستثمارى للدولة يعود – بدرجة كبيرة – إلى السياسات الصناعية ذات الطابع الاستراتيجى التى مارستها الحكومة ، ولا غرابة إذن أن يطلق على هذا الشكل من التوجه الرأسمالى صفة **الرأسمالية الاستراتيجية** Strategic Capitalism » لتمييزه عن « **الرأسمالية الفردية** Individualistic Capitalism » التى يتصف بها

النموذج الأمريكى ، فالتوجه نحو التصدير بنى على دعم الحكومة للشركات المصدرة فى مجالات التمويل والضرائب والفوائد البنكية ، وتميزت الدولة الكورية بالذات بربط هذه الحوافز بأنماط أداء الشركات ، كما ألزمت التجار المستوردين بضرورة التصدير أيضا (وعدم الاكتفاء بالاستيراد) إذا أرادوا الاحتفاظ ببطاقتهم الاستيرادية ! كما وضعت أهداف تصديرية سنوية (للتمتع بالمزايا) لكل الصناعات بدون استثناء حتى بالنسبة للصناعات غير الواعدة (مثل صناعة الورق لعدم توفر الموارد الخشبية) ، وكان الهدف التصديرى السنوى ١٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٦٢ لكل منشأة ، ارتفع إلى ١٠٠٠٠٠ دولار فى عام ١٩٦٦ ليصل إلى مليون دولار كحد أدنى فى عام ١٩٧٥ ! ولقد قامت الدولة الكورية بتحديد وتقليص عدد الشركات فى الصناعة الواحدة بهدف تركيز الإنتاج ، ولكنها وفى نفس الوقت قامت بالتفاوض على أسعار بيع منتجات هذه الشركات فى السوق المحلى منعاً لاحتكار واستغلال القلة للأسواق ، وتحكمت الحكومة فى أسعار أكثر من مائة سلعة رئيسية من الدقيق والسكر والقهوة والفلفل الأحمر إلى الكهرباء والغاز والصلب والكيماويات والألياف الصناعية والأدوية والورق والسيارات والتليفزيونات ! أما آلية الانضباط الثالثة (بعد حوافز الإنتاج والرقابة على السوق) التى استخدمتها الدولة فكانت من خلال الإشراف المحكّم على المؤسسات المالية ، وتمثلت الآلية الرابعة فى الرقابة على تدفقات رأس المال للخارج .

وباختصار فيمكن القول بأن « مساندة الدولة للقطاع الخاص فى دول شرق آسيا كانت تتسم دائما بمقابل : « فالدعم من الحكومة يقابلة الالتزام بأداء معين من الشركات ، والسماح بالبيع فى سوق محلى شديد الحماية يقابله الارتفاع بالإنتاجية والجودة لزيادة حصة الشركات فى الأسواق الخارجية ، والسماح باستيراد التكنولوجيا الأجنبية يقابله قيام الشركات بالاستثمار فى البحث والتطوير ، ورقابة الدولة على مستوى الأجور يقابله التزام الشركات بتدريب العمالة والاحتفاظ بها أثناء فترات الركود الاقتصادى ، وهذه التبادلية هى محور فلسفة التنمية لهذه الدول » .

ومن جانب آخر ركز بعض الخبراء والكتاب على عوامل الثقافة والممارسات غير العادلة فى التجارة وأنماط العمل المجحفة لتفسير قصة النجاح الاقتصادى لدول شرق آسيا ، ولنا هنا أن نتسائل إذا كان عامل الثقافة اليابانية الخاص بالعمل الجماعى والانتماء والتعاون هو السبب الرئيسى للنجاح الاقتصادى ، فبماذا نفسر نجاح كوريا وتايوان التى تغيب عنها مثل تلك القيم ؟! وإذا كانت هناك حجة حول استغلال العمالة وأولوية الجانب الاقتصادى على الجانب الاجتماعى ، فكيف نفسر الارتقاء السريع لمستوى معيشة تلك الشعوب والزيادة المطردة فى الأجور ؟! إن البعد الاجتماعى لم يكن غائبا أبدا فى تلك النماذج الآسيوية حتى على مستوى

دويلة صغيرة مثل هونج كونج أو بلد صغير مثل سنغافورة حيث قامت الدولة بتوفير السكن الاقتصادى والانتقال والرعاية الصحية والغذاء المدعم (أكثر من ٦٠٪ من اسكان هونج كونج وفرته الحكومة !) .

وعلى ذلك فإن التفسير الوحيد والمقبول لنجاح هذه الدول محوره « **سلطة الدولة** » التى تحدثنا عنها ، وطريقة ممارسة هذه السلطة من « **خلال المجتمع** » وليست من « **فوق المجتمع** » ، وهو ما اصطلح على تسميته « **بالمشاركة بين العام والخاص** » - Public - Private Partnership ، **وفى النموذج الأمريكى الخاص بالرأسمالية الفردية فإن مشاركة العام والخاص عادة ما تكون ستارا تتستر وراءه سيطرة المصالح الخاصة على السياسة العامة ، أما التعاون بين « العام والخاص » فى شرق آسيا فقد تم تأسيسه على مجموعة** من الأشكال المختلفة من بينها منظمات صناعية مشتركة وكارتيلات للتصدير وهيئات استشارية فى مجال السياسة الاقتصادية ، ففى اليابان – على سبيل الشمال – يوجد ٢٦٠ مجلس (تضم العام والخاص) Deliberation Councils تعمل كمنتديات دائمة لبلورة الأراء والأفكار حول الموضوعات ذات الطابع العام ، هذا هو نموذج « قيادة الدولة للاقتصاد» على عكس نموذج الدول الاشتراكية الذى يتسم « **بسيطرة الدولة على الاقتصاد** » .

وعلينا فى هذا المقام إضافة عامل هام كان له أثر على تعبئة طاقة الدولة فى كل من تايوان وكوريا واليابان وهو العامل الجيوبوليتيكى ، فتحول تايوان وكوريا نحو التصنيع والاستراتيجية ذات التوجه التصديرى مرجعهما إلى حد كبير يعود إلى سحب المعونة الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة والتى كانت تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية لكل من تايوان وكوريا وخاصة بالنسبة لشراء السلاح (الحافز السياسى وراء استراتيجية التصنيع) ، فلقد اتجهت كوريا وتايوان نحو التصنيع رغم أهداف السياسة الأمريكية والتى كانت تفضل تقوية اليابان على حساب هذين البلدين ، هذا العامل الجيوبوليتيكى يوضح الفرق بين ماحدث فى شرق آسيا وبين دول أمريكا اللاتينية والتى لم تواجه خطر أنظمة مجاورة مضادة لنظامها الرأسمالى وتمثل تهديدا عسكريا لها ، فأنظمة أمريكا اللاتينية فى نفس الحقبة واجهت « أعداء من الداخل » وليس « من الخارج » كما كان الحال بالنسبة لدول شرق آسيا .

ولقد اختلفت الأوضاع الآن بالطبع ، فقد رفعت الحماية عن القطاعات الاقتصادية التى ترسخت أقدامها فى الداخل ، ولكن ذلك لم يمنع بقاء دور MITI فى اليابان – على سبيل المثال – حيث تبدلت أهداف هذه المؤسسة القائدة نتيجة تغير الظروف المحلية والعالمية ، واتجهت أنشطتها نحو العمل فى مجالات الطاقة (خاصة بعد أزمة البترول فى ١٩٧٣) ، وفى البحث والتطوير وفى إعادة ضبط الصناعات المتعثرة وفى الأمن الصناعى وفى البيئة .

وكلمة عن النموذج الأمريكى :

لقد أسهبنا فى الحديث عن التجربة الأولى للتنمية الصناعية (إنجلترا) وعن نقيضتها (روسيا القيصرية) ثم عن نماذج التصنيع فى اليابان وشرق آسيا ، ولابد من كلمة أخيرة عن النموذج الأمريكى ، ففى الولايات المتحدة تتركز سلطة الدولة وقدرتها فى المؤسسات المرتبطة بالأمن القومى ، فمتطلبات « الدفاع » – فى النموذج الرأسمالى الأمريكى – تعطى الشرعية الكاملة فى استخدام الدولة لسلطتها بشكل لا يسمح به فى المجال الاقتصادى ، وعلى هذا الأساس فإن الحكومات الأمريكية المتتالية على امتداد تاريخ الولايات المتحدة مارست سياسات لمساندة الصناعة تحت مسمى وتحت ستار متطلبات الأمن القومى ! فمساندة الدولة لصناعات السيارات والاسكان – على سبيل المثال – تمت تحت مظلة مرسوم National Defence Highway Act لعام ١٩٥٦ ، ووفرت الحماية حتى لصانعى الساعات بحجة أن لديهم مهارات مطلوبة فى صناعة القنابل ! وقل ما نجد فى الولايات المتحدة صناعة تكنولوجية متقدمة لم تحظى – فى مرحلة من مراحل تطورها – برعاية الدولة كنتيجة لسياسات الأمن القومى أو المشتريات الحكومية ، إلا أنه يجب الاعتراف بأن دور الدولة فى التنمية الاقتصادية فى أمريكا يختلف تماما عن الدور الذى قامت به دول شرق آسيا والتى تولت بنفسها التنسيق بين القطاعات الاقتصادية والصناعية المختلفة ، بينما تركت مهمة التنسيق فى الولايات المتحدة للشركات الكبرى التى تمثل العمود الفقرى للصناعة الأمريكية والمحور الذى تدور حوله بقية أنشطة الاقتصاد القومى .

الخــلاصــة :

نستخلص من كل هذه التجارب نتيجة رئيسية تتمثل فى أهمية « **الدور التنسيقى** » الذى تقوم به مؤسسة (أو مؤسسات) قائدة للتحول الصناعى ، وفى أهمية مستوى « **طاقة التنسيق** » المتولدة عنها باعتبار هذه الطاقة مكون أساسى لتنافسية الأمة ، وتنطبق هذه النتيجة على كل البلدان بصرف النظر عن مستوى أو مرحلة النمو .

ويصعب بطبيعة الحال اتباع نفس منهج نماذج التنمية السابق ذكرها ، فلقد اختلفت وتبدلت الظروف المحيطة (عالمياً واقليمياً ومحلياً) ، وشهد النظام الاقتصادى العالمى بأركانه الثلاث (النقدى / المالى / التجارى) تحولات جذرية خلال السنوات الماضية يصعب معها معاودة الكرة مرة أخرى ، إلا أن أهم درس من تجارب تاريخ التنمية يبقى ماثلاً أمامنا كما هو : « **الدور التنموى للدولة كمحرك أساسى ورئيسى لتنمية أى مجتمع فى أى عصر** » .

ولعلنا ندرك بالتالى أن أولى ألويات هذه المرحلة المصيرية من الإصلاح الاقتصادى فى مصر تتحدد فى أهمية البناء المؤسسى للدولة وإصلاح جهازها الإدارى واختيار نخبة متميزة لقيادته ، وبذلك تتحقق « قــوة » و « فاعيلــة » الدولة التى هى أساس التنمية الاقتصادية .

٥

الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا في مصر

تعتبر الإدارة الاستراتيجة للتكنولوجيا هى المفتاح الرئيسى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة ، وتتحدد كفاءة وفاعيلة الإدارة التكنولوجية من خلال قدرتها على نقل وتطوير التكنولوجيا على ثلاثة مستويات :

١ – مستوى إنتاجية المنشأة (المنتجات / العمليات) .

٢ – مستوى البنية التكنولوجية (المؤسسات / الروابط) .

٣ – المناخ التكنولوجى على المستوى القومى (بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة للتقنية) .

وتتوافر عدة تعريفات واسعة لمجال « سياسة العلم والتكنولوجيا » إلا أنها انحصرت فى مصر (مثل كثير من الدول النامية) على محدودية مجال « سياسة البحث والتطوير » وصارت سياسة البحث والتطوير هى محور سياسة العلم والتكنولوجيا ، واتجهت الآراء والحلول – نتيجة لهذا المفهوم – إلى دراسة تقوية الهيكل المؤسسى الذى يتولى البحث والتطوير وإلى المطالبة بزيادة ميزانيته وإلى بحث تخصيص موارد هذه الميزانية على الأنشطة المختلفة للبحث والتطوير ، وكان من الطبيعى – نتيجة لهذا التوجه – أن تعتبر معظم الدول النامية – ومن بينها مصر – أن سياسة العلم والتكنولويجا هى مسئولية مؤسسة حكومية متخصصة (وزارة البحث العلمى وأجهزتها) حيث إن التصور الرئيسى فى نظر واضعى السياسات هو فى توحيد وتمركز مسئولية سياسة العلم والتكنولوجيا ! ولا غرابة إذن أن نعانى نتيجة لهذه الفلسفة من

---

* الأهـرام فى ٢٦ / ٨ / ١٩٩٦ .

مجموعة من الاختلالات فى سياسة العلم والتكنولوجيا لعلم أهمها :

١ - عدم القدرة على ربط سياسة البحث والتطوير بأنشطة قواعد الإنتاج التى هى المستخدم الأول لمخرجات سياسة العلم والتكنولوجيا .

٢ - ضعف العلاقة بين سياسة العلم والتكنولوجيا وأوجه النشاط الأخرى للدولة (التخطيط الاقتصادى الكلى) .

٣ - عدم القدرة على ربط سياسة البحث والتطوير بالأوجه الأخرى لسياسات التطور التكنولوجى وبالذات فى مجال تراكم وتطوير القدرات الهندسية .

أولا : حقائق ومفاهيم جديدة :

١ - خصائص التغير التقنى :

كان الاستثمار فى الأصول الرأسمالية هو النموذج السائد - حتى الستينات والسبعينات - كوسيلة لدمج التكنولوجيا فى الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ، ولم يكن هناك توقع لمزيد من التقدم التقنى على امتداد عمر هذه الأصول (١٠ - ٢٠ عاما) وكانت دراسات الجدوى تعد لجهات التمويل المختلفة أو لأصحاب القرار على أساس هذا الافتراض من الثبات التقنى ، وركزت فلسفة التصنيع فى مصر فى جلب التكنولوجيا من خلال الحصول على أحدث المعدات لإنشاء مصانع الصلب والكيماويات وبقية السلع المصنعة اعتمادا على هذا المفهوم ، وكانت النظرة إلى التغير التقنى على أنه يتم على فترات زمنية متقطعة يحدث خلالها حقن التكنولوجيا فى الاقتصاد القومى على حقبات متباعدة من خلال الإحلال والتجديد ، إلا أنه ومنذ الثمانينات برز مفهوم آخر يركز على أهمية التغير التقنى كعملية مستمرة وتراكمية دوام حياة المشروع ، وبرز أيضا منذ هذه الحقبة الدور الخلاق لمستخدم التكنولوجيا فى مختلف مراحل المشروع . كما أصبح لزاما على المنشئات تنمية وتقوية قدراتها على البحث عن التكنولوجيا من خلال احتكاكها بالمنشئات والاقتصاديات الأخرى ، وفى مصر فمما لا شك فيه أننا سنعتمد - فى المدى القصير المقبل - بشكل أساسى على كفاءتنا فى اختيار واستخدام التكنولوجيا المتولدة من ابتكارات فى دول أخرى .

٢ - قاعدة الموارد لإحداث التغير التقنى :

وتبرز فى هذا المقام ثلاثة اعتبارات مهمة لها مردود على محددات السياسة التكنولوجية :

- إن المنشئات الصناعية والروابط بين بعضها والبعض - وليست المؤسسات المتخصصة خارج هيكل الصناعة - تشكل القاعدة التنظيمية للتغير التكنولوجى .

- إن الأنشطة الفنية التى تقود عملية التغير التقنى هى تلك المتعلقة بمختلف الأوجه الهندسية (التصميم الهندسى – هندسة العمليات – هندسة المشروعات – هندسة الإنتاج ... الخ) ، وليست تلك المتعلقة بالبحث والتطوير .
- يتطلب ذلك مجالا واسعا من المهارات لأداء هذه الأنشطة المحورية ، وبالتالى يجب تنظيم رأس المال البشرى من خلال منشئات الصناعة ولا يكتفى بمؤسسات التعليم والتدريب ، وعليه يمكن اعتبار الشركات الصناعية هى « خالقة رأس المال البشرى » ، مما يتطلب تغيرا جوهريا فى رؤية هؤلاء الذين تعودوا على اعتبار الاستثمار الرأسمالى فى الأصول الثابتة هو محرك التنمية الاقتصادية ، والتأكيد على أن الاستثمار فى الأصول المعرفية الجديدة أكثر أهمية من الاستثمار المادى كمنبع رئيسى للتنافسية .

هذه الاعتبارات الثلاثة تؤكد الدور المحورى للمنشئات الإنتاجية كقاعدة للموارد الرئيسية المطلوبة لإحداث التغير التقنى ، كما يلزم التنويه بأن هذا التغير لن يحدث فقط نتيجة « القدرات التكنولوجية » للمنشئات منفردة ، بل أساسا نتيجة تفاعل وتداخل القدرات التكنولوجية للمنشئات مع بعضها من خلال هيكل للروابط بينها .

٣ – البيئة الاقتصادية المحيطة بالتغير التقنى :

وهناك وجهتا نظرا بهذا الشأن :

الأولى : تؤكد أن الابتكار والتغير التقنى ينميان بكفاءة فى إطار أسواق حرة مستقلة – بقدر المستطاع – عن التدخل الحكومى حيث يدفع التخصيص الفعال للموارد وضغوط المنافسة الدولية المنشئات لتوليد مسارات من التقدم التكنولوجى المستمر المطلوب لتحقيق التنافسية .

الثانية : تؤيد التدخل الحكومى (وبالذات فى الدول النامية) فى الأسواق التنافسية .

ثانيا : أطر الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا :

١ – الإطار الأول : المنشأة والمكون التكنولوجى :

إن التكنولوجيا هى « مورد من صناعة الإنسان » بهدف تحقيق « إنتاج تنافسى » وبالتالى فإذا رغبنا فى توليد موارد تكنولوجية فإنه بالضرورة علينا أن نطور الموارد البشرية بحيث تكون « متعلمة » و « متدربة » ومسلحة بالأدوات المعلوماتية السليمة وذلك فى إطار نظام للحوافز يسمح بإطلاق الطاقات الخلاقة للبشر ، وبالطبع يجب إحداث توازن استراتيجى وعملى

بين التكنولوجيات التى يمكن تطويرها محليا وبين تلك المستوردة حيث يستحيل على أية أمة أن تغطى جميع مجالات التقدم التكنولوجى .

وتتفرع التكنولوجيا – على مستوى المنشأة – إلى أربعة مكونات أساسية :

- المكون الفنى Technoware وتعبر عنه الأصول المادية .
- المكون البشرى Humanware وتعبر عنه القدرات البشرية .
- المكون المعلوماتى Infoware وتعبر عنه المستندات والبيانات (التصميم/المواصفات... الخ).
- المكون التنظيمى Orgaware وتعبر عنه الأطر التنظيمية (الروابط/الشبكات/التقنيات) .

ويتحدد المكون التكنولوجى Technology Contcnt من هذه المكونات الفرعية الأربعة والتى توجد داخل كل منشأة بدرجات ونسب متفاوتة ، وتتفاعل ديناميكيا مع بعضها لتشكل القدرة التنافسية للمنشأة .

٢ – الإطار الثانى : البيئة التكنولوجية وآليات التكامل :

حيث أن معظم المنشئات فى الدول النامية هى متوسطة وصغيرة الحجم فإن قدرتها على إحداث تغير تكنولوجى تعتمد أساسا على المساندة التى توفرها لها « البنية التكنولوجية القومية National Technology Infrastructure » ويعتمد ما يتم استيراده أو تطويره محليا من تكنولوجيا على وضعية هذه البنية والتى تتولى ترويج الابتكارات التكنولوجية من خلال « روابط ثلاثية قوية » بين (١) المؤسسات الأكاديمية و (٢) وحدات البحث والتطوير و (٣) الصناعة ، ويطلق على مجموعة هذه المؤسسات « البنية التكنولوجية » أو بتعبير علمى أدق « معامل آلية الابتكار » .

إن منظومة البحث والتطوير الصناعى قد تم تشكيلها فى مجتمعنا على هيئة مؤسسات أنشئت بطريقة منفصلة عن البيئة الصناعية المحيطة ، وهكذا تولدت فى المنظومة نفسها ومنذ البداية عوامل الفصل عن النشاط الصناعى ، وصارت بالتالى إشكالية « ربط » البحث والتطوير بالإنتاج على قائمة أولويات أجندة السياسة التكنولوجية ، وتحدد الأدبيات أربعة طرق مألوفة للاقتراب من موضوع تحقيق التكامل فى محاولة لفض إشكالية انفصال البحث العلمى عن الواقع العملى :

- التكامل من خلال تخطيط وترشيد استخدام الموارد البحثية (هذا ما ينادى به معظم من تناولوا الموضوع فى مصر) .

- التكامل من خلال إحداث تغيير تنظيمى وإدارى فى جانب « العرض » (وحدات البحوث) .
- التكامل من خلال سياسات تؤثر على الطلب الصناعى للبحث والتطوير أى التأثير على جانب « الطلب » (مؤسسات الإنتاج) .
- التكامل من خلال « بناء الكبارى Bridge Buiding » بين وحدات البحث والتطوير ومنشئات الأعمال وهذا الطريق المحقق للتكامل يتدارس ويتعامل مع المساحة بين البحوث والإنتاج أكثر من تعامله مع أطراف العلاقة بينهم مثل الطرق الثلاثة السابقة .

ومما لا شك فيه فإنه فى حالة مصر يفضل استخدام الطرق الأربعة بالتوازى مع التركيز على الآتى :

١ - الحاجة إلى « مؤسسات معلوماتية وسيطة » لنقل التكنولوجيا من مصادرها العالمية إلى مستخدميها المرتقبين فى مصر (مؤسسات خدمات المعلومات والخدمات الاستشارية) .

٢ - الحاجة إلى « مؤسسات فنية وسيطة » لا تقوم فقط بدور نقل المعلومة من موطن التكنولوجيا إلى مستخدميها بل تقوم بتطويرها فنيا لتتلائم مع الظروف المحلية (المؤسسات التصميمية والهندسية) .

٣ - الحاجة إلى مؤسسات مالية وسيطة فى أسواق المال على استعداد لتمويل التطبيقات - غير المؤكدة النتائج - للبحث والتطوير (شركات رأس مال المخاطر) .

٤ - الحاجة إلى العنصر الجغرافى للتكامل من خلال إنشاء المدن والأودية العلمية بالقرب من مراكز الصناعة .

إن المداخل السابقة لتحقيق التكامل تفترض الأخذ بالقاعدة الهيكيلة للمنظومة القائمة للبحث والتطوير فى مصر كما هى دون تغيير ، إلا أن هذه المنظومة لن تكون صالحة فى مرحلة تالية من عملية التصنيع وأن الحاجة ستكون لهيكل مختلف تماما لدمج البحث والتطوير بالإنتاج . نظراً لأن هذه المرحلة التالية (والتى يجب الإعداد لها من الآن) ستعتمد فى إحداث التغير التقنى على أكبر قدر من التطوير التكنولوجى الذى يتم داخل منشئات الإنتاج نفسها ، وأنه يجب العمل فى اتجاهات أخرى للتكامل - غير التقليدى - لعل أهمها :

(أ) التكامل من خلال تقوية قدرات البحث والتطوير والقدرات التكنولوجية للمنشئات :

وهو ما يتطلب التركيز على سياسات العرض والطلب (توجيه الموارد المالية للبحث والتطوير التى تخصصها الدول للمنشئات التى تتولى بدورها التعاقد مع الوحدات البحثية / منح

حوافز ضريبية للمنشئات التى تقوم بالبحث والتطوير / دمج بعض الوحدات البحثية فى المنشئات القائمة مثل ما يحدث الآن فى الصين وما حدث فى كوريا) .

(ب) التكامل من خلال تغيير أدوار وأنشطة المؤسسات البحثية :

(تغيير فى تصنيف الخبرات والمهارات فى المؤسسات القائمة) ، (تغيير فى نوعية المعدات المتخصصة) ، (اعتبار خدمة الصناعة هى الهدف الرئيسى للمؤسسة) ، (مقياس النجاح يتحدد بمدى التدفق فى الموارد البشرية فى الاتجاهين بين المؤسسات وقواعد الإنتاج) .

(جـ) التكامل من خلال إنشاء شركات جديدة :

(إنشاء شركات جديدة تتشكل من مؤسسات البحث والتطوير والمنشئات الصناعية) .

الإطار الثالث : ديناميكية المناخ التكنولوجى والتنافسى :

حيث أن الحزمة التكنولوجية لكل أمة ستتشكل من خليط من التكنولوجيات المستوردة والمطورة محليا فإن ذلك سيتطلب مراقبة مستمرة للاتجاهات التكنولوجية العالمية وللفرص التجارية بهدف رسم اتجاه مستقبلى واتخاذ القرارات الصائبة فيما يخص الاختيارات التكنولوجية ، وفيما يلى أهم الخطوات اللازمة لتحديد الاحتياجات التكنولوجية على المستوى القومى :

- تحليل أهداف التنمية لتحديد أولويات المجالات التكنولوجية ذات المرود على تلك الأهداف .
- توقع اتجاهات الأسواق العالمية والمسارات التكنولوجية المصاحبة لها .
- وضع مجموعة من المؤشرات صالحة لتقييم الاختيارات التكنولوجية .
- تحديد المدخلات التكنولوجية المطلوبة لتحقيق المخرجات الوطنية .
- ترتيب أولويات الاختيارات التكنولوجية وتصنيف هذه الاختيارات طبقا لمجالات التكنولوجيا .

٦

ثلاثة قطاعات لامتصاص البطالة

قضية البطالة تشكل بكل تأكيد محور اهتمام كافة الحكومات فى الدول النامية والمتقدمة على السواء فى السنوات الباقية من القرن العشرين ، وتناول مقال الأستاذ إبراهيم نافع فى أهرام الجمعة (١٨ مارس ١٩٩٤ هذه القضية) ويهمنى فى هذا المقام إضافة بعض النقاط على الموضوعات الهامة التى تناولها المقال :

أولا : السياسات الماكرو اقتصادية التى تؤدى إلى تخفيض التضخم تؤدى أيضا إلى ارتفاع نسب البطالة والإشكالية التى تواجه الفكر الاقتصادى المعاصر هى فى محاولة التوفيق بين السياسات التى تؤدى إلى مكافحة التضخم ، وتلك التى تكافح البطالة ، ومما لا شك فيه فإن الحكومة المصرية نجحت نجاحا ملموسا فى سياسات الإصلاح المالى والنقدى ، وقد آن الآوان لإعادة النظر فى تلك السياسات ، ولا توجد سياسات تحقق نتائج إيجابية فى كل مجالات الاقتصاد !

ثانيا : أهمية اطلاق القطاع القائد فى الاقتصاد المصرى وهو نشاط التشييد والبناء وهو القادر على اطلاق باقى الأنشطة الإنتاجية والخدمية وامتصاص العمالة نصف الماهرة وحملة المؤهلات المتوسطة ، وسيأتى ذلك بالسير فى اتجاهين متوازيين :

١ – قيام الدولة بطرح مشروعات كبرى للبنية الأساسية (مطارات / طرق / محافظات الصعيد / التجمعات النائية ... الخ) ويمكن تمويل برنامج الحكومة الاستثمارى من خلال سندات حكومية متحركة القيمة ومرتبطة بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة ، بحيث

---

* الأهـرام فى ٢٦ / ٣ / ١٩٩٤ .

لا تسبب هذه المشروعات ضغطا على الموازنة ، كما يشترط فى جدوى تلك الاستثمارات الجديدة أن تكون قادرة على الوفاء بإلتزامات الاقتراض ، ويفضل التعاقد على إدارتها بعد اتمامها مع القطاع الخاص ، وعدم تحميل الدولة بأية زيادة فى الأجهزة الإدارية ومرتبات العاملين الجدد .

٢ - تغيير قوانين الاسكان سيتيح للبنوك المصرية تمويل عمليات الاسكان على فترات زمنية تتراوح من ١٥ إلى ٢٥ عاما - مثل ما هو متبع فى دول العالم المتقدم - وسيؤدى تغيير التشريع إلى إحياء سوق الرهن العقارى القادرة على تحريك المدخرات والأموال الراكدة فى البنوك ، ودفع قطاعى المقاولات العام والخاص لبناء حوالى نصف مليون شقة سنويا ، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية محفزة لباقى قطاعات الاقتصاد القومى ، وآثار اجتماعية فى امتصاص البطالة وإمكانية الحصول على سكن للشباب بأقساط مريحة تصل إلى حوالى ٢٥ سنة .

ثالثا : القطاع الخدمى سيأتى فى المرتبة الثانية بعد قطاع التشييد فى امتصاص الأعداد الكبيرة من العاطلين ، ومن هنا أهمية إحياء السياسات التى تشجع الطلب فى الفترة القادمة وتشجيع المشروعات الخدمية وفك القيود الاحتكارية وإطلاق المنافسة فى مجال الخدمات ، ويا حبذا لو بدأ برنامج االتخصصية بالقطاع الخدمى وليس القطاع الصناعى حيث أنه على خلاف قطاع الصناعة ستؤدى التخصصية إلى تشغيل مزيد من العمالة لا الاستغناء عنها .

رابعا : لا يمكن تناول مشكلة البطالة بمعزل عن سياسات التعاون الاقتصادى الاقليمى على مستوى الدول العربية والشرق أوسطية ، وعلينا الاتفاق مع شركائنا الاقتصاديين فى المنطقة وخارجها على السياسات التى تؤدى إلى تخفيف حدة هذه المشكلة ، وهذا ما تفعله الدول الصناعية من خلال التشاور والتنسيق بينها (إجماع ديترويت الأخير لمجموعة G 7) .

٧

« إدارة العولمة » :
التجارة الدولية ، التدفقات الرأسمالية والاقتصاد

ينص التعريف الأكثر قبولا للعولمة على أنها « العملية التى من خلالها يتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول فى الاقتصاد العالمى ، والذى يتحقق نتيجة النمو فى حجم ونوعية التجارة عبر الحدود فى المنتجات والخدمات والتدفقات المالية ، ونتيجة الانتشار السريع للتكنولوجيا والروابط المؤسسية بين المنشئات فى الدول المختلفة » ، وبرغم أن العولمة تؤثر بشكل جذرى على السياسة والاجتماع والقيم ، إلا أن عامل الاقتصاد يبقى هو المحرك الأساسى لها والمحدد الأول لتطورها ، فالعولمة إذن حقيقة وليست اختيار ، والبديل الوحيد أمام الحكومات لا يتمثل فى مقاومتها ، ولكن فى كيفية إدارتها وفهم خصائصها وقياس أبعادها وابتكار السياسات فى الداخل والخارج التى تحقق المصالح الوطنية ، والسؤال الرئيسى الذى يتطلب بذل الجهد للرد عليه يتمحور حول قدرة الاقتصاد الوطنى على الأداء الجيد فى ظل سوق كوكبية واحدة تربط بين دول العالم ، وتأثير هذه الثورة الاقتصادية على معدلات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل والثروة وعلى أنماط التجارة والمال ، وهى كلها من الأمور التى ما زالت قيد البحث فى الفكر الاقتصادى على حد قول « جيفرى ساكس » مدير معهد هارفارد للتنمية الدولية .

أولا : العولمة والنمو الاقتصادى :

هل ستؤدى العولمة إلى نمو اقتصادى متسارع ؟ إن النمو – على المدى الطويل – يعتمد أساسا على الزيادة فى معدل الإنتاجية ، فإذا زادت إنتاجيتنا ٢٪ سنويا فإن دخلنا الحقيقى سيزيد

---

* الأهـرام فى ٢٩ / ٥ / ١٩٩٩

بحوالى ٢٪ سنويا بصرف النظر عن الزيادة فى الإنتاجية فى الدول الأخرى سواء كانت ١٪ أو ٣٪ ، ولن يتأثر الاقتصاد القومى بالخارج إلا إذا توافرت عوامل تسىء إلى شروط تجارتنا بمعنى الخلل فى النسبة بين « أسعار » الصادرات والواردات ، ويؤكد « بول كروجمان » أستاذ الاقتصاد بجامعة ستانفورد أن معدل الزيادة فى الإنتاجية لا علاقة له بالتجارة الدولية ، وإذا انصب اهتمامنا على محددات الدخل القومى فإن تأثير العولمة سيكون محدوداً نظرا لاعتماد الدخل الحقيقى على الإنتاجية الوطنية والتى تتحدد أساسا من خلال عوامل محلية ، ولكن يجب الاعتراف بأن مكاسب النمو – على المدى الطويل أيضا – لن يتقاسمها الجميع بنفس القدر ، وذلك كنتيجة « للتقسيم الجديد للعمل » على الساحة الدولية ، فالدول النامية تتخصص فى المنتجات أو أجزاء المنتجات كثيفة العمالة بينما تستحوذ الدول المتقدمة على صناعة المنتجات كثيفة المعرفة ذات القيمة المضافة العالية ، كما أن منتجى الموارد الطبيعية (مثل دول الخليج المصدرة للنفط) قد تجد نفسها سجينة لنوع من التخصص فى التجارة الدولية لا يحقق لها النمو المنشود وتقترح النظرية الاقتصادية للتغلب على هذا الوضع تدخلا يتراوح بين حماية الصناعات الناشئة إلى توفير أشكال من الدعم لعمليات التصنيع لا تهدر كفاءتها فى الأداء .

ثانيا : العولمة واستقرار الاقتصاد الكلى :

هل ستؤدى العولمة إلى الزيادة أم الإقلال من استقرار الاقتصاد الكلى Macroeconomic Stability ؟ تفترض النظرية الاقتصادية أن التجارة فى الأصول المالية ستفيد كل دولة بنهج يماثل المكاسب المجنية من التجارة فى المنتجات ، إلا أن النظرية تقر أيضا بمحدودية هذه النظرة المتفائلة ، فالأسباب الحقيقية وراء الأزمة المكسيكية وأزمة دول شرق آسيا وأخيرا البرازيل ما زالت غير واضحة المعالم ، ولقد أكدت هذه الأزمات المتتالية على أن عشوائية تدفق الأموال من الأسواق المتقدمة إلى الناشئة قد تسبب أوضاعا غير مستقرة ، مما دعى بعض خبراء الاقتصاد فى العالم إلى المطالبة بفرض ضرائب على التعاملات المالية الدولية بهدف إحداث تباطؤ فى تحركات رأس المال ، وكما أكد « آلان جرينسبان » رئيس البنك المركزى الأمريكى وجود حالة غير عقلانية فى الأسواق المالية ، وربما يعود ذلك إلى التضخم المصطنع فى أسعار الأصول المالية نتيجة وفرة الائتمان والسيولة فى الأسواق العالمية ، ويتساءل « جرين سبان» عن مدى استمرارية هذا الوضع وتأثير انهيار هذه الأسعار على الاستقرار الاقتصادى والمالى ، ويرى « جون بادلر » أن تضخم الأصول المالية يعود إلى عملية تحرير الأسواق المالية والتى ارتكزت على انهيار نسب أسعار الصرف الثابتة وعلى رفع القيود على تعاملاتها ، وكذلك على تخفيف قبضة القواعد الحاكمة لأسواق المال المحلية مما أدى إلى نمو ملموس فى التعاملات المالية عبر الحدود ، علاوة على ما استحدث من أدوات جديدة فى أسواق

المال نتيجة التكنولوجيا المتقدمة مما أدى إلى الاستغناء عن الوسطاء وبالتالى الإقلال من تكلفة الصفقات .

ثالثا : العولمة وتوزيع الدخل :

هل تؤدى العولمة إلى زيادة الفجوة بين الدخول ؟ لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول أثار الاقتصاد الكوكبى على توزيع الدخل داخل وبين الأسواق المتقدمة والناشئة ، وذلك برغم الجهد الشاق للباحثين فى هذا المضمار ، والولايات المتحدة – على سبيل المثال – تصدر منتجات كثيفة رأس المال وكثيفة المهارات والمعرفة (معدات الاتصالات المتقدمة) وتستورد منتجات كثيفة العمالة (الأحذية والملابس) ، وعليه فإن العمال فى أمريكا الذين يعملون فى صناعات الأحذية والملابس قد يفقدون وظائفهم أمام منافسة العمال فى آسيا ذوى المرتبات المنخفضة عنهم ، بينما سيفقد العمال المهرة فى آسيا وظائفهم فى مجال معدات الاتصالات المتقدمة ، كما أن التغيرات التى تحدثها التكنولوجيا (الثورة المعلوماتية) قد تزيد فجوة الدخول بين العمال المهرة والعمال الأقل مهارة فى نفس البلد ، وبوجه عام فإن ذوى المهارات – وبصرف النظر عن جنسياتهم – سيستفيدون من اتساع السوق العالمية وذلك على حساب من هم أقل مهارة ، ويذهب بعض الخبراء إلى التأكيد على محدودية تأثير العولمة على توزيع الدخل وأن العامل المؤثر فيه هى التكنولوجيا المتقدمة وليست العولمة (جيفرى ساكس – أوراق بروكينجز) .

رابعا : العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر :

ما هو تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر FDI والشركات المتعددة الجنسيات MNC's على مستوى المعيشة ؟ تختلف آراء الاقتصاديين أيضا حول هذا الموضوع ، فمنهم من يرى أن الشركات متعددة الجنسيات تجوب العالم وتستفيد من العولمة دون أى مساءلة من المجتمع الدولى ، وأن انتقال رأس المال بحرية فى أرجاء الكون يفيد فقط الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها وبعض المهن (المديرون وأصحاب التخصصات النادرة) دون غيرهم من الفئات ، وأن التهافت على جذب الاستثمار الأجنبى بين الدول هو نوع من « السباق إلى القاع » ، بينما يرى أصحاب نظرية « السباق نحو القمة » أن المنافسة من أجل الاستثمار الأجنبى تؤدى فى دول الشمال والجنوب على السواء إلى الارتقاء بمستوى التعليم وتحسين البنية الأساسية مما يرفع فى النهاية من مستوى المعيشة فى كل الدول ، ويرى فريق ثالث أن الاستثمار الأجنبى المباشر ينمى ويرتقى بمناطق جغرافية معينة وذلك على حساب مناطق أخرى فى العالم ، أما الرأى الأكثر شيوعا فيتمثل فى محدودية الدور الذى تلعبه الشركات

متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى فى التأثير على مستويات المعيشة ويذهب أصحاب هذا الرأى فى تأكيد مفهومهم إلى القول بأن الاستثمار الأجنبى مازال يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومى ، وبأنه عادة ما ينتقل بين الدول الغنية وبعضها ، وبأن عدد الدول النامية التى حصلت على ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبى المباشر خلال عقدى الثمانينات والتسعينات لا تزيد عن عدد أصابع اليدين ! ويفند « جيرالد ايبشتاين » أستاذ الاقتصاد بجامعة ماساشوستس كل الآراء السابقة مؤكدا على أن الاستثمار الأجنبى ليس شراً وليس خيراً ، وعلى أن تأثير تنقلية رأس المال على مستويات المعيشة يعتمد بشكل أساسى على الأطر والسياسات التى تضعها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلى وبطبيعة المنافسة المحلية وبالقواعد العامة التى تحكم هذا الاستثمار ، ويقودنا هذا الرأى الأخير إلى ملاحظتين جوهريتين ، الأولى وهى أن نفس المستوى من الاستثمار الأجنبى قد يؤدى إلى نتائج مختلفة على الاقتصاد وخاصة على الأجور ومستويات البطالة وتوزيع الدخول وذلك نتيجة اختلاف الأطر والقواعد الحاكمة فى كل دولة ، والملاحظة الثانية تتلخص فى أن المنافسة الهدامة بين الدول النامية من أجل جذب رأس المال والتى تتمثل فى حوافز مبالغ فيها وإعفاءات ضريبية ، غالبا ما تؤدى إلى خفض الإنفاق العام (نتيجة انخفاض الحصيلة الضريبية) وانتقال عبء الضرائب إلى المواطنين والمنشئات الوطنية وازدياد القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات ، ومن المفارقة أنه بينما يتطلب الاستثمار الأجنبى مستويات عالية من الموارد البشرية والبنية الأساسية الحديثة ومن الطلب المحلى فإن الدول النامية ستخفق فى تحقيق هذه المستويات نتيجة دخولها فى سباق الإعفاءات الضريبية وإجراءات التقشف الناجمة عن نقص الحصيلة .

* * *

ما هى إذن سبل التعامل على المستويات المحلية والإقليمية والدولية مع السوق العالمية الجديدة ؟ وهل تقلل العولمة من إمكانات الدولة - القومية فى رسم واتباع سياسات مستقلة ؟ هذه الأسئلة وغيرها ما زالت تشغل بال أهل السياسة والاقتصاد ، وبرغم أن عصر العولمة يمكن تعريفه جزئيا بالتحديات التى تواجه الدولة - القومية (بالمفهوم المتعارف عليه منذ الثورة الصناعية) إلا أن دور « إدارة العولمة » يبقى أساساً فى يد الدول وحكوماتها من خلال الممارسات التى تتبناها والاتفاقات التى تبرمها وشبكات الأمان التى توفرها ، فهى التى تقرر وتحسم فى النهاية مدى الاستفادة من فرص هذا العصر الجديد ، فعلى المستوى المحلى لا يمكن عزل أية دولة عن الآثار المترتبة على العولمة ، وأنه من المستحيل - على سبيل المثال - حماية المهن التى تندثر نتيجة التغير التكنولوجى والمنافسة العالمية ، والحل لا يكمن فى التمسك بها بل فى إدارة التحول بشكل يدفع العاملين ويعاونهم على التأقلم مع الأوضاع

الجديدة ، وعلى المستوى الإقليمى فإن على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق التعاون الإقليمى (السوق العربية المشتركة فى حالتنا) وذلك بضمان التدفق الحر للعمالة والمنتجات والخدمات ورأس المال وتشجيع الاندماج بين المؤسسات والشركات ، وبناء قواعد لضبط الأسواق المالية الإقليمية قبل فتحها للمنافسة الخارجية ، والارتقاء بتكنولوجيا البنوك وتحديث أدواتها المالية ، والالتزام بشفافية المعاملات الاقتصادية وضمان تدفق المعلومات وتطبيق مواصفات عالية الجودة فى الإشراف على نظم الإدارة والمحاسبة للمنشئات الوطنية ، وعلى المستوى الدولى فإن الدول النامية بحاجة إلى اتفاق يمنع المنافسة الهدامة فى مجال خفض الضرائب بهدف جذب الاستثمار الأجنبى ، وعلى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد التوقف عن ممارسة الضغط على الدول النامية لفتح اقتصاداتها للاستثمار الأجنبى كشرط رئيسى للحصول على قروض دولية ، وفى هذا المقام لا يجب إغفال الدور الحيوى الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى فى العالم ، فلقد نجحت هذه المنظمات فى عام ١٩٩٨ فى التصدى بشكل فعال لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI ، والتى تعطى صلاحيات وامتيازات للشركات عابرة الحدود تتعدى بمقتضاها على التشريعات الوطنية والدولية !

وبشكل عام ومختصر يمكن القول بأن هناك الآن ثلاثة اتجاهات على الساحة الاقتصادية للتعامل مع مشاكل الاقتصاد الكوكبى ، الاتجاه الأول يتبنى فكر الاقتصاد الحر ويطالب بالتخلى تماما عن دور صندوق النقد فى توفير حزم لإنقاذ الاقتصادات المتعثرة وترك هذه المهمة كاملة للأسواق ، ويدّعى أصحاب هذه المدرسة بأن تدخل المؤسسات الدولية سيؤدى إلى مزيد من الأزمات نتيجة معرفة حكومات الدول مسبقا بإمكانية الحصول على معونات مالية فى حالات التعثر ، والاتجاه الثانى يطالب بإنشاء مؤسسات جديدة لإدارة الأسواق العالمية والإشراف على حركة انتقال رؤوس الأموال وعلى توجيه القروض ، ويقترح المستثمر العالمى « جورج سورس » إنشاء هيئة دولية تشابه مؤسسة « فانى ماى » الأمريكية (والتى تقوم بضمان الرهن العقارى فى مجال الاسكان) ، ويقترح أن تسمى هذه المؤسسة الجديدة بالهيئة الدولية لضمان الاقتراض ، أما الاتجاه الثالث فيقترح إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات القائمة بهدف تحقيق الانضباط فى المعاملات المالية والإشراف على المؤسسات المالية فى الدول المختلفة ووضع قواعد محاسبية صارمة لقياس أداء البنوك والشركات وآليات جديدة لإعادة هيكلة المنشئات المتعثرة دون تصفيتها وإغلاقها ، ولعل أهم جزء فى هذه المقترحات هو المتعلق بضرورة تحمل المقرضين نصيب فى حالة الخسارة والتعثر ، مما سيدفع المقرضين إلى تحميل المقترض الذى لا يفى بالشروط الكاملة للشفافية والقواعد المالية الجديدة بفوائد مصرفية أعلى بحيث تعبر تكلفة الاقتراض عن مخاطر احتمالات عدم السداد .

٨

ثورة الاقتصاد الشبكى

تغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من طرق أداء الأعمال ومن وسائل التعلم ومن سبل الترفيه بل ومن أساليب التفكير أيضا ، وذلك لكونها الأساس القاعدى لتطور كافة قطاعات وأنشطة الحياة فى نهاية القرن العشرين ، وعليه فقد أصبحت القوانين والأنماط والهياكل والمناهج القديمة غير ملائمة للحياة فى ظل المتغيرات التى تحدثها هذه التكنولوجيا ، فنحن على أعتاب عصر « الذكاء المتشابك » ، عصر ينبىء باقتصاد جديد مؤسس على « الشبكات » ، حيث يتم انتقال المعلومة رقمياً من خلال شبكات الحاسبات الآلية بسرعة تصل إلى سرعة الضوء ، بينما يتم نقلها فى الاقتصاد القديم بطرق مادية ملموسة مثل التعامل بالنقد أو إصدار الشيكات والفواتير ومستندات الشحن المحررة كتابيا .

ويتغير الهيكل الكلى للاقتصاد نتيجة لذلك ، حيث يبرز قطاع صناعى جديد يعتمد على الالتقاء بين (١) الحاسبات بشقيها الصلب واللين Hardware & Software و(٢) الاتصالات الرقمية و (٣) النشر والترفيه ، هذه الصناعة المتفاعلة ومتعددة الوسائط Interactive Mutimcdia تمثل قرابة ١٠٪ من الناتج الإجمالى فى الولايات المتحدة والتى تنتج الآن أعدادا من الحاسبات تفوق إنتاجها من السيارات ، وتصنع من شبه الموصلات أكثر من مواد البناء ، وتشغل من قوى العمل فى نسق البيانات أضعاف الذين يعملون فى تكرير البترول ! فالعالم المتقدم ينتقل من اقتصاد صناعى مبنى على الصلب والسيارات والطرق البرية إلى اقتصاد جديد « مبنى على السليكون والحاسبات والشبكات » وذلك كمحصلة للتطور المذهل فى قوة الحاسبات الآلية والتى تمكننا حاليا من نقل محتويات مكتبة كاملة فى ثانية واحدة من الزمان بينما لم يكن بالإمكان

---

* الأهرام فى ٢١ / ١١ / ١٩٩٨ .

نقل أكثر من صفحتين فى الثانية منذ ثمانى سنوات فقط ، ولو كان تطور صناعة السيارات يسير بنفس إيقاع تطور صناعة المعلومات والاتصالات لأصبح لدينا الآن سيارة تسير بسرعة عشرة آلاف ميل فى الساعة وبثمن لا يزيد عن اثنين دولار ؟! ولقد كانت تكنولوجيا « الواقع الافتراضى Virtual Rcality » – على سبيل المثال – درب من الخيال العلمى فى بدء التسعينات إلا أنها صارت واسعة الانتشار فى يومنا هذا كرافد من روافد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، يتمكن من خلالها الطبيب الإبحار فى الدورة الدموية للمريض ، ومصمم السيارة من الجلوس فى مقاعدها قبل الإنتاج ، والسائح من التجول فى متاحف العالم دون الانتقال من منزله ! .

وفى بدء التسعينات أيضا كان النموذج الرأسمالى اليابانى فى التنمية يتفوق على مثيله الأمريكى ، إلا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قلبت الوضع رأسا على عقب ، وصارت المؤشرات الدالة على التقدم فى هذه التكنولوجيا والمرتبطة « بالاقتصاد الشبكى Network Economy » هى الدليل على الحيوية الاقتصادية ، ولا غرابة أن يمر الاقتصاد اليابانى بمرحلة حرجة ، ففى عام ١٩٩٤ كانت لدى اليابان ١٠٥٠ قاعدة للمعلومات مقابل ٥٥٠٠ فى الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٩٥ لم يزد عدد الحاسبات فى اليابان عن ١٤٥ لكل ١٠٠٠ شخص مقابل ٣٦٥ فى الولايات المتحدة والتى تميزت فى نفس العام باستخدام ٢٣٪ من قوة العمل للحاسبات مقابل ١,٣٪ فقط فى اليابان مما سيؤدى إلى ٢٠ مليار دولار زيادة فى الناتج الإجمالى الأمريكى لمجرد الوفر الناجم عن التعامل من خلال الشبكات ! .

وهكذا برز فى التسعينات « الاقتصاد الشبكى » وهو اقتصاد تتلاحم فيه قدرة الحاسبات مع نظم الاتصالات المتطورة لتعيد هيكلة الأسواق وتنشىء سوقا إلكترونية وتجارة إلكترونية جديدة تعتمد على شبكات قوية للمعلومات ، فالشبكات هى ركيزة هذا الاقتصاد الجديد ، ويكفى أن نعلم أن مستخدمى الإنترنت – أقوى الشبكات وأوسعها انتشارا – الذين بلغوا ٥٠ مليون شخص فى عام ١٩٩٦ سيصل عددهم إلى ربع مليار فى عام ٢٠٠٠ وأن التجارة الإلكترونية على الإنترنت – فى الولايات المتحدة – سترتفع إلى ٣٥٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢ من ٢٢ مليار دولار فى هذا العام ! ومن الخطأ تسمية هذا الاقتصاد باقتصاد الخدمات ، فالإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى سيستمران فيه كأنشطة محورية إلا أنه كما تبدلت تقنيات الزراعة بدخول الثورة الصناعية فإن الزراعة والصناعة ستتبدلان نتيجة الدخول فى عصر الشبكات حيث أن المردود الاقتصادى للشبكات لا يقتصر على النمو فى قطاع التكنولوجيا العالية ولكن يمتد ليحدث تغيرات جوهرية فى الصناعات التقليدية ، وكما كانت الطرق البرية وشبكات القوى الكهربية تمثل البنية الأساسية للاقتصاد الصناعى فان شبكات الألياف الضوئية والأقمار

الصناعية ستمثل البنية الأساسية للاقتصاد الجديد ، وبدون هذه البنية الإلكترونية القومية التى تربط بين كل مؤسسات المجتمع لن تقوى أية دولة على التقدم فى القرن الواحد والعشرين ، فنحن إذن فى مستهل عصر الاقتصاد الشبكى ، وبلغة اقتصادية فإن ذلك يعنى « نماذجا جديدة لخلق الثروة » ، أما بلغة الاجتماع فإن ذلك يعنى « نظما جديدة للتنمية الاجتماعية » ، فالاقتصاد الشبكى لا يعنى « تشابك تكنولوجى » ولكن تشابك البشر من خلال التكنولوجيا ، فهو ليس عصر الآلات الذكية ولكنه عصر تتشابك فيه معارف وإبداعات وذكاء البشر لخلق أنماط جديدة من الثروة ولإحداث أشكال جدية من التطور الاجتماعى ، ويثير بالتالى عددا من القضايا تتعلق بمنظومة الحياة التى ألفناها فى ظل الاقتصاد الصناعى ، وعلى سبيل المثال :

الحـكومة : هل ستتحول إلى حكومة إلكترونية أى تطوير الخدمات الحكومية بحيث تؤدى إلكترونيا من خلال الشبكات ؟ إن المطلب الإدارى الحديث « بإعادة اختراع الحكومة » لن يتحقق دون تغيير جوهرى فى طرق أداء الخدمات الحكومية بهدف تخفيض التكلفة على المواطن ورفع مستوى الخدمة ، فلقد نمت النظم البيروقراطية بالتوازى مع الاقتصاد الصناعى ، وبالتالى إذا انتقلنا إلى اقتصاد جديد فلابد من نظم جديدة للحكومة ، فالحكومة الإلكترونية هى حكومة « شبكية » ، وهى تحدث الربط بين البنية المعلوماتية الحكومية وبين دافعى الضرائب والموردين وقطاع الأعمال والناخبين وكل مؤسسات المجتمع مثل المدارس والمستشفيات والأجهزة الإعلامية ... الخ ، « فالتشابك البينى Internetworking » هو وسيلة الحكومة لتخفيض التكلفة ولتطوير الأداء خاصة فى مجالات الصحة والتعليم والشئون الاجتماعية ، وهو مايتطلب بناء معمارى يرتكز على مجموعة من الأسس والمواصفات والقياسات مثلما فعلت الحكومة الكندية مؤخرا عندما أصدرت تقريرا عن كيفية تطوير خدماتها للمواطنين باستخدام تكنولوجيا المعلومات .

الديمقراطية : كيف ستغير التكنولوجيا الجديدة من طبيعة العملية الديمقراطية ؟ إن مفهوم الديمقراطية يدور أساسا حول « حرية الاختيار » ، ولقد أعطت الشبكات الإنسان المعاصر فرصا للاختيار لا حصر لها فى كافة أوجه الحياة (التعليم / الثقافة / الترفيه ...) مما ساعد على تعميق « ثقافة الاختيار Culture of Choice » كأصدق تعبير عن روح العصر ، وهذه الثقافة ستؤدى بالضرورة إلى إعادة تشكيل القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولقد ذهب بعض المفكرين إلى التأكيد بأن العالم سيتجه إلى نظم للديمقراطية المباشرة بدلا من ديمقراطية التمثيل نظرا لتمكن المواطنين فى المستقبل من الدراسة والتصويت حول أية قضية مطروحة من خلال الشبكات الموصلة بحاسباتهم الآلية ! .

العـدالة : تزداد الفجوة بين الذين يملكون المعلومة ومن لا يملكونها ، وبين الذين يمكنهم الاتصال بالعالم الخارجى من خلال الشبكات ومن لا تسمح إمكاناتهم بذلك ، ولقد تمكنت نسبة ٢٠٪ من مجتمعنا من الاستقلال عن بقية المجتمع ، فهى ترسل أبنائها لمدارس خاصة وتؤمن أفرادها صحيا بشكل متميز ولا تستعين بالخدمات العامة (مواصلات عامة وغيرها) ، وتتمتع بثقافة عالمية فى أنماط العمل والترفيه والإعلام ، ذلك يجعلها تختلف بشكل عميق عن السواد الأعظم من المواطنين ، مما يؤكد أهمية العلاقة بين العدالة وإمكانية الوصل إلى المعلومة Access & Equity ، فلا عدالة دون حق كل مواطن – دون تمييز – فى الحصول على المعلومات .

النسيج الاجتماعى : ما هو مردود الاقتصاد الشبكى على النسيج الاجتماعى ؟ وما هو تأثيره على جودة الحياة نتيجة تلاشى الحدود بين العمل والترفيه فى استخدام الحاسبات ؟ وما هو تأثير ذلك على الأسرة والتى تفرق أعضائها فى الاقتصاد الصناعى ؟ وكيف سيحمى الأباء أبنائهم من العنف والجنس المعروض بشكل مستمر على الشبكات ؟ ورغم أن اللغة الإنجليزية (المسيطرة على الإنترنت) تمثل حاجزا للعامة للدخول فى عالم الشبكات إلا أن هذا الحاجز سيزول قريبا نظرا للترجمة الفورية التى ستتاح على الشبكات ، مما قد يوجد فئات عريضة من المجتمعات العالمية غير مقيدة بالهوية الوطنية ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما سينتج من اعتداء على خصوصية الأفراد والمؤسسات من خلال الشبكات ، فلنا أن نتصور الكم الهائل من التغيير الذى سيصيب البناء الثقافى للمجتمع .

عالم العمل : سيتغير عالم العمل بتنقلية للعمالة وللمهن ، وسيعاد تحديد دور النقابات العمالية والمهنية ، وستعدل منشأة العمل مفاهيمها فى الرقابة والإدارة ، فالمنشأة بهيكلها الهرمى ستنقرض لتحل محلها فرق العمل المبنية على الشبكات الداخلية LAN والخارجية Wan ، والتى ستغير أيضا من طرق ابتكار وتسويق وتوزيع المنتجات (المحل الإلكترونى / التسويق الشبكى / الإنتاج حسب طلب العميل ..) ، وسينتشر العمل عن بعد Telework بحيث يتمكن الإنسان من العمل من أى مكان أو زمان محدد ، وسيتغير أيضا مفهوم « مهنة واحدة مدى الحياة » ، ليكون بمقدور الفرد تبديل مهنته وتخصصه عدة مرات ، وسينجذب رأس المال والعمالة الماهرة نحو الاقتصادات التى تتمتع ببنية قوية للاتصالات (الطرق السريعة للمعلومات) والتى ستمثل قاعدة التنمية وخلق فرص عمل جديدة فى الاقتصاد الشبكى .

التعـليم : إن الاقتصاد الشبكى يتطلب إعادة التفكير فى نمط التعليم وفى العلاقة بين العمل والتعلم من خلال الحياة اليومية ، ونحن نشاهد حاليا تزايد الالتحام بين العمل والتعلم ليصبحا مكونا واحدا ، كما أن التعلم أصبح تحديا يلازم الإنسان مدى الحياة وليس فقط خلال فترة دراسية فى مقتبل العمر ، وهو ما ينبىء بانتقال النشاط التعليمى من المدارس والجامعات إلى

منشئات العمل ، مما سيدفعنا إلى إعادة اختراع العملية التعليمية فى إطار اقتصاد مبنى على المعرفة وعلى رأس المال المعرفى وعلى الأصول المعرفية وهى الركائز الجديدة لمنشئات الأعمال التى ستبغى الاستمرارية فى حلبة المنافسة ، كما سيساهم الإعلام فى تطوير التعليم من خلال توفير قاعدة معلوماتية للتعلم فى منشأة العمل ، ولقد بدأت بالفعل تجارب « الفصل حسب الطلب » يتفاعل فيه الدارس مع العلماء والمحاضرين المرموقين فى مختلف المناهج التعليمية وفى أحدث ما توصل إليه العلم مما يشكل فرصا غير مسبوقة لطالبى العلم فى المناطق الريفية والنائية .

الأمن القومى : إن النظام العالمى الجديد سيؤسس على شبكات دولية من الحاسبات والاتصالات ، وسيتم تعريف الأمن القومى فى هذا النظام بالقدرة على امتلاك أو حجب المعلومات الحرجة أكثر من القدرة على تشكيل الأسلحة وفرق القتال ، كما سيتغير مفهوم « التهديد » حيث ستضع الشبكات فى أيدى الأفراد والمجموعات الصغيرة قوى هائلة للإرهاب الاقتصادى والقرصنة الإلكترونية (فى أسواق المال والبنوك بل أيضا من خلال التحكم فى الحاسبات التى تدير شبكات الكهرباء !) .

وللتمكن من القوى التى تقود هذا العالم الجديد ، علينا فى مصر أن نتفهم جيدا عناصر التطور المذهل فى الشبكات والأسس التى تشكل الاقتصاد الجديد ، وأن ننمى بالتالى قدراتنا على تطوير النظم اللينة (السوفتوير) وبناء قطاع صناعى قوى فى النظم الصلبة (الهاردوير) وتحرير قطاعات الاتصالات وإنشاء قاعدة من مؤسسات رأس مال المخاطر وإيجاد سوق مرنة للعمل وخلق نظام جامعى متميز ، على أن يتم ذلك فى إطار من العدالة الاجتماعية والقيم الإنسانية تجنبنا مخاطر النزاعات الاجتماعية الحادة والتى تنشأ كنتيجة طبيعية لقوى التكنولوجيا والسوق التى تقود هذا الاقتصاد الشبكى .

٩

الأساس الفكرى والقيمى لعصر المعلومات

يرى « مارشال ماك لوهان » المراحل الكبرى فى تاريخ البشرية كنتاج مباشر للابتكارات فى مجال تقنيات الاتصال ، وأن المجتمعات الإنسانية تتشكل - على الصعيد الثقافى والفكرى والاجتماعى - بواسطة الاكتشافات الكبرى التى مثلتها على التوالى « الكتابة » و « الطباعة » وأخيرا « وسائل الإعلام الحديثة Medias » .

ولقد برز مفهوم « مجتمع الاتصالات » فى المحيط العلمى لما سمى بعلم « السبرانية Cybernetics » ، وهو العلم الذى يتدارس نظم التحكم والاتصالات من خلال استكشاف (بواسطة الرياضيات) درجات التماثل فى الظواهر المختلفة بين الإنسان والحيوان والآلة والمجتمع (التماثل بين مكونات الجهاز العصبى ومكونات آلة حاسبة مثلا) وهو أيضا علم متعدد الأفرع يجمع بين العديد من العلوم النظرية والتطبيقية من بينها الطب والالكترونيات والانثروبولوجيا ، ولم يكن مشروع العلماء الذين تجمعوا بعد الحرب العالمية الثانية - وعلى رأسهم عالم الرياضيات « نوربرت وينر Norbert Wiener » - هو لمجرد تحقيق أهداف علمية بإرساء أسس علم السبرانية بقدر ما كان مشروعا يوطوبيا طموحا تحدد على مستويات ثلاث :

أولا : مجتمع عالمى جديد :

عبر عنه فى هذا الوقت المبكر « **بمجتمع الاتصالات** » والذى سيبنى للتصدى للبربرية الحديثة وللدمار الذى أحدثته من خلال حربين عالميتين ، « فنوربرت وينر » يحدد رؤية جديدة

---

* الأهـرام فى ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٤ .

لعالم موحد متماسك (قرية صغيرة) من خلال وسائل الاتصال ، ويرسم معالم مجتمعه « **المفتوح** » كشكل مضاد للمجتمعات « **المغلقة** » التى سادت النصف الأول من القرن العشرين والتى تشكلت من واقع أيديولوجيات قامت كلها على مبدأ « **الإقصاء والأبعاد** Exclusion » . **فالشيوعية تستبعد طبقة لحساب طبقة أخرى . والفاشية والنازية تميز عنصرا على آخر ، والليبرالية مارست العنصرية والاستعمار واستغلال الكادحين (بما فى ذلك النساء والأطفال فى مصانع حقبة الثورة الصناعية) ويؤكد « وينر » أن كل أيديولوجيات النصف الأول من القرن العشرين تستعدى فئة على أخرى فى المجتمع مما يوجد لها دائما « عدو داخلى » ،** وذلك بعكس أيديولوجيته الجديدة والتى لا تخلق أعداء لأنها تتطلب مشاركة الجميع بدون استثناء ! وهكذا يبرز مفهوم « مجتمع الاتصالات والمعلومات » كرد فعل لدى العلماء على الأزمة التى مرت بها كل الأيديولوجيات السياسية القائمة فى هذا الوقت ، ولا عجب إذن أن نشاهد انحسار تلك الأيدولوجيات كلما تقدمت ثورة تكنولوجيا الاتصالات ، وهى الثورة التى تقيم بنيان مجتمع جديد يحارب كل ما يعترض طريق العلاقات بين البشر ، ويفتح قنوات الاتصال بين الشعوب ويحقق « **الشفافية الاجتماعية** » التى ستتولاها وسائل الاتصال والإعلام ، ويقضى على « **التعتيم** » الذى يدمر « **الرباط الاجتماعى** » .

ثانيا : تعريف جديد للإنسان :

يعتقد الدعاة الأول لعصر المعلومات أن الإنسان الجديد الذى يخرج من القرن العشرين سيستمد حيويته وجوهره من طاقته كفرد « موصل » بمنظومات واسعة للاتصال تعاونه على تجميع وتحليل ومناولة المعلومات التى سيحتاج إليها لممارسة حياته ، وبالتالى فهو « **إنسان الاتصال** Homo Communicans » بخلاف « الإنسان المفكر Homo Sapiens » والإنسان البيولوجى لداروين أو إنسان الكائن الداخلى لفرويد ، إنسان جديد يتحدد كرد فعل ومرآة لعلاقاته مع الآخرين من خلال اتصالاته بهم فى مجتمع لا توجد به أسرار .

ثالثا : الاتصال كقيمة إنسانية :

يعدد « نوربرت وينر » الأسباب التى تجعل من الاتصال « **القيمة المحورية** » فى المجتمع المفتوح ، فالبناء المعمارى لهذا المجتمع الجديد يرتكز على الشفافية التى تتحقق من خلال الاتصال والذى يقضى على التعتيم وعلى الفوضى الاجتماعية التى تحدثها المجتمعات المغلقة ، كما أن فتح قنوات الاتصال بين الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدول العالم ستهيأ الظروف لإرساء قواعد مجتمع إنسانى أفضل ، ويرى « فون نويمان Von Neuman » (أعظم عالم رياضيات فى القرن العشرين ومبتكر نظرية الألعاب) أن الآلات الذكية هى حصان

طراودة للوصول لهذا المجتمع الشفاف الذى تتأكد فيه عقلانية ورشادة اتخاذ القرار الاستراتيجى والسياسى بواسطة استخدام هذه الآلات . ووضع « فون نويمان » تصوراته موضع التنفيذ بإبتكار آلة جديدة عبارة عن « عقل الكترونى » (سميت بعد ذلك بالكمبيوتر) ، وهكذا صارت للحاسب الآلى « **مهمة اجتماعية رئيسية** » فى مجتمع الاتصالات والمعلومات .

هذا المشروع المثالى بمكوناته الثلاثة يبرهن على أن « الثورة المعلوماتية » لم تنفجر نتيجة اكتشاف أو اختراع مفاجىء ولم تأتى نتيجة تراكم علمى متواصل بل تبلورت كمحصلة لأفكار علماء أخذوا على عاتقهم مهمة الحفاظ على الحضارة البشرية ، وأدركوا أن هذه المهمة لن تتأتى عن طريق تولى السلطة (على عكس دعوة افلاطون) ولكن من خلال ابتكار آلات (الحاسب الآلى) واحداث روابط (وسائل الاتصال) تقوم بعملية إعلام الجماهير بالحقيقة التى قد يحاول الساسة إخفائها عنهم !! كما يمكن اعتبار هذا الموقف الأخلاقى للعلماء نوعا من تكفير للذنب نتيجة تورطهم السابق مع الأنظمة السياسية والعسكرية التى قادت حربين عالميتين واشتراكهم فى صنع القنبلة الذرية وأسلحة الدمار التى استهدفت المدنيين العزل ، هذا التورط الذى دفع عالما مثل « ماكس بلانك » إبان الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ إلى القول : « لولا العسكرية الألمانية لفنت الثقافة الألمانية منذ فترة طويلة ! » .

ويبقى الصراع دائرا بين هذا الفكر الجديد وبين الليبرالية ، وبرغم أن النظام الاقتصادى الليبرالى أمكنه استيعاب (نظرا لمرونته وسهولة إعادة تشكيله) نتائج ثورة الاتصالات بل الاستفادة منها ، إلا أن المؤسسات السياسية الليبرالية (تنفيذية وتشريعية) لم تتمكن من تطوير نفسها لتتوائم مع عصر المعلومات ، وتمكنت الثورة المعلوماتية من كشف الممارسات القديمة للنخب السياسية وقضت على السرية والغموض والهالة التى كانت تحيط بها نفسها ، وأصبحت حياة وقرارات النخبة معلومة لدى العامة ، ولا شك أن الأزمة السياسية العميقة التى تعيشها المجتمعات الليبرالية (الولايات المتحدة – إنجلترا – إيطاليا – اليابان ... الخ) هى نتيجة مباشرة لهذا الصراع ، بل أن هناك عنصرا اجتماعيا أيضا فى معادلة الصراع وهو بين « **الفردية** » التى تمثل الأساس الفكرى لليبرالية و **الجماعية** » الناجمة عن ثقافة عصر المعلومات ، ودراسة هذه المتناقضات قد تكشف لنا مجرى المتغيرات التى ستحدث فى المستقبل ، وقد تبين لنا أيضا « **أن التاريخ لم ينته كما يدعى** « **فوكوياما** » وإن الصراع سيشتد بين فكر وقيم وثقافة مجتمع الاتصالات والمعلومات وبين مصالح النخبة العالمية (السياسية والاقتصادية) التى ترعرت فى ظل الليبرالية والتى ستحاول تسخير إمكانات هذا العصر الجديد لخدمة أغراضها الخاصة ؟! .

١٠

النهضــة الآســيويــة

لعل أهم عاملين يجسدان حركة التغيير الكبرى على المسرح العالمى هما عملية التحول من المجتمع الصناعى إلى المجتمع المعلوماتى من جانب **وانتهاء هيمنة الغرب على المقدرات الاقتصادية للعالم من جانب آخر** . ولقد اتفق المحللون على أن « صعود الشرق » أو ما اصطلح على تسميته « بالنصهة الآسيوية » سيجعل من القرن الحادى والعشرين « قرنا آسيويا » ، فمنذ خمسة وثلاثين عاما فقط كانت اقتصاديات شرق آسيا (بما فيها اليابان) لا تتعدى ٤٪ من ناتج العالم بينما تشكل الآن ٢٤٪ من الناتج العالمى لتصل إلى ثلث هذا الناتج فى نهاية القرن الحالى !

إن التعامل مع آسيا يعنى التعامل مع السمتقبل بكل أبعاده وتحدياته ، ويتطلب منا بالتالى رصد أهم الاتجاهات والعوامل التى تحدد مسار النهضة الآسيوية ومن خلال هذا الرصد سنتمكن من تشكيل استراتيجيتنا وسياستنا الاقتصادية تجاه آسيا سواء على المستوى الحكومى (الماكرو) أو على مستوى قطاع الأعمال (المايكرو) ، ومن هذه الاتجاهات هناك ثلاثة بالتحديد تحظى بالاهتمام والانتباه فى العالم :

أولا : شبكة الأعمال الصينية فى آسيا :

النظام العالمى الجديد مبنى على الشبكات ، وإن كانت « شبكة الإنترنت » هى الأكثر شهرة فى مجال المعلومات فإن شبكة المغتربين الصينيين هى الأقوى فى مجال الأعمال ، وتتكون من ٥٧ مليون مغترب صينى منتشرين فى ٦٠ دولة حول العالم معظمهم يتمتع بتعليم راق

• الأهــرام فــى ٢١ / ٦ / ١٩٩٧ بعنــوان « الثــروة الصامتــة للشبكــة الصينيــة » .

وكوّن ثروات طائلة وتقدر أصولهم بحوالى ٣٠٠ مليار دولار ! وفى آسيا وحدها تضم الشبكة الصينية – التى احتفظت بالقيم الكنفوشية – ٥٣ مليون صينى تربطهم روابط متعددة الأشكال ، ورغم أن غالبيتهم اكتسبت جنسية البلد التى تقيم فيه إلا أنهم آثروا الابتعاد تماما عن السياسة حيث علمهم التاريخ الصينى أن الثروة تصبح غير آمنة عندما تمتزج بطموح السلطة السياسية ، وتتمثل قوة هذه الشبكة فى استثماراتها داخل آسيا ، فهى تشكل ٨٠٪ من الاستثمارات الأجنبية فى الصين ذاتها ، وتمثل شركاتها ٨١٪ من الشركات المقيدة فى البورصة فى سنغافورة و ٧٣٪ فى بورصة أندونيسيا ، و ٦٢٪ فى ماليزيا ، وفى الفلبين تصل نسبة الجالية الصينية إلى ٣٪ فقط من السكان بينما تسيطر على ٦٠٪ من الاقتصاد القومى ، وفى أندونيسيا يمثل الصينيون ٤٪ من السكان ويسيطرون على ٧٠٪ من الاقتصاد أما فى ماليزيا فإنهم يمثلون ٣٠٪ من السكان وتتعدى سيطرتهم ٥٠٪ من الاقتصاد !

ومثلما صعدت الانجليزية لتصبح لغة العالم فى عصر الصناعة فإن لغة الصين « الماندارين » (وبفضل الشبكة الصينية) تنتشر الآن لتصبح لغة آسيا (علاوة بالطبع على ٢,١ مليار صينى) .

إن تعامل مصر مع آسيا سيتطلب بالضرورة « طرق أبواب » هذه لشبكة الصينية ومعرفة خصائصها وتعلم لغتها وخلق روابط مع قياداتها فالثقافة الآسيوية تحبذ التعامل من خلال العلاقات على التعامل من خلال القواعد !

ثانيا : البنية الأساسية والمعلوماتية :

تطور البنية الأساسية والمعلوماتية فى آسيا أصبحت عملية مستمرة لا تتوقف لأن دولها ترى فى هذا النوع من الاستثمار تمويلا للمستقبل يساند اقتصاد المعلومات ويحقق الاندماج فى الشبكة العالمية للاتصالات ، فسنغافورة تمتلك بنية الاتصالات الأكثر تطوراً (من الناحية التكنولوجية) فى العالم ، وماليزيا خصصت ٩ مليار دولار للبنية الأساسية قبل عام ٢٠٠٠ ورصدت ٨ مليار دولار لإنشاء عاصمة جديدة تنتهى فى عام ٢٠٠٨ ويتم ربطها بكوالامبور « بممر معلوماتى » قائم على أرقى تكنولوجيا الأقمار الصناعية والألياف الضوئية ، وكوريا الجنوبية خصصت ٦٠ مليار دولار لبناء الطريق السريع للمعلومات INFORMATION SUPERHIGHWAY ، و ١٣ مليار دولار للقطارات السريعة و ٥٠ مليار دولار لإنشاء ٣٠ محطة حرارية لتوليد الطاقة منها ٧ محطات نووية ، وتنشأ معظم هذه المشروعات بنظام BOT (البناء والتشغيل بواسطة القطاع الخاص ثم نقل الملكية للدولة بعد فترة زمنية) والذى بدأ تطبيقه فى مصر مؤخرا فى

مجال الطاقة وإنشاء المطارات والطرق ، أمّا الصين التى تنفق الآن ٦ مليار دولار لإنشاء الطرق و ٣ مليار دولار لسكك الحديدية فقد اتفقت مع IBM على إنشاء البنية المعلوماتية ووافقت لـ MOTOROLA على استثمارات تصل إلى مليار دولار لإنتاج التليفونات المحمولة وشبه الموصلات ، ويتزامن هذه التطوير المستمر للبنية الأساسية والمعلوماتية مع المحاولات الجادة لنقل وتطوير التكنولوجيا فالصين عقدت فى السنوات الأخيرة أكثر من ٥٠٠٠ اتفاق لنقل التكنولوجيا فى المجالات المختلفة بلغت قيمتها ٤٠ مليار دولار ، أما الهند فقد أنشأت سبعة مجمعات لتطوير برامج الــ SOFT WARE فى مدينة بنجالور والتى أصبحت أكبر مصدر فى العالم لبرامج الحاسبات .

إن آسيا الجديدة المبنية على الاندماج الاقتصادى والتكنولوجيا وخاصة الاتصالات والمعلومات ستصير منطقة واحدة متماسكة ومتشابكة وهى لا تتبع فى ذلك النموذج الأوروبى فى الوحدة ولكنه نموذج آخر يعتمد أكثر على الاقتصاد والبنية الأساسية لتحقيق « آسيا بدون حدود BORDERLESS ASIA » . ومصر فى تعاملها مع آسيا المستقبل يجب أن تطور شبكاتها وبنيتها من مطارات وموانى ومعلومات بهدف تحقيق تكامل وترابط مع دول جنوب آسيا وشرق آسيا والاستفادة من الخبرة الآسيوية فى هذه المجالات .

ثالثا : نمط جديد للتحديث :

كما سبق فإن تحديث آسيا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا هو أهم حدث على ساحة المتغيرات الدولية ، ويتم هذا التحديث بالطريقة الآسيوية وليس بالتغريب MODERNIZATION RATHER THAN WESTERNIZATION ، فالفكر التنموى فى آسيا هو حصيلة مزج الأيديولوجيا بالبراجماتية الاقتصادية ، فالقيم الكنفوشية والبوذية هى التى تحدد علاقة الفرد بالدولة ، وقائد نهضة سنغافورة « لى كوان يو » يرى أن اتساع حق الفرد فى التصرف (إيجابا أو سلبا) سيكون على حساب نظام وانضباط المجتمع ، ويرى أن الفرق الجوهرى بين المفاهيم الآسيوية ومفاهيم الغرب القائمة على الفردية WESTERN INDIVIDUALISM هى أن آسيا تعتقد أن الإنسان وجد أساسا فى نطاق مفهوم الأسرة ، فالأسرة – فى القيم الآسيوية – هى ركيزة المجتمع ، والقيم المعنوية هى أساس الحضارة ، ولا غرابة أن ترتفع نسبة ادخار الأسر لتصل إلى ٣٠٪ من الدخل القومى فى معظم دول شرق وجنوب شرق آسيا ، وأن ينظر إلى نظم الضمان الاجتماعى للعمل كما هى مطبقة فى الغرب على أنها عبء على التنافسية ، وإن يعتبر جزء من مسئولية الأسرة رغم التزام الدولة بتوفيره ، كما ينظر قادة التقدم فى آسيا إلى حقوق الإنسان والحرية من منظور القيم الآسيوية وليس من منظور الثقافة الغربية ويرون فى التفكك الأسرى فى الغرب بداية للانهيار الاجتماعى ، ولهذا الغرض قامت سنغافورة – على

سبيل المثال – بتصميم برامج للهندسة الاجتماعية هدفها إدارة سلوك المواطنين ، كما قامت بتجديد مجموعة من المبادىء يتبلور من خلالها **منهج التحديث وهى : حكومة قوية ، تخطيط طويل المدى ، الاستثمار الأجنبى المباشر ، إدارة حكومية نظيفة ، التعليم للجميع ، القيم العائلية ، القانون والنظام ، الانتماء الوطنى .**

إن هذه الأولويات هى جوهر التحديث الآسيوى منذ نهضة اليابان ، ولقد عبر عنها بكل وضوح مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا عندما أكد « أن تحقيق التقدم المادى هو أمر ميسور إذا ارتبط بالتخطيط السليم ولكن الإشكالية تكمن – على حد قوله – فى إمكانية زوال كل الثروة المادية إذا لم تقترن بالقيم السليمة التى تمكن المواطنين من إدارة هذه الثروة .

إن تعاملنا مع آسيا يقتضى تفهما عميقا لهذا النمط من التحديث ، ولقد ركز المفكرون والإعلاميون على الحوار مع الحضارة الغربية ، وربما آن الآوان أن نجرى حوارا موازيا بين الإسلام والكنفوشية ، وخاصة أن آسيا تضم أكثر من نصف مليار مسلم ، أن مثل هذا الحوار لن يثرى تجربتنا نحو التقدم فحسب بل يمكنه أن يشكل قاعدة قوية لتعاملنا الاقتصادى مع آسيا فى المستقبل .

11

الشركات متعددة الجنسيات :
ما لها وما عليها

مقـدمـة :

تتوافر العديد من الآليات لربط الصناعة المحلية بالصناعة العالمية ، من بينها - على سبيل المثال - الجامعات ومراكز البحث والتطوير والاتفاقات على المستوى الثنائى أو الاقليمى أو الدولى ، ولعل أهم الروابط - ونحن على مشارف القرن القادم - هى تلك المرتبطة بالاستثمارات الخارجية المباشرة FDI من خلال النشاط الدولى الواسع للشركات العالمية التى يطلق عليها مسمى « متعددة الجنسيات Multinationals » أو عابرة القارات والحدود أو « متعدية القوميات Transnationals » ، فهذه الشركات تحقق الآن مبيعات سنوية تزيد عن الخمسة تريليون دولار ، وقد استثمرت خلال عام ١٩٩٤ وحده ٨٠ مليار دولار فى الدول النامية تمثل ٣٩٪ من الاستثمار الخارجى المباشر للعالم ككل ، وتحقق أكبر خمسين شركة عالمية مبيعات سنوية تتراوح من عشرة إلى مائة مليار دولار لكل منها وهى أرقام تزيد عن الناتج الإجمالى القومى للعديد من الدول ! وتتشكل أنشطة الشركات متعددة الجنسيات الكبرى حول مجالات محددة مثل البترول والبتروكيماويات وصناعة السيارات والصناعات الكهربائية والالكترونية وإنتاج الكيماويات والصناعات الكهربائية والالكترونية والصناعات الغذائية والزجاج والصلب ، كما أن ملكيتها فى أغلب الأحوال تتكون من الأسهم المتداولة بين الأفراد والمؤسسات من خلال البورصات العالمية .

وقد تضخمت الشركات متعددة الجنسيات فى الستينات بالذات بهدف :

---

* الأهـرام فى ١٧ / ١٢ / ١٩٩٧ ، ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٧ .

١ – التحكم فى مصادر المواد الخام الحرجة .

٢ – تكوين محفظة من الاستثمارات المتنوعة .

٣ – التغلب على مخاطر الاستثمار فى مكان واحد .

٤ – فتح أسواق جديدة لمنتجات بلغت مرحلة النضج أو الأفول فى أسواقها القديمة .

ولقد كان لهذا التطور آثارا هامة على موازين القوى فى العالم حيث أصبح الكثير من هذه الشركات أعظم قوة من دول قومية Nation States . ولكن على خلاف الدول القومية فإنها لا تدين بالمساءلة لأى جهة ! كما تميزت هذه الشركات بالمركزية الشديدة متمثلة بالنمط السوفيتى للاقتصاد المخطط ! ولقد عبر مؤرخ الأعمال الأمريكى الشهير « ألفريد شاندلر » عن ذلك بقوله « **إن اليد المرئية للإدارة حلت محل اليد الخفية التى تصورها آدم سميث كمحرك تنافسى لاقتصاديات السوق !** » **وهكذا يدور الحوار حول دور الشركات متعددة الجنسيات ويثير جدلا واسعا على الساحات السياسية والاقتصادية تتخذ منه عادة مواقف متطرفة بين التأييد التام أو الرفض المطلق !**

الاقتصاد العالمى الجديد والشركات الكونية :

يتشكل الاقتصاد العالمى الجديد من أربعة وحدات مستقلة ومترابطة فى نفس الوقت ، « الدولة القومية » هى إحدى تلك الوحدات إلا أن سلطة اتخاذ القرار تنتقل وبشكل متنامى إلى الوحدة الثانية وهى « التكتل الاقليمى » (الاتحاد الأوروبى على سبيل المثال) ، أما الوحدة الثالثة فتتمثل فى العالم المستقل لحركة انتقال الأموال والاستثمارات والتى لا تعرف الحدود الجغرافية بفضل ثورة المعلومات والاتصالات ، وأخيرا فهناك الوحدة الرابعة : الشركة الكونية متعددة الجنسيات أو متعدية الحدود أيا كانت التسمية .

وتختلف الشركة الكونية فى نهاية القرن العشرين عن الشركة متعددة الجنسيات التقليدية والتى أنشأها الصناع الألمان والأمريكان فى منتصف القرن التاسع عشر حيث أن التصميم يتم الآن فى أى فرع من فروع الشركة حول العالم بينهما اقتصر التصميم فى الماضى على الشركة الأم فقط وفى بلد منشأ الشركة ، كما أن العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة دخلت فى حلبة العالمية ومن البديهى أن يطلق عليها أيضا شركة كونية ، إلا أن السيطرة التكنولوجية تبقى فى يد الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات والتى تحقق أكبر استفادة من « العولمة » دون أدنى « مسئولية عالمية » ! ومما لا شك فيه فإن هذه الهيكلة الجديدة للاقتصاد العالمى تزيد من الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون ، وخاصة أن تكنولوجيات الاتصال والإعلام (العالم يمتلك ٦٠٠ مليون جهاز تليفزيون و ١,٥ مليار جهاز راديو) خلقت لهذه الشركات سوقا

عالمية هائلة للمنتجات والخدمات ، وربما دعى ذلك البعض إلى التشكك فى رؤية هؤلاء الذين يرون فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد المبنى على حرية التجارة الخلاص من المشاكل القديمة والطريق المؤدى إلى رفاهة شعوب الأرض ، فهم لا يرون فى عالم اللاحدود الجديد Borderless World أى منطق إلا تحكم وسلطة مديرى الشركات الكونية والذين لا يدينون بالولاء والمساءلة إلا لملاك الأسهم !

فهذا النظام الجديد يركز على الآثار الإيجابية لاقتصاد السوق دون النظر إلى أهمية الاستثمارات الضخمة المطلوبة فى المجال الاجتماعى مثل الصحة والتعليم وتنظيم الأسرة والحفاظ على البيئة علاوة على البنية الأساسية وهى كلها مجالات تخرج عن دائرة اهتمام الشركات متعددة الجنسيات ، ورغم أن هذا التصور يحتوى على قدر من التشائم إلا أنه لا يمكن اغفال سيطرة الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمى وخاصة إذا تفحصنا الشبكة العنكبوتية من المصالح بينها ، فعلى سبيل المثال فإن خريطة العلاقات الدولية لشركات السيارات تشابه الآن شجرة العائلات المالكة الأوروبية فى القرن التاسع عشر حيث كان معظم المتوجين على العروش من أقارب الملكة فيكتوريا ، فشركة فورد تمتلك ٢٥٪ من شركة مازدا ، وكل من فورد ومازدا تمتلكان جزءا من شركة كيا الكورية ! وجنرال موتورز تمتلك ٥٠٪ من دايوو ، وتمتلك أيضا ٥٠٪ من شركة صاب السويدية وتشارك تويوتا فى أمريكا اللاتينية ، وكرايزلر تمتلك حصة رئيسية فى ميتسوبيشى موتورز والتى تمتلك بدورها ١٥٪ من هواندى ! وتمتد القائمة إلى الصناعات الأخرى مثل مشاركة تكساس انسترومانتس مع هيتاشى فى تصميم الجيل القادم من الحاسبات الآلية واتفاق جنرال الكتريك وبوش و اتفاق فيليبس وويرلبول ... الخ ، وهناك أيضا شبكة الموردين على النطاق المحلى والعالمى للشركة متعددة الجنسيات فجنرال موتورز وفورد وكرايزلر تعتمد على حوالى ٥٠٠٠٠ مورد كما أن الثورة فى تكنولوجيا الإنتاج نفسها سمحت لهذه الشركات بزيادة كبيرة فى الإنتاجية وجعلت أسواقها التقليدية بالتالى عاجزة عن استيعاب القدر الهائل من الإنتاج الجديد ! وإذا أضفنا إلى ذلك التكلفة الباهظة المطلوبة لأى منتج جديد (تكلفة تطوير دواء جديد تصل فى المتوسط إلى ٢٥٠ مليون دولار على امتداد ١٢ عام) فإننا ندرك أن هذه الشركات وحدها هى التى بإمكانها توفير مثل هذه الاستثمارات فى الإنتاج والتطوير ، ولا غرابة إذن أن تحقق الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات مبيعات سنوية تزيد عن ثلاثة أمثال الصادرات الأمريكية كلها كما أن نصف العجز فى الميزان التجارى الأمريكى يأتى من استيراد واردات من الشركات الأمريكية فى الخارج !

الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية :

اتسمت العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية بالشك والتوتر نظرا لسجل تاريخى طويل من الاستغلال مارسته هذه الشركات وتمثل فى الآتى :

١ - استخراج الخامات والمواد الأولية والزراعية من الدول النامية بأسعار متدنية .

٢ - استغلال العمالة المحلية فى غياب تنظيمات عمالية قوية مثل الغرب (متوسط الأجر الشهرى فى الصين ٧٠ دولار لستة أيام عمل أسبوعيا و ٨ ساعات يوميا ولا تلتزم الشركات العالمية بدفع الأجازات أو التأمينات الاجتماعية والصحية وتعويضات إنهاء الخدمة) .

٣ - توفير معظم الاستثمار المطلوب من مصادر محلية (حتى فى الحالات التى يتم فيها توفير أموال من مصادر غير محلية فإنها تستخدم معظمها فى شراء الآلات والمعدات الرأسمالية من الدول الصناعية) .

٤ - الاستحواذ على جزء كبير من قروض المؤسسات الدولية والدول المانحة مما ساهم فى المدى الطويل فى زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الخارج عن التدفقات المتوجهة إلى الداخل (فوائد العالم الثالث على الديون تزيد الآن عن الأموال المقترضة أصلا ، وارتفعت مديونية العالم الثالث من ٧,٦ مليار دولار فى ١٩٦٠ إلى ١٣٠٠ مليار دولار فى ١٩٩٠) .

٥ - اعتماد العالم الثالث على الخبرة وتوريد قطع الغيار من الدول المتقدمة (معظم البحث والتطوير يتم فى الدولة الأم للشركة متعددة الجنسيات بحيث لا توجد فرصة لبناء خبرة فى الدول النامية) .

٦ - الالتفاف حول دفع الضرائب المناسبة وإظهار الأرقام الحقيقية للأرباح من خلال سلسلة من التحويلات (Tansfer Pricing) بين شركات المجموعة وبعضها حول العالم (يقوم الفرع بالشراء من فرع آخر فى دولة أخرى بأسعار اصطناعية) .

٧ - عدم الالتزام بمقاييس الأمان فى المصانع المقامة فى العالم الثالث (حادثة يونيون كاربايد فى الهند ١٩٨٤ كمثال) .

٨ - علاقات غير سوية بين الشركات متعددة الجنسيات وبعض حكام الدول النامية (ماركوس فى الفلبين على سبيل المثال) ومحاولات تدخل هذه الشركات فى نظم الحكم (الانقلاب على حكومة سلفادور الليندى فى تشيلى مثلا) .

٩ - تكوين كارتيلات غير رسمية بين الشركات العالمية وبعضها تحدد نطاق المنافسة فى الأسواق الخارجية وتتفق على تبادل ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية مما يقلل من فاعلية المنافسة المطلوبة فى اقتصاديات السوق (تقام هذه الكارتيلات فى دول لا تشرع لمنع الاحتكار مثل سويسرا) .

١٠ - منتجات وخدمات الشركات العالمية تتجه بصفة عامة إلى الطبقة الغنية أو الطبقة الوسطى العليا فى دول العالم الثالث المتميزة بقوة شرائية عالية .

شروط تحقيق الاستثمار الخارجى المباشر :

ورغم ذلك فيجب الاعتراف بأن الشركات متعددة الجنسيات تنمو بشكل مطرد نتيجة التغير التكنولوجى السريع ونتيجة تحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار والتجارة ، ولم تعد حركة الاستثمار للشركات العالمية نحو الدول النامية تقتصر على البحث عن أسواق محمية أو عن عمالة رخيصة غير ماهرة أو عن موارد طبيعية قابلة للاستغلال فقط ، بل تزايد الاستثمار فى الآونة الأخيرة فى الدول النامية فى أنشطة عالية التكنولوجيا تتطلب عمالة منتجة ومنضبطة مع توافر مستويات عالية من المهارة وبنية أساسية على مستوى عالمى وشبكة من الموردين قوية تساند هذا الاستثمار ، وهكذا نرى فى الوقت الحاضر عددا كبيرا من الدول النامية تتسابق على جذب الاستثمار الخارجى المباشر بشتى الطرق (مناطق تجارة حرة - اعفاءات ضريبية - حوافز ... الخ) مما يزيد من القوة التفاوضية للشركات متعددة الجنسيات ، واختلفت نظرة الاقتصادات النامية إليها باعتبارها مصدر هام للتكنولوجيات الجديدة وللمهارات الإدارية وللخبرة والمعرفة التسويقية ، وتبقى نقطة النزاع حول سبل نقل التكنولوجيا والإدارة ، فالدول النامية تفضل أن يتم ذلك من خلال شركات مشتركة أو تراخيص التصنيع بينما ترى بعض الشركات متعددة الجنسيات خدمة الأسواق الخارجية من خلال فروع مملوكة لها بالكامل ، وهو توجه توافق عليه بعض الدول النامية فى حالات خاصة مثل المرتبطة بتطور سريع فى التكنولوجيا المستخدمة .

ويفرق تقرير الاستثمار العالمى لعام ١٩٩٤ بين ثلاثة استراتيجيات تتبعها الشركات متعددة الجنسيات فى الدول النامية ، الأولى تقتصر على خدمة سوق البلد النامى فقط (Stand alone) ، والثانية تعتمد على قدر بسيط من المدخلات المحلية مع توجه تصديرى فى عدد من المنتجات (Shallow integration) ، أما الثالثة فتتميز بقدر كبير من الاندماج فى الاقتصاد المحلى باعتبار أن المنتجات التى تصنع فى البلد النامى هى جزء من الهيكل الإنتاجى العالمى للشركة متعددة الجنسيات (Complex or deep integration) مثل توفير قطع بأكملها من البلد النامى تدخل فى التجميع النهائى الذى يتم فى بلد آخر .

ومما لا شك فيه فإن السياسات التى تتبعها دولة نامية ما تؤثر بقدر كبير على نوعية الاستراتيجية التى ستتبناها الشركة العالمية فى هذا البلد ، فإذا كانت الدولة تطبق تعريفات جمركية حمائية شديدة فمما لا شك فيه أن استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات ستتجه نحو

« احلال الواردات » بدلا من « التوجه التصديرى » (مثال : صناعة السيارات فى مصر) ، وقد يرد على هذا الادعاء بالقول بأن تحديد الدولة المضيفة لنسبة ما كمكون محلى (Local content) سيساعد على التغلب على هذا التوجه ، إلا أنه يجب التنويه بأن قواعد « المكون المحلى » صارت الآن أقل أهمية عن الفترات السابقة نظرا لسياسات التحرر الاقتصادى ، وعليه فإن المحدد الرئيسى للتوجه الاستراتيجى للشركات العالمية سيتمحور فى المستقبل حول : (١) القدرات التكنولوجية للموردين المحليين (٢) وضعية البنية الاقتصادية الأساسية فى الدولة النامية (٣) مستوى تدريب ومهارة القوى العاملة .

تحت أية ظروف إذن تتكون الاستثمارات الخارجية المباشرة ولماذا يتم اختيار بعض الدول بالتحديد كمكان لتوظيف هذه الأموال ؟ ويمكن الرد على هذا السؤال من خلال ثلاثة نقاط على وجه التحديد وهى :

١ - وجود عوامل محفزة من جانب المستثمر مثل النقص الشديد فى الأيدى العاملة أو ارتفاع قيمة العملة فى بلده الأصلى .

٢ - وجود عوامل محفزة من قبل الدولة المضيفة مثل النمو السريع فى الأسواق وانخفاض تكلفة الأجور وجودة الموارد البشرية ومستوى الموردين المحليين والبنية الأساسية وقواعد المنافسة ونقل التكنولوجيا وحوافز التصدير .

٣ - وجود مناخ استثمارى مشجع ومحفز بالنسبة للمستثمر الأجنبى يتمثل فى الاستقرار السياسى وفاعلية السياسة الاقتصادية والهيكل الاجتماعى للدولة وتقلص اللوائح البيروقراطية وأسلوب معاملة الشركات الأجنبية .

مصر والشركات متعددة الجنسيات

إن استراتيجة وسياسات مصر لا يمكن أن تغفل قواعد اللعبة العالمية المتميزة بتعدد المصالح ودور الشركات متعددة الجنسيات فى تحقيق الاندماج فى الاقتصاد الدولى بتوفير الاستثمار ونقل التكنولوجيا وأساليب الإدارة الحديثة والقدرة على التسويق الخارجى ، فالإدخار المحلى يمثل فى مصر الآن حوالى ١٧٪ من الدخل القومى ولكى نحقق معدلات أعلى فى التنمية تصل إلى ٧ أو ٨٪ سنويا فلابد أن يرتفع الرقم إلى حوالى ٣٢ أو ٣٣٪ من الدخل القومى ، وبالتالى فتغطية العجز سيأتى جزئيا برفع وتشجيع الادخار المحلى ليصل إلى حوالى ٢٢٪ وتغطية الفرق ١٠ - ١١٪ بواسطة الاستثمار الخارجى المباشر وهو ما يمثل حوالى ٤,٥ - ٥ مليار دولار سنويا ، ولا يمكن أن تغفل أيضا استراتيجية مصر فى التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات المسالب آنفة الذكر فى هذه الورقة ، وبالتالى علينا وبصفة ديناميكية

وضع وتحريك السياسات الملائمة لعولمة الصناعة المصرية دون وقوعها تحت السيطرة الأجنبية وعلينا تحقيق التوازن الدقيق بين الاستثمار الأجنبى والاستثمار الوطنى الذى يسمح بقدر معقول من الربط مع العالم الخارجى دون إحداث خلل فى قواعد الإنتاج الوطنية ، وهو توازن سيتطلب كثير من الحذق والمهارة من واضعى السياسة الاقتصادية ، وإن نجاحنا – منذ الستينات – على سبيل المثال فى تحقيق التوازن فى قطاع البترول لخير دليل على إمكانية بلوغ هذا الهدف .

ولم تخطى مصر بما تستحقه من استثمارات عربية وأجنبية ، فالاستثمارات العربية والأجنبية التى جاءت إلى مصر منذ بدأ الانفتاح وحتى عام ١٩٩٥ لم تتجاوز ٥ مليار دولار فى حين أن الاستثمارات العربية فى العالم تزيد عن ٨٠٠ مليار دولار ، ولم تحصل مصر فى عام ١٩٩٥ إلا على حوالى نصف مليار دولار تركز معظمها فى قطاع البترول !

ويعود ذلك لعدة أسباب لعل أهمها :

١ – ارتفاع تكلفة الاستثمار (العبء الضريبى ونظم الفحص ، ارتفاع تكلفة الإقراض ، ارتفاع أسعار الأراضى ، المغالاة فى الرسوم مقابل الخدمات التى تتقاضاها هيئات وشركات الدولة ، الاحتكار فى بعض الخدمات مثل الموانىء والنقل البحرى) .

٢ – المعوقات الإدارية والبيروقراطية .

٣ – البطء فى فض المنازعات التجارية .

٤ – ضعف كفاءة البحث العلمى .

٥ – سلوكيات وقيم العمل والبعد عن الجودة والإتقان .

إلا أنه لا يكفى تذليل المعوقات أمام هذه الشركات العالمية حيث أن الهدف النهائى – كما سبق أن أوضحنا – ليس جذب الاستثمار الأجنبى لذاته بل توجيهه نحو الأنشطة الصناعية التى تحددها الدولة بحيث تحقق أكبر استفادة للاقتصاد الوطنى من خلال الربط الفعال بالصناعة العالمية ، وعليه يفضل أن يبتعد الاستثمار الأجنبى عن الصناعات المحلية الناشئة (Infant Industries) لأن دخوله سيعنى بالضرورة خروج الشركات الوطنية ، بينما دخوله فى صناعات متميزة بتقدم نسبى سيشعل المنافسة ويزيد من كفاءة أداء الشركات المحلية .

إن سياسة عدم تدخل الدولة فى توجيه الاستثمار الأجنبى يمكن أن تؤخر عمليتى التصنيع والربط بالصناعة العالمية كما أنها لا توفر أية ضمانات ضد فشل الأسواق(Market Failures) ، وعليه فمطلوب من الدولة :

- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبى (Greenfield / Takeover) وذلك من خلال مشروعات جديدة أو فى مشروعات قائمة (الخصخصة) ، وتحديد القطاعات المطلوب فيها هذا الاستثمار .
- توجيه أنشطة الشركات العالمية من خلال الحوافز الضريبية والتصديرية وحوافز تأهيل الموارد البشرية .
- تطوير قواعد « المكون المحلى » لزيادة الروابط مع الموردين المحليين .
- تنظيم قواعد نقل التكنولوجيا .
- وضع أسس المنافسة ومنع الاحتكار .
- مساندة قوية للموردين المحليين والمنشئات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .
- تطوير « البنية التكنولوجية القومية » المتمثلة فى تحقيق الروابط الثلاثية بين : (١) المؤسسات الأكاديمية و(٢) وحدات البحث والتطوير و(٣) الصناعة ، بالإضافة إلى تقوية مؤسسات خدمات المعلومات والخدمات الاستشارية الوطنية والمؤسسات التصميمية والهندسية والمؤسسات المالية الوسيطة لتمويل التطبيقات التكنولوجية الجديدة .

هكذا تتحدد أهداف الدولة من سياساتها تجاه الاستثمار الأجنبى على الوجه التالى :

- تحقيق التوجه التصديرى وتنمية الصادرات .
- إيجاد مصادر محلية لتوريدات الشركات العالمية فى مصر .
- الاستفادة من البحث والتطوير المحلى فى تطوير منتجات الاستثمار الأجنبى .
- توجيه جزء من أرباح الشركات العالمية لإعادة استثمارها فى مصر .
- اختيار المسئولين والفنيين للشركات العالمية العاملة فى مصر من المصريين .
- مشاركة القطاع الخاص والمواطنين فى رأس مال الشركة العالمية فى مصر .
- الإفصاح من خلال التقارير والقوائم المالية لهذه الشركات عن نشاطها فى مصر .

١٢

نحن والأزمة المـالية العالمية

يخيم على الاقتصاد الدولى شبح انتقال عدوى الأزمة الآسيوية إلى مختلف أنحاء العالم ، وأكدت الدراسات التى صدرت مؤخرا من الأمم المتحدة ومراكز الأبحاث الاقتصادية العالمية أن النمو الاقتصادى العالمى سيشهد فى - العام الحالى - تراجعا شاملا بسبب الأزمة المالية الآسيوية وخاصة نتيجة تدهور الأوضاع فى اليابان ، وتوقعت الدراسة تباطؤ فى اقتصاديات الدول النامية بالذات لكونها الأشد تضررا من جراء هذه الأزمة ، كما تأتى الأزمة المالية فى روسيا والانخفاض الشديد فى أسعار النفط والمواد الأولية ليزيدا من اتساع دائرة المشاكل لتشمل دولا كثيرة .

أن المطلوب - وسط هذا الخضم - هو تخطيط مستقبلى فعال يستند لرؤية اقتصادية ثاقبة وأسس سليمة لضبط حركة الأسواق المالية التى قد تصل فى بعض الأحيان إلى حالات من العشوائية والفوضى !

ولا يمكن تجاهل إمكانية تأثر الاقتصاد المصرى بالعوامل العالمية ، فأسواقنا تمر بحالة من الركود لعل أهم مظاهرها تراكم المخزون السلعى وانخفاض معدل استخدام الطاقات الإنتاجية وضعف القوة الشرائية لدى المواطنين وانعدام السيولة المالية علاوة على الهبوط الشديد فى البورصة ، كما يواكب ذلك عجز - ما زال كبيرا - فى الميزان التجارى وزيادة فى حجم الدين الداخلى .

نحن - إذن - فى مفترق طرق مطلوب فيه من راسمى السياسة الاقتصادية مراجعة سياستنا المالية والنقدية والإنتاجية ، فتغيير وتبديل السياسات أمر متعارف عليه ومقبول فى

---

* الأهـرام فى ٣١ / ١ / ١٩٩٩ .

الحياة الاقتصادية تمارسه الحكومات والبنوك المركزية فى كل دول العالم كلما اقتضت ضرورة الدورات الاقتصادية .

إن الفترة الحرجة المقبلة للاقتصاد العالمى ستتطلب منا اتخاذ حزمة من الإجراءات تقينا شر عدوى انتقال الأزمة ، وتعاوننا على الخروج من حالة الركود والانطلاق نحو نمو اقتصادى « سريع ومتوازن » ، وتتلخص بعض هذه الإجراءات والخطوات فى الآتى :

١ - لعل أهم درس من الأزمة الآسيوية يتمثل فيما أدركه العالم من فرق جوهرى بين حركة التجارة الحرة فى المنتجات وحركة التجارة الحرة فى الأموال ، فبينما تؤدى الأولى إلى إشعال المنافسة واختراق الأسواق ، فإن الثانية غالبا ما تؤدى إلى وضع يصير معه الاقتصاد القومى رهينة المضاربات المالية وتحت سيطرة قوى خارجية لا تخضع لإمكانات الرقابة الوطنية ، ذلك يستلزم وضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة من وإلى مصر ، والتريث فى تداول أسهم البورصة المصرية فى الأسواق الخارجية وعدم طرح الجنيه المصرى - فى الوقت الحاضر - للتعامل الحر فى السوق العالمى ، ومن بين تلك الضوابط والتى يطلق عليها لفظ « قواطع التيار Circuit breakers » - فرض ضريبة على التعاملات قصيرة الأجل فى البورصة مما يشجع شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدى إلى استقرار البورصة حول أسعار للأسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل بشكل جذرى من الشراء والبيع بهدف المضاربة .

٢ - إنشاء مؤسسة مالية وطنية (أو مؤسسات) لإدارة الأصول Asset Management Corporation - تشارك فيها الدولة والبنوك وشركات التأمين وقطاعى الأعمال الخاص والعام - بهدف شراء وبيع ديون الشركات المتعثرة لدى البنوك ، وعلى البنوك الإفصاح وبشفافية تامة عن مقدار القروض الرديئة Bad Loans .

٣ - إتمام عمليات دمج بين البنوك وخاصة الصغيرة منها لخلق كيانات مالية كبيرة يمكنها مواجهة المنافسة المرتقبة فى مجال تحرير الخدمات المالية على مستوى العالم ، واستحداث أدوات مالية جديدة بالبنوك للتمويل المتوسط وطويل الأجل وإصدار خطابات لضمان سداد المستحقات مما يثبت عنصر الثقة فى تعاملات السوق ، وتضييق الفجوة بين نسب الفوائد وبالذات على الإيداع والإقراض ، وتعديل قانون البنوك لتتمكن من تمويل شراء العقارات والشقق السكنية وبالذات فى مجال الاسكان الاقتصادى ، ووضع الآليات للتأمين على قروض الاسكان ، وإصدار سندات للاسكان مضمونة بالرهن يتم تداولها فى سوق الأوراق المالية .

٤ – طرح سندات مصرية فى السوق العالمى تخصص لتحديث البنية الأساسية وتمويل مشروعات مدروسة وخاصة فى بناء الشبكة الالكترونية القومية National Electronic Infrastructure من كابلات الألياف الضوئية والتى ستتيح زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ودخول عصر المعلومات بقوة واقتدار ، وأيضا مشروعات فى مجال الاتصالات والمياه والصرف الصحى .

٥ – التخلص فى فترة وجيزة من خلال برنامج الخصخصة من شركات قطاع الأعمال الخاسرة وذلك دون محاولات إضافية لإعادة هيكلتها وإنفاق مبالغ طائلة لإصلاحها بحيث تذهب كل الإيرادات المخصصة لميزانية الدولة وسداد الدين الداخلى ، وكذلك تحويل الهيئات الاقتصادية العامة إلى شركات مستقلة تستهدف التشغيل الاقتصادى على أن تقوم الدولة بتمويل الدعم المطلوب لذوى الدخول المحدودة الذين يستفيدون من خدمات تلك الهيئات (مرفق المياه ، ومرفق النقل العام على سبيل المثال) ، فبدون هذا التحول فإنه سيصعب فى المستقبل إيجاد التمويل اللازم للمشروعات الجديدة فى مجالات خدمة المواطنين وخاصة بعد التقلص المنتظر فى المعونات الدولية والتى كانت تتجه إلى هذه النوعية من المشروعات .

٦ – تطوير الإدارة الضريبية من حيث أساليب الفحص والتقدير والربط والمراجعة والطعن ، وإنهاء سيطرة فكرة الجباية على هذه الأساليب ، وقيام الدولة بتنويع مصادر مواردها بحيث لا يقع كل عبء الإنفاق الحكومى على حصيلة الضرائب ، ومراجعة التشريعات الضريبية وما بها من عوار قانونى ، والحد من نظم الإعفاءات الضريبية المطلقة واستبدالها بنظم اعفاءات نوعية تشجع التطوير التكنولوجى وتأهيل القوى البشرية ، والتحول إلى نظام ضريبة القيمة المضافة بدلا من ضريبة المبيعات ، وقصر إعفاء شهادات الاستثمار على صغار المدخرين فقط .

٧ – تهيئة مناخ موات للتفاوض الجماعى بين منشئات الأعمال والنقابات العمالية وذلك من خلال إصدار قانون للعمل مرن ومتوازن ، وفتح باب الحوار بين وزارة القوى العاملة ووزارة الشئون الاجتماعية وبين منظمات الأعمال واتحاد عمال مصر مما يهدف إلى تقوية قيم الانضباط والإتقان فى العمل ورفع مستوى الموارد البشرية التى هى أهم عنصر تنافسية مصر فى المستقبل ، ودراسة مشاكل البطالة وحصرها وتصنيفها من حيث الأعمار ومستويات المهارة والتحصيل العلمى والعملى والوضع الاجتماعى من أجل وضع خطة لمجابهة البطالة تشارك فيها الحكومة والعمال وأصحاب العمل .

٨ – تنظيم السوق بإصدار « قانون لمنع الاحتكار وحماية المنافسة » ، ومساندة جمعيات حماية المستهلك وبالذات من خلال الإعلام التليفزيونى (مثل برنامج ٢٠ / ٢٠ الشهير بالولايات المتحدة الأمريكية) ، والتمسك بالشفافية والإفصاح الكامل فى كافة المعاملات الاقتصادية ، ونشر – سنويا – إيرادات الإدارة العليا وأعضاء مجالس الإدارة بالشركات العامة والمساهمة ، والحد من فوضى المعاملات فى القطاع الخاص (مثل إصدار شيكات بدون رصيد) وممارسات البلطجة والنصب فى المجال الاقتصادى وذلك بسرعة إجراءات التقاضى وتنفيذ الأحكام بحزم ، والتصدى بشكل عملى لظاهرة الفساد الإدارى .

١٣

مؤسسات « ما بعد البيروقراطية »

لا تتكون المنظومات كأهداف فى حد ذاتها وإنما هى أدوات لتحقيق أهداف أخرى ، وتتضح بديهية هذه الآلية فى ممارسات المنظومات الأولى مثل تلك التى بنت الأهرامات أو الامبراطوريات أو الجيوش ، إلا أن المؤسسات المختلفة لم تأخذ الشكل الذى تعودنا عليه فى أجهزة الحكومة ومنشئات الأعمال والمدارس والمستشفيات والجيش والشرطة ... الخ . من أوجه نشاط الحياة المعاصرة إلا مع قدوم الثورة الصناعية ، فإذا تفحصنا التغيرات فى أشكال المؤسسات والتى صاحبت هذه الثورة فإننا سنجد فيها اتجاه متزايد نحو البيروقراطية والصيغة المتكررة (أى الروتين) ، وأصبح تقسيم العمل الذى أشاد به « آدم سميث » فى كتابه « ثروة الأمم » أكثر كثافة وأكثر تخصصا فى تنظيمات المجتمع الصناعى ، كما أن الكثير استمد من التنظيم العسكرى منذ عهد « فردريك الأكبر » ملك بروسيا والذى أبرز المنظومة الآلية Mechanistic Organization كنموذج أمثل لتنظيمات العصر الحديث ، غير أن هذه الأفكار والتجارب لم تتبلور لتشكل نظرية متكاملة للتنظيم والإدارة إلا فى بداية القرن العشرين بفضل المساهمة الأساسية لعالم الاجتماع الألمانى « Max Weber » والذى ربط بين النمو المتزايد للشكل البيروقراطى وبين ميكنة الصناعة ، ونجد فى أعماله أول تعريف للبيروقراطية كشكل للتنظيم يركز على الدقة والسرعة والوضوح والانتظام والكفاءة والتى تتحقق من خلال تقسيم ثابت للمهام ورقابة محكمة يضمنها التسلسل الهرمى للمنظومة ومجموعة مفصلة من القواعد والتعليمات ، وساهم آخرون من المنظرين والممارسين مثل Fayol الفرنسى و Urwick الانجليزى و Taylor الأمريكى فى تطوير هذه المفاهيم لتعرف فيما بعد « بالنظرية الكلاسيكية للإدارة » ثم « بالإدارة العلمية » ، وبينما يركز أصحاب النظرية التقليدية على التصميم الكلى

* الأهـرام فى ١٣ / ٨ / ١٩٩٥ .

للمنظومة فإن تركيز أصحاب فكر الإدارة العلمية ينصب على تصميم الوظيفة الفردية بهدف زيادة الإنتاجية ، وفى العشرينات والثلاثينات – وخاصة بعد أزمة الكساد الأعظم فى الولايات المتحدة وفى العالم الصناعى – برزت نظرية جديدة – تأثرت بدراسات « Elton Mayo » – تأخذ فى الاعتبار متطلبات الإنسان فى العمل من حيث التحفيز المادى والاجتماعى والمعنوى ، وبدت أهمية بل ضرورة تشكيل القوة الأساسية للتنظيم من خلال الاعتراف باحتياجات الفرد ممزوجة بأهداف المنظومة ، وعمل « Herzberg » و « Mc'Gregor » على تعديل الهياكل البيروقراطية وإنماط القيادة وتنظيم العمل لتتوائم مع فكرة تحفيز العنصر البشرى فى المنظومة وكان لهؤلاء وغيرهم الفضل فى إيجاد بدائل للتنظيمات البيروقراطية وفى تحديد إطار ما هو معروف الآن « بإدارة الموارد البشرية » .

ولم يقف تطور نظريات التنظيم والإدارة عند هذا الحد ، فلقد أدت التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وبلورة نظرية للنظم ودخولنا عصر المعلومات والمجتمعات المفتوحة إلى تعثر منظومات مبنية على نظم بيروقراطية مغلقة (المؤسسات الاشتراكية على سبيل المثال) وإلى بروز اتجاهات قوية تنادى بإعادة اختراع الحكومة Re-Inventing Government وإعادة تصميم مكونات منشأة العمل بحيث تنظم حول مفاهيم « الحركة » و « الابتكار » ، وبحيث تتفاعل بصفة مستمرة مع البيئة المحيطة بها والمتمثلة فى جموع المستهلكين والمنافسين والموردين واتحادات العمال ... الخ ، وبات من المؤكد – لتحقيق ذلك – أن تطعم المنظومة بقدرات خاصة فى مجالين محددين (١) التعلم المستمر (٢) والتنظيم الذاتى ، وهى نفس القدرات التى يتميز بها العقل البشرى ، وهكذا يفرض علينا التغير فى الهياكل الإنتاجية فى مدخل القرن الواحد والعشرين إعادة تصميم المؤسسات مثلما حدث أثناء الثورة الصناعية الأولى منذ قرنين من الزمان !

والسؤال الذى يراود خبراء الإدارة فى الوقت الحالى يدور حول كيفية تصميم المؤسسات لتحتوى على صفات تشابه العقل البشرى من حيث المرونة والابتكار أى القدرة على « التعلم المستمر » والقدرة على « التنظيم الذاتى » ، ولا غرابة أن يتجه علماء الإدارة نحو الاحتذاء بالعقل البشرى فى تصميم المنظومة الجديدة ، فالحاسب الآلى (أى العقل الالكترونى) – وهو الأداة المحورية للثورة الصناعية الثالثة – تم اختراعه بالتمثيل لصفات العقل الآدمى ، وتحولت المنظومات بفضله إلى نظم للمعلومات ونظم للاتصالات ونظم لإتخاذ القرار مشابهة فى ذلك وظيفة عقل الإنسان !

وهنا تجدر الإشارة إلى آخر الدراسات فى مجال العقل البشرى والتى تصفه بكونه « نظام هولوجرافى Holographic System » ، وظاهرة الهولوجرام هى إحدى إبداعات علم الليزر

الحديث ، فمن خلال اشعاعات ضوئية تنتقل المعلومات لتسجل مبعثرة على لوحة (تسمى هولوجرام) ويمكن إذا أضيئت فيما بعد الحصول على نموذج للمعلومات الأصلية ، وأهم خاصية تتميز بها لوحة الهولوجرام هى إنها إذا حطمت إلى أجزاء فإن أى جزء منها يمكنه إعادة بناء نموذج المعلومات بالكامل ، وهى نفس الخاصية التى أظهرتها الدراسات الحديثة حول المخ ، فبرغم أن أجزاء العقل تتخصص فى أداء مهام مختلفة إلا أن الرقابة وتنفيذ السلوك ليست قاصرة على جزء واحد كما كان الاعتقاد فى الماضى القريب ، فكل أجزاء العقل مترابطة وأى جزء قادر على العمل لحساب الكل ، ويتضح ذلك جليا عند حدوث إصابة للمخ حيث تقوم الأجزاء السليمة بأداء مهام الجزء الذى تلف أو ضعف !

ونعود إلى علماء الإدارة مرة أخرى فى سعيهم الدؤوب إلى تصميم المنظومة على شاكلة العقل تكون فيه قدرات الجزء متوفرة فى الكل وقدرات الكل متوافرة فى الجزء بحيث نصل إلى شكل تنظيمى (التنظيم الهولوجرافى) له القدرة على « التعلم » و « التنظيم الذاتى » وهى القدرات المطلوبة فى المنظومة لتتوافق مع متغيرات آخر هذا القرن .

وما الإدارة الكلية للجودة وإعادة الهندسة Re-Engineering وإعادة تصميم أداء العمل Business Process Redesign إلا محاولات ومجهودات فى اتجاه موجة المستقبل هذه ، كما تحاول المؤسسات تنظيم نشاطها حول العمليات (بدلا من المفهوم الضيق للمهام) وتصبح فرق العمل ذاتية الإدارة هى كتل البنيان للمنظومة الجديدة ، وعليه فقد تحددت أربعة خصائص أساسية لمنظومات القرن الواحد والعشرين وهى :

أولا : أن تكون لها القدرة على إدراك ورصد وفحص الظواهر الملموسة فى البيئة المحيطة بها .

ثانيا : أن تكون لها القدرة على ربط المعلومات سالفة الذكر بالمعايير والقواعد التى تحكم عمل المنظومة .

ثالثا : أن تتساءل وتقيم مدى ملائمة المعايير نفسها والقواعد المعمول بها فى ظل الظروف المستجدة .

رابعا : أن تبادر بإتخاذ الحركة التصحيحية لموائمة الأوضاع الجديدة .

ويمكن « عمليا » تنمية هذه الصفات داخل المنظومة من خلال مجموعة من المبادىء العامة لعل أهمها :

- تشجيع منهج التحليل بهدف إيجاد حل للمشاكل المعقدة ، وهو المنهج الذى يعترف بأهمية وضرورة البحث عن البدائل من خلال الآراء المتنافسة والمتعارضة (مبدأ النزاع الصحى داخل التنظيم) .

- الابتعاد عن فرض أهداف وخطط سابقة التجهيز ، والاعتماد على الابتكار الفردى والجماعى النابع من قاعدة التنظيم ، وإبراز التحديات التى تواجه المنظومة بدلا من الأرقام الجافة للموازنات .
- تطوير الهياكل لإيجاد القدرة على التعلم وتمكين الإدارة الذاتية لفرق العمل (التنظيم الهولوجرافى) .

غير أن إعادة هيكلة المنظومة حول المفاهيم الجديدة لن يخلو من مشاكل ستتطلب إيجاد صيغ جديدة للتعامل معها ، فنحن ما زلنا فى حاجة إلى تطوير الفكر الإدارى ليتناول الموضوعات التالية :

١ – التغيير المطلوب فى سياسات شئون الأفراد والترقى والمكافآت .

٢ – سياسات لتشجيع الأفراد على البقاء فى نفس الوظيفة (فلسفة البقاء فى فريق العمل) .

٣ – سياسات للحوافز مرتبطة بالأداء بصرف النظر عن المرتبة الوظيفية .

٤ – نظام للتقدم المهنى للمتخصصين .

٥ – إيجاد الشكل الملائم للهيكل التنظيمى المبنى على فرق العمل .

٦ – إعداد وضخ واختيار أفراد الإدارة العليا .

ذلك لا يمنع أننا أمام عهد جديد ونظرية جديدة للإدارة ونموذج جديد للتنظيم بدأت تتحدد معالمه الأولية غير أن تفاصيله لم تتضح بعد ، ومنظومات القرن الحالى (منشئات الأعمال / الجامعات / المؤسسات الإعلامية / الجمعيات الأهلية / أجهزة الدولة / ... الخ) نظمت كلها بالطريقة البيروقراطية بصرف النظر عن شخصية أو نمط أداء القائمين عليها ، ونحن لا نتوقع بالطبع اختفاء الشكل البيروقراطى للتنظيم بين ليلة وضحاها ، ولكن من المؤكد أن سرعة التغيير أشد من أن يتحمله أو يتعامل معه التنظيم البيروقراطى ، فالبيروقراطية تمر بأزمة تهز الأسس العميقة التى بنيت عليها والتى تفترض أن التنظيمات هى آلات ميكانيكية تعمل فى بيئة مستقرة ! إن ثورة الاتصالات والمعلومات حولت مجتمع الحجم Mass Society إلى مجتمع قائم على ذاتية كل فرد De-Massified Society ، وبالتالى فإن الشكل الحالى للتنظيم لا يتوافق مع هذا الواقع الجديد .

١٤

اقتصاد الفقر وفقر الاقتصاد

صدر فى القرن الماضى كتاب « برودون » « فلسفة الفقر » ، وبادر « كارل ماركس » بالرد عليه بدراسة علمية نشرت فى كتاب تحت مسمى « فقر الفلسفة » ومنذ سنوات استخدم كاتبنا الراحل يوسف إدريس نفس التعبير فى مقال بجريدة الأهرام بعنوان « فكر الفقر وفقر الفكر » وأجد نفسى مدفوعا لاستخدام التعبير ذاته للتعليق على مقال الدكتور / محمود وهبة رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين والذى نشر بأهرام الثلاثاء ٢٦ / ٤ / ١٩٩٤ بعنوان « الإصلاح الاقتصادى والفقراء الجدد » ورغم أن الدكتور وهبة تفادى إبداء رأيه المباشر حول قضية الفقر فى مصر ولجأ فى مقاله إلى دراسات وآراء المؤسسات الدولية للتعبير عما يريد أن يوصله للقارىء ، إلا أنه يمكن استشراف مقصده من المقال فى نقتطين جوهريتين :

الأولى : أن مصر تتجه وبسرعة نحو اقتصاد تحت خط الفقر يضم بالتالى مجتمعا غالبيته من الفقراء !

الثانية : أنه لا مناص من ظهور وانتشار الفقراء الجدد فى مصر إضافة على الفقراء التقليديين كنتيجة حتمية لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وأن الرشوة والعنف والإرهاب هى قنوات وأساليب الفقراء الجدد للتعبير عن حالهم !؟

وللقارىء العادى وللوهلة الأولى أيضا قد تبدو التصورات التى يشير إليها الدكتور وهبة مقنعة إذا ما نظر إليها فى مجملها دون محاولة لدراستها من خلال الواقع المصرى ، فلقد غاب

• الأهـرام فى ٧ / ٥ / ١٩٩٤ .

عنها أسس جوهرية تفقدها صلاحيتها عندما ننتقل من الدراسات العامة على مجموعة دول إلى الدراسات المتعلقة بخصائص كل دولة ولعل أهمها :

١ - التنمية (بما تشمل من علاج للفقر) لا يمكن التعبير عنها بمجرد أرقام احصائية أو دراسات اقتصادية بحتة ، فدراسة التنمية هى دراسة تلجأ لكل العلوم دون بناء أية فواصل بين العلوم الطبيعية من جهة والعلوم الاجتماعية من جهة أخرى ، ودراسة التنمية تعنى استخدام كافة أدوات العلوم منها التكنولوجيا والتاريخ والاجتماع وعلم السياسة بالإضافة بالطبع إلى علوم الاحصاء والاقتصاد ، والباحث فى إشكالية التنمية يستمد حججه من خلال إدراكه للصلة الوثيقة بين العلوم وبعضها ، وهو إدراك لمعرفة تؤدى به حتما إلى رؤية جديدة للحقيقة .

٢ - لا يجوز علميا ورياضيا استخدام مؤشر واحد (مثل دخل الفرد) - حتى لو كان صحيحا - لإثبات نتيجة عامة متعددة الأوجه ، فهناك مؤشرات عديدة تحدد جودة الحياة للإنسان منها المأوى والملبس والمأكل والثقافة والترفيه والتعليم والصحة ... الخ . فهل وصل الإنسان المصرى إلى أدنى مستويات فى كل المؤشرات الدالة على جودة الحياة ؟

وإذا كان متوسط دخل الفرد المصرى المقدر بـ ٣٧٠ دولار سنويا يحقق له من عناصر جودة الحياة ما يحققه متوسط دخل فرد ١٥٠٠ دولار فى دول أخرى ، فهل يعتبر ذلك دليلا على الفقر ! إن هدف هذا المؤشر هو احصائى بالدرجة الأولى بغرض تصنيف الدول على مستوى العالم وتحديد أشكال التبادلات والمساعدات بينها ، واستخدامه فى استنتاجات أخرى قد يصرفنا عن الدراسات المتعمقة والمتعلقة بعناصر الفقر والغنى وجودة الحياة .

٣ - أن الأصول القومية المصرية (سواء كانت ملكيتها للدولة أو للشركات أو للأفراد) هى من أعلى النسب للفرد مقارنة بكافة الدول النامية ، كما أن موارد مصر وقواها البشرية بالداخل والخارج تمثل عناصر الانطلاق لتخطى كافة حواجز التخلف ، وما برنامج الإصلاح الاقتصادى إلا الوسيلة لتحرير أداء تلك الأصول والموارد والوصول بإنتاجيتها إلى النسب المقبولة عالميا ، إن عدم استخدام الأصول القومية بكفاءة لا يعنى أن مصر دولة فقيرة بل هى دولة غنية لا تجيد استخدام مواردها ، بل لقد أثبتت مصر خلال السنوات القليلة الماضية قدرتها على إحداث مستويات عالية من التراكم الرأسمالى .

٤ - إن الفساد والرشوة والعنف والإرهاب ظهرت فى المجتمع المصرى قبل تطبيق الإصلاح الاقتصادى ، وهى بالقطع ناجمة عن أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ودولية عديدة لا علاقة لها بالإصلاح الاقتصادى ، بل أن العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة والتى

لا تطبق برامج البنك الدولى وصندوق النقد تعانى من ظواهر العنف والإرهاب والإدمان والمخدرات والرشوة والفساد وانحلال القيم وفقدان المصداقية فى الأحزاب والمؤسسات السياسية ، ولعل الأزمات التى تمر بها - بدرجات متفاوتة - اليابان وإيطاليا وألمانيا وانجلترا وأسبانيا لخير دليل على ذلك .

٥ - الاقتصاد التحتى أو اقتصاد الباطن (وهو واقع فعلى فى كل اقتصاديات دول العالم) يمثل حجما لا يستهان من إجمالى الدخل القومى المصرى ، والاقتصاد التحتى فى مصر يفيد أساسا الفقراء مثل الخدمة فى المنازل وعمل السيدات فى الأشغال اليدوية من منازلهن والأعمال الحرفية والفنية وتبادل الخدمات والأعمال بين أفراد الطبقة الفقيرة ، ولقد ذهب بعض الخبراء إلى تقدير هذا الاقتصاد بما يساوى الدخل القومى الرسمى نفسه !؟ .

٦ - أن العمل التطوعى فى عالم اليوم يمثل إضافة هامة لعناصر الدخل القومى ، وفى الولايات المتحدة - على سبيل المثال - فإن القطاع التطوعى يضم قرابة ٨٠ مليون مواطن يؤدون أعمالا تطوعية بمتوسط ٥ ساعات أسبوعيا تمثل قوة عمل قوامها ١٠ مليون فرد ، وإذا ترجمت إلى أجور فإنها ستعنى ١٥٠ مليار دولار أى ٥٪ من الناتج القومى الإجمالى الأمريكى ! وهذا أكبر دليل على أهمية الدور المتنامى لهذا القطاع التطوعى فى الاقتصاد القومى بل وربما سيقاس تقدم الأمم فى المستقبل بمدى مساهمة المنظمات غير الحكومية فى التنمية . ومصر بالذات من الدول النامية القليلة التى تنامى بها القطاع التطوعى بشكل كبير وملحوظ ، ورغم أنه لا توجد فى الوقت الحالى احصاءات عن مدى مساهمة هذا القطاع فى أوجه التعليم والصحة والخدمات إلا أنه بالتأكيد لا يمكن الاستهانة به عند تفحص مكونات الدخل القومى المصرى .

١٥

استراتيجية لاستمرار الفقر ؟!

- قام السيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بوضع - تحت نظر المسئولين فى مصر ورجال الأعمال - دراسة استراتيجية التصدير المقدمة من مؤسسة ستانفورد الأمريكية - (بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية) ، واجتمعت اللجنة العليا للتصدير لاستعراض تفصيلات الدراسة ، وبدأت الوزارات تقييم هذه الاستراتيجية ووضع ملاحظاتها عليها ، والتقى وزير الاقتصاد برؤساء منظمات الأعمال فى شهر يوليو الماضى لاستطلاع آرائهم بهذا الخصوص .

- وتتكون الدراسة من سبعة فصول تبدأ بملخص عام ثم تنتقل لتقديم عرض لأداء الصادرات المصرية ومزاياها النسبية ، ثم تتناول تجارب عدد من الدول ، ثم تتدارس إحدى عشر صناعة مصرية بالإضافة إلى الخدمات ، وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى مناقشة للسياسات الرئيسية المؤثرة فى التصدير (الاستثمار / السياسة الضريبية / أسعار الصرف) ، وفى النهاية تتناول الأوضاع التنظيمية التى يدار النشاط التصديرى من خلالها وتقترح إنشاء مجلسين للتصدير إحداهما للقطاع الخاص والآخر للحكومة .

- وتشير الدراسة إلى إمكانية الوصول إلى ١٥ مليار دولار من الصادرات التقليدية وغير التقليدية (بما فيها السياحية والخدمات) فى عام ٢٠٠١ ، وأنه بنهاية عام ٢٠٠٠ يجب أن يكون ثلثى حصيلة الصادرات السلعية متأتية من صادرات غير تقليدية ، وأن تصل الصادرات بما فيها قناة السويس والسياحة إلى ٣٣٪ من الناتج الإجمالى القومى مقارنة

---

* الأهـرام فى ٣ / ١١ / ١٩٩٧ .

بـ ٢٠٪ حاليا ، وأن ذلك سوف يزيد حجم التوظيف إذ تشير أن كل زيادة قدرها مليار دولار من الصادرات سوف تحقق نحو ٢٧٠ ألف فرصة عمل جديدة .

- وتركز الدراسة بصفة خاصة على « المزايا النسبية » التى تتمتع بها مصر وتدعي أنها العنصر الرئيسى فى تميز صادراتها السلعية ، وتعدد هذه العناصر بأنها « الأجور المنخفضة للعمالة » و « مناخ مصر وأرضها الزراعية » وأخيرا « موقعها الجغرافى » .
- وتضع الدراسة « خطة عمل » تشتمل على « ١٠ نقاط » لتحقيق أهداف استراتيجية التصدير أبرزها : الارتقاء بسياسة التصدير لتصل إلى مستوى المشروع القومى ، تطبيق سياسات محفزة للتصدير (اعفاءات ضريبية) ، إزالة القيود على نشاط التصدير وخفض التكلفة ، الإسراع بخطوات الإصلاح الاقتصادى وخصخصة القطاع العام ، جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير ، بناء شبكة معلومات رئيسية ، إنشاء خدمات تصديرية فعالة (الترويج والتسويق) ، إعادة هيكلة تنظيمات إدارة النشاط التصديرى .
- وفى مجال السياسات تركز الدراسة على أهمية الاستمرار فى تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وإزالة المعوقات غير التعريفية ، وتطالب بتيسيير نشاط الشركات التجارية الأجنبية وسن قانون جديد للعمل ، وتطوير سوق المال ، وتخفيض الرسوم والضرائب وتحسين الإدارة الضريبية ، وتعدد الدراسة مخاطر الاستمرار فى السياسة الحالية المحتفظة بالعلاقة الثابتة بين الجنيه والدولار وتقترح بدائل للتخفيض التدريجى لقيمة الجنيه أو التخفيض دفعة واحدة ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ .
- ورغم الكم الكبير من صفحات الدراسة (٥٠٠ صفحة) فإنها تفتقر إلى الكثير من المقومات التى ترقى بها إلى مستوى « الاستراتيجية » ، كما أنها تعانى من أوجه قصور عديدة ، لعل أهمها :

أولا : اقتصرت الدراسة على بعض جوانب « المزايا النسبية » فى الصناعات المصرية (قوة عمل بأجور منخفضة – مناخ مصر – الموقع الجغرافى) ، ولم تتطرق إلى بحث سبل تدعيم « المزايا التنافسية » فى الاقتصاد المصرى ، وتخلط الدراسة بين المزايا النسبية والتنافسية ، حيث تتضاءل المزايا النسبية فى الاقتصاد الحديث أمام **المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار** ، وهى التى تتضمن « استمرارية ونمو الصادرات » بدلا من تصدير منتجات أو خدمات بأسعار زهيدة تؤدى إلى تكريس أوضاع التبعية والتخلف ولا تؤدى إلى رفع مستوى معيشة المواطن المصرى ، **ومن هنا نكتشف المغالطة فى هذه الدراسة التى تدعونا إلى صياغة استراتيجية للتنمية تعتمد على استغلال الميزة النسبية للعمالة الرخيصة فقط ،**

وهى استراتيجية قد تحقق مزايا قصيرة الأجل ولكنها لن تضمن لنا موطىء قدم فى الاقتصاد العالمى الذى أصبح يعتمد بدرجة متزايدة على المعرفة والتكنولوجيا ، وهى بالتالى « استراتيجية لاستمرار الفقر ! » .

والغريب أن الدراسة تعترف فى مواقع أخرى بتضاءل قيمة المزايا النسبية للعمالة الرخيصة التى تبنى عليها استراتيجية التصدير (الجزء الرابع صفحة ٢١ بخصوص الملابس الجاهزة ، والجزء الرابع صفحة ١٣٨ الخاص بالصناعات الالكترونية) وتؤكد أن العمالة الرخيصة لا تضمن النجاح فى التصدير نظرا لأن نسبة مكون العمالة فى بعض الصناعات (الالكترونيات على سبيل المثال) لن تزيد عن ٥٪ من إجمالى التكلفة الإنتاجية !؟! .

ثانيا: الدراسة عبارة عن مسح مبدئى لبعض الصناعات المصرية ، **وقد أغفلت قطاعات صناعية هامة مثل بعض الصناعات التعدينية وصناعات الأثاث الخشبى والصناعات اليدوية الحرفية التى تعطى قيمة مضافة عالية وعليها طلب كبير فى الدول الغنية ، كما أنها لم تعطى الاهتمام الكافى لقطاع التشييد والبناء من الوجهة التصديرية لما لهذا القطاع من مزايا نسبية وتنافسية كبيرة متوفرة لدى مصر ، ولا تتطرق الدراسة إلى هيكل الواردات المصرية وتطوير الاستهلاك فى السوق المصرى وربط ذلك بحركة التصنيع والتصدير** ، لدرجة أنها تقترح قيام مصر بتصدير خام زيت الطعام Bulk edible oil لتكريره فى دول أخرى ، ومصر بالذات تستورد سنويا حوالى ٤٠٠٠٠٠ طن زيت خام يتم تكريره فى مصر التى لها قدرة فى التكرير غير مستغلة بالكامل ! .

وتشير الدراسة إلى الإمكانية التصديرية للصناعات الدوائية المصرية ، ولا تتطرق إلى تصورات محددة حول اتفاقية الجات بخصوص الحقوق الملكية فى الدواء والتى تمتد إلى ٢٠ عاما بدلا من عشرة أعوام مما سيحرم الصناعة المصرية من كثير من المزايا الحالية ، علاوة على أن ٩٠٪ من الخامات المستعملة فى الدواء المصرى تستورد من الخارج ، **فهل تشجع الدراسة تصدير المنتجات القائمة على نسب عالية من المكون المستورد ؟ فالدراسة تدعو الحكومة صراحة إلى تبنى سياسة تخفف من شروط نسب المكون المحلى** فى كافة الصناعات الأخرى وبالذات فى السيارات بحجة تشجيع الاستثمار الأجنبى !

وهنا تظهر خطورة توجهات الدراسة والتى تهدف فى النهاية إلى تشجيع الواردات إلى مصر من الدول الصناعية ، واكتفاء الدور المصرى بأعمال التجميع

التى تحتاج إلى عمالة كثيفة ثم إعادة التصدير إلى الدول الصناعية مرة أخرى !؟ (الولايات المتحدة تقوم بالفعل حاليا فى صناعة الأحذية بأداء العمليات كثيفة العمالة فى دول أمريكا اللاتينية الفقيرة وترك العمليات الإنتاجية ذات القيمة العالية لتتم فى الولايات المتحدة نفسها) .

ثالثا: **لم تتطرق الدراسة إلى بحث كيفية التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة وأيضا الشركات المتعددة الجنسيات المتحكمة فى الأسواق وفى عمليات البحث والتطوير** ، وخاصة أنها تعترف (الجزء الرابع صفحة ٨١) بأن السياسات التجارية للاتحاد الأوروبى – على سبيل المثال – ستظل عاملا معوقا لنمو صادرتنا الزراعية فى الأسواق الأوروبية ، مما يؤكد **أهمية دراسة تأثير تشريعات التكتلات الاقتصادية على نمو الصادرات المصرية** ، كذلك لم توضح الدراسة إعادة تشكيل وانتقال الصناعة العالمية بين دول العالم وهو ما يعرف بالتخصص الصناعى وإعادة تقسيم العمل الدولى ، **وكل هذه الدراسات لازمة قبل إعداد أية استراتيجية على المستوى القومى ، وكان الأجدى ببيت الخبرة الأجنبى أن يعطى الجزء الأكبر من اهتمامه لدراسة الأسواق العالمية والأنماط الجديدة لحركة التجارة الدولية ومدى توافق صناعاتنا التصديرية مع هذه الأوضاع .**

وتشير الدراسة « أن الاستثمار الأجنبى هو القوة الرئيسية الدافعة لنجاح التصدير حيث أن المستثمر الأجنبى سيأتى برأس المال والإدارة والتكنولوجيا الجديدة والروابط التسويقية مع الخارج ! » واكتفت الدراسة بهذه المقولة ولم توضح القطاعات المطلوب فيها الاستثمار الأجنبى بالذات ، وأغفلت أن غالبية الاستثمار الأجنبى استفاد من المدخرات فى البنوك المصرية لتمويل مشروعاته ، وأنه اكتفى بصناعات غير مرتفعة التكنولوجيا موجها منتجاته للسوق الداخلى وليس للتصدير ، ومن هنا تأتى **أهمية تناول سياسات الشركات العالمية الكبرى وتوجهاتها على الساحة الاقتصادية الدولية .**

رابعا: استعرضت الدراسة تجارب بعض الدول مثل تونس وقبرص وماليزيا وتايلند والبرازيل وتركيا وأندونيسيا ، واستندت فى اختيار هذه الدول على أنها الدول المجاورة أو المنافسة لمصر ! وإذا كان ذلك هو مقياس الاختيار فكان من الأجدى الاطلاع على تجارب دول مثل السعودية وإسرائيل والهند وجنوب أفريقيا واليونان وهى الدول التى ستنافس مصر فى أسواقها المرتقبة فى الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وآسيا والولايات المتحدة ، وتشيد الدراسة بنجاح الدول التى تعرضها وتعود ذلك إلى عوامل المناخ العام للاستثمار فى هذه الدول والتى توصى الدراسة بأن تتبعها مصر ، ولكن

الدراسة أهملت عوامل ذات أهمية كبيرة مثل عامل اللغة والارتباط مع فرنسا بالنسبة لتونس ، كما أنها لم تكشف لنا سر الصادرات التركية بينما نسبة الضريبة فى تركيا ٤٦٪ ونسبة التضخم بين أعوام ٩١ – ٩٣ تراوحت بين ٦٦٪ إلى ٧٠٪ ولم نتبين أسباب نجاح أندونيسيا التى لا تمنح اعفاءات ضريبية ووصلت فيها الفوائد البنكية إلى ٢٤٪ طوال عقد الثمانينات ، وكيف نجحت تايلند بينما تميز المناخ السياسى بعدم الاستقرار نتيجة ١٨ انقلاب عسكرى منذ عام ١٩٣٢ ! أما البرازيل فقد تركتنا الدراسة فى حيرة بالنسبة لها حيث بلغ متوسط التضخم ٢٤٨٩٪ سنويا فى عام ١٩٩٣ !؟! والبيانات الواردة بالدراسة حول تجارب هذه الدول معظمها مأخوذ من الكتاب السنوى للأمم المتحدة ومصادر المعلومات المتوفرة لدى كافة بنوك المعلومات فى مصر ، ولا نقصد هنا الإقلال من شأن الدول أو التجارب التى تناولتها الدراسة بقدر ما نهدف إلى إبراز مدى **القصور فى مقاييس اختيار هذه الدول وفى دراسة تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة على عملية التصدير داخل كل دولة .**

خامسا: استندت الدراسة فى معظم مقترحاتها لحل مشاكل الاستثمار والتصدير فى مصر على دراسات القطاع الخاص المصرى وآراءه وبالذات التقرير النهائى الذى أعده البنك الدولى بناء على أوراق العمل المقدمة من منظمات الأعمال المصرية فى المؤتمر الذى انعقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٩٤ حول تنمية القطاع الخاص فى مصر ، كما أن تنويع ونسب الصادرات السلعية ونسب حسيلة الصادرات بما فيها قناة السويس والسياحة المذكورة بالدراسة هى المتوقعة بالفعل إذا سارت الأمور فى مجراها الحالى وبفرض تذليل المعوقات البيروقراطية ، **أى أن الدراسة لم تبحث أية محاولة أو سيناريو لإحداث قفزات اقتصادية** (بدراسة عوامل حفازة جديدة) بل سارت على نهج الاتجاهات والمؤشرات الحالية وهى امتداد للتطور الطبيعى فى الاقتصاد المصرى بخصائصه السابقة والحالية ، وليست الخصائص المستقبلية المطلوب ابرازها والمقترحة لإحداث طفرة فى التصدير وعليه فإن الدراسة بهذا الأسلوب موجهة بالدرجة الأولى إلى أجهزة الحكومة لحل مشاكل البيروقراطية وتخفيض الضرائب ولتيسير الأعمال وحل الاحتكارات الحكومية فى مجالات متعددة مثل النقل البحرى وخدمات الموانىء ، **وهى كلها اقتراحات قتلت بحثا على الساحة الاقتصادية المصرية** ، أما بالنسبة للنقاط العشر لخطة العمل التى اقترحتها الدراسة فإنه باستثناء خفض قيمة العملة المصرية فقد سبق لأهل الفكر الاقتصادى المصرى إبراز هذه المبادىء طوال السنوات الماضية وهى المتعلقة بسياسات محفزة للتصدير وإزالة القيود على عمليات الاستيراد والتصدير والخصخصة وخلق المناخ الملائم

للاستثمار وشبكات المعلومات والخدمات التصديرية والإنتاجية والإصلاح الإدارى والتدريب والقوى البشرية ، **ولم تأتى الدراسة بجديد بهذا الشأن .**

وعليه فإن الدراسة مسح مفيد لصناعاتنا الوطنية وتجميع للعديد من البيانات على المستويين المحلى والعالمى ، وتصلح أساسا لأية دراسات مستقبلية بخصوص التصدير ، **ولكنها بالقطع لا ترقى بأى حال من الأحوال إلى مستوى « الاستراتيجية » ، ويجب أن نعى أن أية استراتيجية وطنية لن يضعها فى النهاية إلا المصريون أنفسهم .**

١٦

اقتصاد الإنتاج واقتصاد المضاربة

من المدهش حقا ما نراه أحيانا من قصور الفكر النقدى حيال تحولات وقرارات اقتصادية بالغة الأهمية ، مما يدل على غياب – لدى كثير من الاقتصاديين – للرؤية الشاملة لمسار التنمية الاقتصادية الوطنية ، ومن بين الاتجاهات التى لم تحظى بالنقد هذا الإسراع الشديد فى إطلاق عنان البورصة وإعطاء جرعة حوافز زائدة لتنشيطها (اعفاء الأسهم من ضريبة الأرباح الرأسمالية واعفاء صناديق الاستثمار من ضرائب الأرباح) ، وكأن البورصة كيان مستقل عن بقية مكونات الاقتصاد القومى لا تنمو بنموها ولا تتأثر بها ولا تؤثر فيها ، متناسين – بحسن نية فى أغلب الأحوال – أن البورصة وجدت لخدمة الاقتصاد القومى وليس العكس !!

ولعل ذلك يتطلب مزيدا من الشرح : أن الادخار يتولد من الإنتاج ، والنقود التى تتجه من الادخار لشراء أوراق مالية هى مال مضارب وليس مال منتج ، فالمضاربة مثل القمار (القمار مشروع فى بعض الدول وله نصيب من اقتصاداتها) لا ينتجان شيئا جديدا وإنما يعيدان ترتيب الثروة القائمة أصلا ، وذلك بخلاف المشروع الإنتاجى الذى يستخدم الثروة القائمة لإنتاج مزيدا من الثروة أى ثروة جديدة ، والمشروع الإنتاجى لا يتأثر – بصفة عامة – بالمكسب أو الخسارة الناجمة عن تذبذب أسعار أسهمه فى سوق المال (باستثناء بعض الحالات الخاصة التى يرتفع فيها سعر أسهم المشروع عن معدل الزيادة فى اسهم البورصة مما قد يساعد على تدبير تمويل أيسر) ، وبالتالى فيمكن القول – بكل تأكيد بأن مجمل نشاط البورصة موجه عمليا للمضاربة ، فعندما تحدث هزة للبورصة مثل ما حدث فى نيويورك فى أكتوبر ١٩٨٧ فإن الأموال – وببساطة شديدة – تختفى أى لا يصبح لها أى وجود !!

* الأهرام فى يونيو ١٩٩٦

وكل الاقتصادات تحتوى – بدرجة متفاوتة – على شقين ، شق الاقتصاد الإنتاجى وشق اقتصاد المضاربة (العقارات على سبيل المثال) ، واقتصاد المضاربة يتواجد وينمو فى المعادلة الكلية للاقتصاد الوطنى عندما لا يتمكن الاقتصاد الإنتاجى – أو لا يستطيع – استخدام الثروة التى يولدها ، سواء كان استخدام هذه الثروة على هيئة استثمار خاص مباشر أو على هيئة مشروعات الإنفاق العام (البنية الأساسية) ، ومن الطبيعى – فى الدول الصناعية المتقدمة – أن يتجه جزء من فائض الإنتاج إلى اقتصاد المضاربة بدلا من اقتصاد الإنتاج وإلا أدت زيادة معدلات الإنفاق الاستثمارى العام والخاص إلى إطلاق عنان التضخم نظرا لتوافر – أصلا – قاعدة إنتاجية ضخمة وبنية أساسية قوية ، ولكن ليس هذا هو حال الدولة النامية التى هى بأشد الحاجة إلى بناء قاعدة إنتاجية وبنية أساسية وبالتالى إلى توظيف نسبة عالية من المدخرات فى قطاع الإنتاج وعدم تسربها إلى قطاع المضاربة .

ولا يعقل – فى أى اقتصاد – الوقوف ضد المضاربة ، فالمجتمع الاقتصادى فى حاجة إلى أسواق المال لتحقيق السيولة المطلوبة وللتعاقد الآجل على المواد والخامات والعملات اللازمة للإنتاج وكذلك لتيسير أشكال انتقال الملكية ، فليس من المعقول إذن منع كل أنواع المضاربة ولكنه من الممكن بل من الواجب التحكم فيها ، فالمضاربة تزدهر فى ظروف الركود ، وكلما حاولت السلطات النقدية (البنوك المركزية) تقليص حجم النقد المتداول فإن المضاربة ستمتص الأموال من قطاعى الإنتاج والاستهلاك على السواء ، وكما أنه إذا وفرت السلطات مزايا ضريبية للأرباح الرأسمالية على بيع الأوراق المالية فإن ذلك يعد تشجيعا وحافزا للمضاربة ، ولا غرابة أن تعلو الأصوات الاقتصادية (التى هزتها تنافسية وتفوق دول شرق آسيا) فى الولايات المتحدة مطالبة بفرض ضرائب تصل إلى ٩٥٪ على الأرباح الرأسمالية للأسهم فى حالة التصرف فيها بالبيع خلال عام من تاريخ شرائها مع تخفيض هذه النسبة بمقدار خمسة نقاط سنويا لتتلاشى الضريبة تماما بعد عشر سنوات مما يشجع الاستثمار طويل الأجل فى البورصة ويقوى موقف المنشئات الإنتاجية ويتحكم فى عملية المضاربة بحيث تتجه أسواق المال نحو المفهوم الاستثمارى وليس الجرى وراء الربح السريع ، فالأرباح الرأسمالية السريعة المتولدة من بيع وشراء الأوراق المالية – دون قيود – هى فى الحقيقة صورة من صور عشوائية الكسب ، حيث أنه من عيوب هذا النظام الذى يسمح بانتصار « المالية » على « الإنتاج » ، ويشجع الدخل غير المكتسب على الدخل المكتسب Unearned Income Over Earned Income هو فى النهاية خلق ما أسماه الاقتصادى كينز بالمستثمر العاطل Functionless Investor ، أى إيجاد هذا النوع من الملكية التى لا تتحمل أية مسئولية (ما جدوى الخصخصة إذن ؟) ! علاوة على الزيادة فى كم الأموال التى تتدفق على أسواق المضاربة تعنى بالضرورة زيادة الطلب على الأوراق المالية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها ، ومما يعنى بالتبعية فرضية

زيادة أسعار الفرص البديلة المتاحة فى القطاع الإنتاجى ، وهذا سيضع ضغوطا هائلة على منشئات الأعمال فى الاقتصاد الإنتاجى لمواكبة هذا الاتجاه وذلك بالمزايدة فى صرف الأرباح دون أخذ فى الاعتبار الاستثمار طويل ومتوسط الأجل .

لقد علمتنا تجارب التنمية فى العالم (وخاصة الدول حديثة التصنيع فى آسيا) أن أهم دور للدولة هو العمل على توظيف جزء هام من الموارد فى النشاط الإنتاجى ، فنحن أمام خيارين من الرأسمالية : رأسمالية ذات نزعة استهلاكية (أنجلو – أمريكان) حيث التوجه إلى تفضيل سياسات الأرباح قصيرة الأجل لإرضاء المساهمين والتنافس المبنى على أسعار البورصة ، ورأسمالية ذات نزعة إنتاجية (شرق آسيا) تسعى إلى تأكيد الاتجاهات طويلة المدى للاقتصاد القومى من خلال الاستثمار المباشر والتكنولوجيا الجديدة ، لدرجة أن حكومات اليابان ودول النمور شجعت – فى المراحل الأولى من التنمية – الإقتراض من خلال البنوك وليس من خلال طرح أسهم فى أسواق المال ووطدت العلاقة العضوية بين قطاعى الأعمال والبنوك وذلك لضمان تنفيذ السياسات طويلة المدى للدولة والتى لا تتحقق من خلال الاعتماد على سوق الأوراق المالية ، هذا الاتجاه اتبعته أيضا وبدرجة أقل ألمانيا وفرنسا فى الخمسينات والستينات .

أما الخلل الذى حدث فى قدرة الاقتصاد الأمريكى خلال فترة رئاسة ريجان (عصر الإزدهار المالى) فمرجعه أن الدولة أحدثت استقطابا فى المجتمع بتحويل الثروة من المقترض إلى المقرض ومن المبادرين والعاملين فى الاقتصاد الإنتاجى إلى المضاربين والسماسرة ، وكانت نتيجة تلك السياسة هى انخفاض تنافسية الولايات المتحدة وتدنى مستوى المعيشة وتمزق فى النسيج الاجتماعى ، فانخفاض الاستثمار فى قطاع الإنتاج هى السمة المشتركة فى الثمانينات للولايات المتحدة وبريطانيا (سياسة تاتشر) ، والأرقام لخير دليل على فشل تلك السياسة فدخل الفرد ومستوى المعيشة فى انجلترا هو الآن الأقل بين مجموعة الدول الغربية ، فبريطانيا تضم ربع فقراء أوروبا الغربية وخمس العاطلين بها ، أما متوسط الاستثمار فى الولايات المتحدة فكان فى الثمانينات الأكثر انخفاضا بين مجموعة الدول الصناعية حيث انخفض من ١٨٪ من الناتج القومى الكلى فى عام ١٩٨٠ إلى ١٣٪ فى عام ١٩٩١ (مجلة الإيكونومست) ، وخلال أربعين عاما (١٩٥٠ – ١٩٩٠) انخفضت حصة كل من بريطانيا والولايات المتحدة فى الصناعة العالمية إلى النصف !! .

إن المشكلة لا تكمن فى عدم مقدرة هذه الدول على بلورة أهداف اقتصادية بل كون أهداف السياسة الاقتصادية تعزز هيمنة « المالية » على « التصنيع » وهو ما يطلق عليه القاموس الاقتصادى « Paper Entrepreneuralism المبادرة من ورق » أى أرباح بدون إنتاج !! ولعل الأمثلة الأخيرة فى المكسيك وغيرها من دول أمريكا اللاتينية التى سارت على نهج هذه الفلسفة تعطينا عبرة تستحق الاعتبار !! .

١٧

اقتصايات المشروعات الصغيرة ومشكلاتها

تطوير القطاع الخاص والانتقال التدريجى إلى ديناميكية اقتصاديات السوق حيث يكون للقطاع الخاص - بدون حماية - الدور القيادى فى الحياة الاقتصادية يعد جوهر الإصلاح الاقتصادى المصرى .

فمن أهم تحديات المستقبل خلق ملايين فرص العمل الجديدة من خلال التوسع فى المشروعات الصغيرة والحرفية . وقد أثبتت هذه السياسة فاعلية كبيرة فى مصر من خلال برامج الصندوق الاجتماعى للتنمية .

ويعمل بقطاع المشروعات الصغيرة والحرفية حوالى ٦٥٪ من إجمالى القوى العاملة فى مصر ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٥٪ فى السنوات القليلة القادمة ، ويحقق القطاع الخاص جميعه بما فى ذلك القطاع الزراعى ما يقرب من ثلثى القيمة المضافة للاقتصاد القومى وحوالى ٥٣٪ إذا استبعدنا الناتج الزراعى ، ويحقق قطاع المشروعات الصغيرة ٨٠٪ من إجمالى القيمة المضافة من القطاع الخاص (٧٥٪ إذا استبعدنا الناتج الزراعى) ، كما أن قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية من غير النشاط الزراعى البحت يلعب دورا هاما فى التنمية الريفية ، ويقدم عونا كبيرا لمحدودى الدخل من الريفيين فى شمال وجنوب مصر كما أنه يحد من التفاوت فى الدخول بين أصحاب هذه المشروعات وأصحاب الأنشطة الزراعية مما يخلق مجتمعا أكثر عدلا فى ريف مصر .

---

* الأهـرام فى ٢١ / ٤ / ١٩٩٨ .

ومن خلال عشرات بل مئات المؤتمرات والأبحاث حول دور المشروعات الصغيرة ومن خلال أيضا العمل الميدانى الجاد لأجهزة الصندوق الاجتماعى للتنمية أمكن تحديد العوامل الداعمة لهذه المشروعات وسبل التغلب على المشكلات التى تحاصرها ، وتتمثل هذه العوامل فى « التمويل » ، « المكان الملائم » ، « التسويق » ، « الإدارة » ، « تنمية الموارد البشرية » و « التكنولوجيا » وأنا لا أريد فى هذه الورقة أن أخوض فيما سبق معالجته باستفاضة فى مناسبات أخرى ، وأود فى هذا المقام التركيز على الموضوعات التى لم تنل قدرا كافيا من تسليط الأضواء .

أولا : يمكن تقسيم الصناعات والمشروعات الصغيرة إلى ثلاثة أقسام ، القسم الأول يتمثل فى تلك المشروعات التى تخدم مباشرة الحيز الذى تعمل به سواء كان الحى فى المدينة أو مجموعة من القرى الصغيرة فى الريف ، وهذا القطاع من المشروعات هو الذى نال أكبر اهتمام فى مصر فى الآونة الأخيرة ، أما القسم الثانى فيتكون من المشروعات الصغيرة صناعية أو خدمية التى تمتد بنشاطها إلى مساحات أوسع بكثير من النوع الأول وقد تصل لتغطى مدن أو محافظات بأكملها وفى بعض الأحيان يصل نشاطها إلى كافة أرجاء القطر ، وهذا النوع من المشروعات الصغيرة يتميز بطبيعة نشاط لا تقدم عليه المشروعات المتوسطة والكبيرة ، بل هو مكمل لها سواء من حيث التكامل الأمامى أو الخلفى فى إمدادها بالمنتجات أو الخدمات الوسيطة – الصيانة والإصلاح على سبيل المثال – أو فى الحصول منها على الخامات والمواد الأولية ، والقسم الثالث من المشروعات الصغيرة يتمثل فى بعض الصناعات والخدمات المستجدة على الساحة الدولية والمحلية وهى برغم صغر حجمها تستعين بتكنولوجيا عالية ومتقدمة ، هذان النوعين الآخرين لم ينالا بعد القدر المناسب من الدراسة والاهتمام رغم أهميتهما البالغة فى اقتصاديات القرن الواحد والعشرين .

ثانيا : أن الاقتصاد العالمى الجديد المتميز بعوامل :

١ – الصناعة المتقدمة ذات الإنتاجية المرتفعة .

٢ – وقوة التكنولوجيا متمثلة فى قصر دورة حياة المنتجات .

٣ – وفى عالمية الأسواق ، يتجه نحو التجزئة molecularization أى تفتيت الوحدات الإنتاجية والخدمية إلى هياكل صغيرة ومحدودة تتميز بالقدرة على الإبداع والابتكار من خلال اللامركزية والاستقلالية فى اتخاذ القرار ، وهكذا يعود شعار « الصغير هو الجميل Small is beautiful » والذى رفعه منذ عشرات السنين الاقتصادى

Schumacher ، بعد التطور المذهل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتى سمحت لأول مرة للمنشئات الصغيرة منذ الثورة الصناعية الأولى ونظرية « إنتاج الحجم » ، أن تأخذ مكانها مرة أخرى (مثل الصناعات الحرفية قبل الثورة الصناعية) فى الريادة الاقتصادية وفى تحقيق التنافسية والإنتاجية العالية ، ولكن تبقى الإشكالية بل التناقض فى أنه بينما نتجه إلى الإنتاج الصغير لتوفير السلعة أو الخدمة فإننا نتجه إلى التسويق الكبير Mass market (سواء على المستوى المحلى أو العالمى) لتسويق هذه السلعة أو الخدمة .

أن هذه المعطيات تدفعنا – إذا أردنا لمصر اقتصادا حيويا فى القرن القادم – إلى دراسة طبيعة قطاع المشروعات الصغيرة المرتبط بالمشروعات الكبرى فى مصر (الصناعات والخدمات المغذية) وكذلك قطاع المشروعات الصغيرة المرتبط بتكنولوجيا متقدمة والموجه للسوق العالمى وليس فقط للسوق المصرى ، وهكذا ننتقل من مرحلة المشروعات الصغيرة الهادفة إلى امتصاص البطالة ومكافحة الفقر (القسم الأول) والتى لابد من استمرار الدعم لها لما تمثله من أهمية فى الاستقرار الاجتماعى والأمنى ، إلى مرحلة المشروعات الصغيرة الهادفة للاستخدامات التكنولوجية المتقدمة وغزو أسواق التصدير (القسم الثانى والثالث) لما تمثله على المدى الطويل من أهمية فى استمرارية التنمية ورفع مستوى معيشة المواطن المصرى .

ما هو العمل ؟ ما هى المقترحات والتوصيات لدعم مثل هذا النوع من المشروعات الصغيرة ؟

أولا :

تأسيس مجلس « سياسات المشروعات الصغيرة » على أن تتعاون الحكومة والصندوق الاجتماعى للتنمية وقطاع الأعمال فى تحمل المصاريف الضرورية لإدارة هذا المجلس ولجانه العاملة ، ونرى أن تكون واجبات هذا المجلس رسم السياسات لتحقيق الآتى :

١ – تسهيل وتنمية المشروعات الصغيرة المغذية أو ذات التكنولوجيا المتقدمة وتحفيز مؤسسيها على تطوير مشروعاتهم .

٢ – ربط مراكز الأبحاث والجامعات بالمشروعات الصغيرة وإدخال التقنيات الجديدة والمساعدة على تطبيقها .

٣ – تحديد معايير محددة للتأكد من جودة المنتجات والخدمات المقدمة من المشروعات الصغيرة .

٤ – تحسين ظروف العمل بالمشروعات الصغيرة .

٥ – منح التسهيلات لاستخدام المعدات الحديثة ، وترشيد الاتفاقات الخاصة بتوظيف تلك المعدات والتجهيزات .

٦ – تشجيع وتبنى الصناعات الريفية وإحداث الروابط اللازمة فى قطاع الزراعة (إنتاجا وتسويقا) .

٧ – تشجيع التعاقد من الباطن بين المشروعات الصغيرة من جانب والمشروعات الكبيرة والمتوسطة من جانب آخر وضبط شروط هذه التعاملات .

٨ – تطوير نظم التصدير وفتح أسواق جديدة بالخارج .

٩ – وضع آليات للربط بين المشروعات الصغيرة ومراكز التسويق الكبيرة .

١٠ – تأسيس صندوق للمشروعات الصغيرة لتفادى حالات التعثر والإفلاس .

١١ – تجميع ونشر المعلومات المتصلة بأنشطة المشروعات الصغيرة .

ثانيا :

تأسيس صندوق « للتنمية التكنولوجية للمشروعات الصغيرة » يتخصص فى المهام الآتية :

١ – مشاريع التحديث .

٢ – تسهيل تغيير نشاط الأعمال .

٣ – تشجيع الأنشطة التعاونية بين المشروعات الصغيرة وبعضها .

٤ – تدريب وإعادة تأهيل العمالة .

٥ – الاستثمار فى قطاع الأعمال الصغيرة لدعم المشروعات ذات التمويل الضعيف .

٦ – مساعدة المشروعات الصغيرة على بدء النشاط .

٧ – تأجير الآلات والمعدات للمشروعات الصغيرة .

٨ – جمع المعلومات الهامة اللازمة لقطاع الصناعات الصغيرة وفرزها وتصنيفها والتحقق منها والإنفاق على إجراء البحوث للصناعات الصغيرة .

وبوجه العموم يؤسس هذا الصندوق أساسا لضمان الحصول على التمويل اللازم « للتنمية التكنولوجية » ، ورفع كفاءة الإدارة وعمليات التحول إلى أنشطة أكثر تنافسية .

ثالثا :

تحويل بنك التنمية الصناعية إلى بنك متخصص فى تمويل الصناعات الصغيرة بحيث يلعب هذا البنك الدور الرئيسى فى تمويل نشاط الصناعات الصغيرة المغذية أو عالية التقنية ، ويمكن تحديد مهام هذا البنك على الوجه التالى :

١ - إعطاء تسهيلات وقبول ضمانات الدفع .

٢ - إجراء كافة الأعمال المصرفية والوكالة البنكية لقطاع الصناعات الصغيرة .

٣ - تدبير التمويل المطلوب من المؤسسات المالية الأخرى وسوق المال .

٤ - اقتراض وتعبئة المواد المالية من الداخل والخارج لتشغيلها فى الصناعات الصغيرة .

٥ - التعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ، ويمكن اعتبار البنك الذراع المالى للصندوق فى هذه النوعية من المشروعات .

رابعا :

١ - إنشاء منظمات غير حكومية للمشروعات الصغيرة ، على سبيل المثال « اتحاد للأعمال الصغيرة » و « معهد للمشروعات الصغيرة » ، « ومنظمة لترويج الأعمال الصغيرة » ، هذه المنظمات ستساهم بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية فى نشر والارتقاء بالمشروعات الصغيرة وذلك من خلال سياسة ترويجية متكاملة وبرامج تمويل نظامية ، وفى هذا الصدد فقد تم مؤخرا الاتفاق بين الصندوق الاجتماعى وهيئة إدارة الأعمال الصغيرة بالولايات المتحدة (فى إطار المشاركة المصرية الأمريكية) للاستفادة من الخبرة الأمريكية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرة وإدارة « شبكة من مراكز تنمية المشروعات الصغيرة » .

١٨

أمنيــات اقتصـادية

أولا : العمل على سد الفجوة بين الواردات والصادرات فى ميزاننا التجارى (والتى قاربت ٩ مليار دولار فى ١٩٩٥) ، فتصدير المواد الأولية والمنتجات الصناعية والزراعية التى لا تعتمد على « **مكون تكنولوجى** » هى فى النهاية عملية خاسرة ، حيث أن القوة الشرائية لهذا النوع من الصادرات انخفضت تدريجيا على مدار العقدين الماضيين بينما ارتفعت فى المقابل قيمة المعدات والمنتجات المعتمدة على مكون تكنولوجى والتى نقوم باستيرادها من الخارج ، فالزيادة فى القيمة المضافة تتحدد اليوم ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين بنسبة المكون التكنولوجى مما يتطلب أن تتوسع وتتنوع المنظومة الإنتاجية فى مصر فى إطار استراتيجية تكنولوجية مترابطة .

ثانيـا : ضرورة اعتماد المشروعات الاقتصادية الكبرى التى تم الاعلان عنها خلال وبعد المؤتمر الاقتصادى على جزء كبير من المكونات المحلية ، بحيث لا يتوجه تمويل هذه المشروعات من البنوك المصرية إلى شراء المعدات الاستثمارية بكاملها من الخارج دون فائدة مباشرة على الاقتصاد الوطنى .

ثالثـا : قانون الاسكان الجديد سيتيح للبنوك المصرية تمويل عمليات الاسكان على فترات زمنية تتراوح من ١٥ إلى ٢٥ عاما ، وسيؤدى تغيير التشريع إلى إحياء « **سوق الرهن العقارى** » القادر على تحريك المدخرات والأموال ، ودفع قطاعى المقاولات والعام والخاص لبناء حوالى نصف مليون شقة اقتصادية سنويا ، وما يترتب عن ذلك من آثار محفزة لباقى قطاعات الاقتصاد القومى ، وآثار اجتماعية فى امتصاص

---

* الأهــرام فى ٥ / ١ / ١٩٩٧ .

البطالة (نظرا أن قطاع البناء والتشييد هو القادر على تشغيل العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة) ، وإمكانية الحصول على سكن للشباب بأقساط مريحة .

رابعا : قيام « الحكم المحلى » بالمحافظات بطرح مشروعات للبنية الأساسية ويمكن تمويل هذه البرامج الاستثمارية من خلال سندات حكومية متحركة القيمة ومرتبطة بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة ، بحيث لا تسبب هذه المشروعات ضغطا على الموازنة ، كما يشترط فى جدوى تلك الاستثمارات الجديدة أن تكون قادرة بنفسها على الوفاء بالتزامات الاقتراض ، ويفضل التعاقد على إدارتها بعد إتمامها مع القطاع الخاص وعدم تحميل الدولة بأية زيادة فى الأجهزة الإدارية ومرتبات العاملين الجدد .

خامسا : تحويل الهيئات العامة (الكهرباء / النقل / الموانىء / الطرق / السكك الحديدية / التليفونات / البريد ... الخ) إلى شركات ، وفصل موازناتها عن ميزانية الدولة ، وتحرير إدارتها وتطبيق قانون قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ عليها تمهيدا لتوسيع قاعدة الملكية وضخ أموال جديدة وإطلاق مشروعات استثمارية جديدة خاصة بها .

سادسا: اتباع سياسات انتقائية فى التجارة الخارجية ، بمعنى أن مصر يحق لها بموجب الاتفاقيات الدولية (الجات) فرض قيود وتطبيق إجراءات رادعة على الدول التى نعانى معها من عجز فى الميزان التجارى ، وأن نطالب تلك الدول من خلال التفاوض سد الفجوة فى الميزان التجارى بمعدل سنوى يتراوح ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ ، وهذا ما تطبقه الولايات المتحدة فى سياستها التجارية مع العالم الخارجى ، كما يلزم الأمر تقوية الأجهزة المصرية الكاشفة للممارسات غير العادلة من قبل الدول الأخرى ومحاولات الإغراق من قبل شركاتها .

سابعا : تحقيق الاستقلال لصناديق التأمين الاجتماعى وإعطائها الفرصة لاستثمار أموالها فى إطار الخطة الخمسية وبرنامج الخصخصة ، وعلاوة على ما ستحدثه من حركة فى المحيط الاقتصادى فإن هذه السياسات ستمكن الصناديق وبمواردها الذاتية من تصحيح المعاشات النقدية بما يتلائم مع الارتفاع السنوى فى الأسعار (أى المحافظة على القوة الشرائية للمعاش وليس الرقم النقدى للمعاش) .

ثامنا : تخفيض نسب الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، وستتمكن الحكومة من خلال خفض نسب الضريبة وإحداث الرواج من تطبيق ضريبة القيمة المضافة (بدلا من ضريبة المبيعات) لمواجهة أى عجز فى الحصيلة .

تاسعا : المضى فى الإصلاح الإدارى لأجهزة الدولة بإشراك المواطنين فى مجالس إشرافية للمؤسسات البيروقراطية المتعاملة مع الجمهور ، واختيار قيادات جديدة لها من خارج المنظومة الحكومية من ذوى الاسم والسمعة المرموقة ، ورفع مستوى الموظف العام المادى والمعنوى ، وإعادة هيكلة الحكومة نفسها بدمج بعض الوزارات وإلغاء أو إنشاء إدارات جديدة بها بحيث يتلائم هيكل الحكومة – الذى لم يتغير منذ عشرات السنوات – مع المتغيرات المحلية والعالمية .

عاشرا : الشفافية الكاملة فى كافة المعاملات الاقتصادية وضرورة نشر سنويا إيرادات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة بالشركات المساهمة والعامة ونشر ما دفعوه من ضرائب ومقدار ثروتهم (شاملة الزوجة والأولاد القصر) وتطورها .

١٩

التحديات العشر
التى تواجه الاقتصاد المصرى

فى دراسة علمية استغرقت أربعة سنوات وشملت عشرة دول صناعية توصل فريق بحثى من جامعة هارفرد بقيادة البروفسور « مايكل بورتر » خبير الاستراتيجية العالمى إلى تحديد العناصر التى ترتكز عليها القدرة التنافسية لاقتصاد الدول وهى :

١ – منافسة محلية شديدة داخل الدولة نفسها .
٢ – قاعدة عريضة وقوية من الموردين المحليين .
٣ – وعى مرتفع ومتطلبات مستمرة للمستهلك المحلى .

وهكذا فإن « العالمية » تبدأ بخلق الظروف المحلية المواتية ، والاقتصاد المصرى لكى يحقق هذه الشروط يواجه مجموعة من التحديات سيؤدى التغلب عليها خلال السنوات القليلة القادمة إلى دخولنا القرن الواحد والعشرين ونحن فى قائمة دول الصناعة والتصدير ، ويمكن تصنيف هذه التحديات المترابطة والمتداخلة تحت العناوين العشر الآتية :

أولا : خطة واضحة للتنمية الاقتصادية :

تأخذ فى الاعتبار عدة أهداف قومية منها هدف الأمن القومى وهدف تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين وهدف استمرارية النمو ، أى الخطة التى تحدث التوازن الصعب بين العناصر الثلاث الخاصة « بالدفاع والاستهلاك والاستثمار » وعلينا أن نتوخى الحذر ولا نحاول تصوير التنمية الاقتصادية على أنها « الاستقلال الاقتصادى » أو التصنيع « أو الاحتفاظ

* الأهـرام فى ١٧ / ٦ / ١٩٩٤ .

بالأصول القديمة » ، فخطة التنمية الاقتصادية تتحدد أساسا ببلوغ عدد من « معطيات التحديث » مثل زيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة الحديثة وتطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، ومن السائد ترجمة خطة التنمية بمجموعة من الأهداف الثانوية الأخرى مثل عدد المواطنين تحت حد الفقر ، والحد الأدنى للاستهلاك والحد الأقصى للبطالة وتوزيع الدخل وأشكال الاستهلاك والتنوع فى الاقتصاد القومى ، وعلى سياسات الخطة محاولة « إحداث واستمرار » معدلات عالية من النمو دون معدلات مرتفعة من التضخم ، كما عليها أن تحدث التوازن الدقيق بين مزايا الاندماج فى الاقتصاد العالمى وبين مخاطر هذا الانفتاح على إمكانات الصناعة الوطنية .

ثانيا : تشكيلة الإنتاج المصرى :

أصبح من الضرورى تقييم الصناعة المصرية وتشكيلة إنتاجها ليس فقط على أساس المزايا النسبية لعوامل الإنتاج التقليدية (الأرض / العمالة / رأس المال) ولكن على المزايا التنافسية المبنية على المعرفة والتكنولوجيا ، فلم يعد بإمكان المزايا النسبية تحقيق قدرات تنافسية بالمعدلات التى عرفت فى الستينات والسبعينات ، حيث تتشكل أسس المنافسة تدريجيا من عمليات خلق واستيعاب المعرفة .

وعند إعداد خريطة للصناعة المصرية علينا أن نضع فى اعتبارنا مجموعة الحقائق التى ترسخت فى نهاية هذا القرن ، وأهمها أن الاقتصاد العالمى هو اقتصاداً عالميا عابرا للحدود ، فقد أصبح الاستثمار يتعدى الحدود الجغرافية والسياسية وأسواق المال تنظمها شبكة معلومات نشطة ودقيقة على مدار اليوم ، واكتسب عنصر البيئة بعدا عالميا ، كما صار التغيير والتطور فى التكنولوجيا والإدارة هو العنصر الحاسم فى معركة الإنتاج على المستوى العالمى ، وعلى أجندة الصناعة المصرية أن تحدد أولا : الصناعات ذات الميزة النسبية فى عوامل الإنتاج الأساسية وهذا المحور هو نقطة البداية ولكنه لا يضمن الاستمرار أو التقدم ، فهذه الصناعات يجب أن تتحول إلى مرحلة الابتكار دون المرور بمرحلة الاستثمار ، وهذا بالتالى يجعل الاختيار محكوما بمجموعة الصناعات التى لا تعتمد اعتمادا كبيرا على اقتصاديات الحجم (الصناعات الجلدية – النسيجية – الأثاث – الغذائية – الصناعات التعاقدية) ، ثم تنتقل الأجندة بعد ذلك إلى تحديد الصناعات كثيفة الاستثمار التى يمكنها الاستمرار والتحول إلى الابتكار من خلال الحصول على أفضل تكنولوجيا متاحة ، يلى ذلك تحديد الصناعات التى يتعين دخولها من خلال تحالفات عالمية لإمكان توفير أساليب الاستثمار والإدارة والتسويق العالمية .

ثالثا : البطـالة :

يندهش الكثير عندما يعلم أن اليابان – وهى القوة الاقتصادية الكبرى – لم يكن لديها خلال الخمسين سنة الماضية سياسة اقتصادية بمعنى الكلمة ، بل أن الحيرة تنتاب الآن القيادات السياسية اليابانية المختلفة فى وضع لأول مرة سياسة اقتصادية حديثة لا تتمشى مع الحكمة التقليدية اليابانية ، فاليابان وعلى امتداد الفترة منذ الحرب العالمية الثانية اتبعت أساسا « سياسة اجتماعية » نبعت منها التوجهات الاقتصادية ، فالفرد والمجتمع اليابانيين كانا هما الهدف ، ومصر بالذات لا يمكن أن تضع مشكلة تشغيل الملايين من العاطلين وطالبى العمل الجدد فى مرتبة ثانوية ، بل هى أهم التحديات ليس أمام واضعى السياست الاقتصادية فقط بل أمام المجتمع بأسره ، وهى تتطلب حلولا غير تقليدية وتنازلات عن متطلبات الفكر الاقتصادى الكلاسيكى ، ويأتى التوسع وتشجيع مشروعات الخدمات فى مقدمة السياسات لامتصاص البطالة يليها الصناعات الصغيرة والحرفية ، وسيكون للتكنولوجيات الجديدة تأثيرا على أنماط الأعمال والمهارات المطلوبة من القوى العاملة حيث سيتم إلغاء كثير من المهن وخلق مهن أخرى فى مجالات جديدة وخاصة فى قطاع الخدمات الذى سيستمر فى التوسع لاستيعاب النمو المتوقع فى القوى العاملة ، ولكن التحول إلى مجتمع الاتصالات والمعلومات سوف يتطلب مجموعة لم يسبق لها مثيل من المهن والمهارات ، ولا يجوز بالتالى مقاومة التكنولوجيات الجديدة لأن ذلك سيؤدى على المدى الطويل إلى تدهور الصناعة المحلية وقدرتنا على المنافسة أى زيادة البطالة !!

رابعا : التخصصية :

نحن أمام عنصرين لا يمكن تجاهلهما فى برنامج التخصصية : عنصر الإدارة المصرية وعنصر الرأسمالية المصرية ، فلن تجدى مجرد نقل ملكية المصانع من الدولة إلى الأفراد لأن العنصر الحاسم فى التنمية هو « الإدارة » ، كما يجب أن ندرك أن الرأسمالية الصناعية المصرية مازالت حديثة ولم تحدث بعد تراكمات رأسمالية عالية ، وبالتالى فإن الإسراع فى تخصيص منشئات الصناعة سيكون لصالح الرأسمالية العالمية وليس المصرية ، أن رأس المال الأجنبى مطلوب وخاصة فى مجال التكنولوجيا والخبرات الإدارية وفى فتح أسواق خارجية ولكن بالقدر الذى لا يقضى على الرأسمالية المصرية فى المهد ! أن تركيز حوار التخصيصية حول « إشكالية الإدارة » سينقلنا من الأيديولوجيا إلى الواقع العملى حيث سيتم قياس مزايا وعيوب التخصصية فى كل حالة بمقاييس الإدارة الجيدة ، ويرى بعض الاقتصاديين أن برنامج التخصصية يجب أن يتجه أولا إلى فك الاحتكارات العامة فى مجالات شبكات التوزيع والنقل والمواصلات والطيران والكهرباء والغاز وخدمات البريد وغيرها وتحويلها للقطاع الخاص (وهو أقدر فى هذه الحالة على إدارتها بشرط عدم وجود احتكار) وذلك قبل عرض المشروعات الصناعية الكبيرة ، كما أن تحقيق نتائج ملموسة وسريعة فى هذه القطاعات

الخدمية عند تخصيصها سيخلق الثقة لدى الجمهور فى عملية التخصصية برمتها ويحيى بالتالى تعاملات سوق المال بسرعة مما لا يتوافر بنفس القدر فى حالة الصناعة .

خامسا : التشريعات المساندة لاقتصاد السوق :

تتطلب المرحلة القادمة من عمليات الإصلاح الاقتصادى فهما متعمقا لآليات اقتصاد السوق ، لما تقتضيه هذه المرحلة من ضوابط وتشريعات جديدة تؤمن الانتقال السليم نحو الرأسمالية ، وتقى الاقتصاد المصرى من سلبيات التجربة والتى قد تؤدى عواقبها إلى تعثر الإصلاح برمته ، وتأتى ضوابط منع الاحتكار وحماية المنافسة فى مقدمة تلك التشريعات ، وتتعدد التشريعات لتشمل حماية المستهلك ، وحماية المساهم الصغير ، والممارسات غير المشروعة بالبورصة ، ونسب مشاركة الأجانب والشركات العالمية فى المشروعات المصرية ، وتيسير شروط تصفية النشاط ، وحماية حقوق الابتكار والملكية الفردية ، والجرائم الاقتصادية ... الخ .

سادسا : الكيان الاقتصادى للحكم المحلى :

أن الدور والمسئولية فى النهوض بمستوى معيشة الأفراد يقعان أساسا على القطاع الخاص والحكم المحلى ، وهما وجهان لنفس العملة فى عملية التنمية الحديثة ، فاقتصاد السوق يقوم على دعامتين أساسيتين « القطاع الخاص والنظام اللامركزى للحكم المحلى » ولا يمكن بالتالى أن تتحقق كفاءة وفاعيلة لدور القطاع الخاص فى التنمية دون تطوير لنظام الحكم المحلى من خلال تحقيق اللامركزية بالاستقلالية عن مؤسسات الحكم المركزى بما يشمل قطاعات التعليم والصحة وبعض أنواع الضرائب والاعفاءات كذلك فى مجالات خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحى .

سابعا : المؤسسات الوسيطة بين الدولة والسوق :

دور الدولة جوهرى فى تنشيط واستمرار التنمية الاقتصادية ، وهذا الدور يتضمن اتباع سياسة صناعية انتقائية لصالح المشروعات التى تعانى من ارتفاع تكلفة البدء ولصالح مشروعات التصدير ولصالح المشروعات التى تؤدى إلى خلق صناعات أخرى ، والقضية التى نواجهها ليست أمرا مبسطا يضع « السوق » فى مواجهة « الدولة » ، ولكنها قضية بعث « المؤسسات الوسيطة » التى يؤدى غيابها إلى قيام خلل فى مكونات النظام الاقتصادى بحيث تقودنا التبادليات بين هذه المؤسسات إلى التصرف بأسلوب جماعى رشيد ، فالاقتصاد الذى يلائم مصر هو « اقتصاد مؤسسى » مبنى على التوازن بين المؤسسات ، وتعتبر السوق إحدى هذه

المؤسسات وسيكون لها دور واضح وهام فى هذا الاقتصاد المؤسسى يوازيه أيضا قدر من التخطيط . فالاقتصاديات المؤسسية تنظر إلى الاقتصاد نظرة أشمل من مجرد كونه آليات للسوق .

ثامنا : بنية الاتصالات والمعلومات :

تشتد المنافسة فى التكنولوجيا لأن الرهان ليس فقط على الناحية الاقتصادية ولكنه أيضا سياسيا واستراتيجيا وبدأ يبرز نظام دولى جديد فى العلم والتكنولوجيا من شأنه إعادة تقسيم كعكة الاقتصاد العالمى وبمقتضاه صار الاختراع والابتكار والإبداع هم الأسلحة الرئيسية للريادة الاقتصادية ، وصارت المعرفة هى التى تحرك الاقتصاد وليس الاقتصاد هو الذى يحرك المعرفة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال « بنية الكترونية » للدولة وهى نظام الاتصالات والمعلومات بها الذى يربط أجهزتها ومؤسساتها المختلفة كما يربطها بالعالم الخارجى وبنوك المعلومات الدولية ، وهو ما أصطلح على تسميته « بالطرق السريعة الفائقة » حيث تقوم شبكة الاتصالات والمعلومات بأى دولة بمقام شبكات الطرق السريعة فى عصر الثورة الصناعية ، وتمثل بالتالى « الجهاز العصبى الالكترونى » لاقتصاد القرن الواحد والعشرين .

تاسعا : التجارة الدولية والتصدير :

لا يمكن اتباع نموذج دول شرق آسيا فى استراتيجيتها الأولية ذات التوجه التصديرى نظرا أنها تمت فى ظل ثوابت عالمية فى الستينات ، بينما سيناريوهات التبادل التجارى تأخذ حاليا أشكالا مختلفة ومتضاربة متمثلة فى دور اتفاقية الجات وتزايد نصيب منتجات الصناعة التحويلية فى الصادرات العالمية وذلك يعنى تراجع كافة الصادرات الأخرى وأن المستقبل هو لمنتجات الصناعة التحويلية وبالذات تلك المعتمدة على التكنولوجيا وهى منتجات ذات قيمة مضافة عالية ، ويلزم ذلك أن تزيد قدرة مهندسينا فى مجال « التصميم الصناعى » وهى خبرة غير متوفرة لدينا حتى الآن بالإضافة أيضا إلى « تصميم الملابس » ، حتى تأخذ صادرتنا من المنتجات المصنعة والنسيجية نصيبا متزايدا فى الصادرات العالمية ، كما أن مصر يمكن أن تلعب دورا هاما فى التجارة العالمية للمنتجات اللينة لتوافر الموارد البشرية المؤهلة فى هذا المجال ، وتقتضى العوامل المستجدة فى التجارة الدولية عقد اتفاقات جديدة مع التكتلات العالمية وتحالفات استراتيجية مع الشركات العالمية وبالذات شركات التسويق والتوزيع الكبرى ، ودراسة امكانية المشاركة على أرض دول التكتلات لإمكان التغلب على الحماية بها .

عاشراً : نخبة الإدارة :

لم يشهد تاريخ البشرية تطورا لشكل مؤسسى بالسرعة التى نمت بها مؤسسة الإدارة فى العالم الحديث ، ففى أقل من مائة وخمسين عاما غيرت « الإدارة » من النسيج الاجتماعى والاقتصادى للعالم بما لم تغيره أية مؤسسة من قبل ، فهى قد خلقت نمطا عالميا للاقتصاد ووضعت قواعدا حديدة للدول التى تريد المشاركة فيه ، هذه هى حقيقة التسعينات فنحن نعيش فى عصر « رأسمالية الإدارة » وعلينا الآن فى مصر ، أن نتحرك من خلال مؤسسات جديدة ومواقف ومفاهيم جديدة تهيأ لنا مقدرة التفاوض بندية مع نظرائنا من قيادات الأعمال فى العالم ، فعصر الدعم والحماية الجمركية بدا يتلاشى تدريجيا ، وتنتقل الحكومة من موقف التحكم إلى موقف المساندة ، مما يدفع قطاع الأعمال إلى الاعتماد على الذات بدلا من التبعية ، ومن ثم فإن الإدارة المصرية تواجه تحديا هائلا فى إعادة تشكيل عقليتها وإعادة توجيه عملياتها لتواكب فكر وديناميكية السوق العالمى .

إن الإدارة هى ممارسة لنشاط فكرى عالى المستوى ، والمواجهة بين قيادات الأعمال فى العالم هى فى المقام الأول « مواجهة بين قدرات ثقافية » ، فالذين يديرون المنشئات يتسمون بالمهارة والحذق فى إدراك القضايا المعقدة وتحليل المشاكل ومناولة الأفكار وتقييم الحلول ، وبالتالى فإن إدارة الأعمال فى مصر يجب أن تسند إلى النخبة المتميزة فى المجتمع ومن المصريين العاملين بالخارج ، وعلى نظامنا التعليمى والاجتماعى أن يؤمن ضخ أحسن العقول المصرية فى قطاع الأعمال والقطاع الحكومى على السواء وهو بالقطع ما سيسمح بالقضاء على ترهل البيروقراطية .

٢٠

التصدير وهيكل الصناعة وحركة التجارة الدولية

ما هو الإنتاج المصرى المستهدف ؟ ماذا نصدر وإلى أين نصدر ؟ كيف نتغلب على العجز فى الميزان التجارى ؟ ولماذا لم ترتفع أرقام الصادرات المصرية بالرغم من كل الإجراءات التى اتخذتها الدولة لتشجيع التصدير وبالرغم من إنشاء مجلس أعلى للتصدير وانعقاد عدة مؤتمرات للتصدير ؟

هذه الأسئلة مطروحة على ساحة العمل الاقتصادى المصرى منذ عدة سنوات دون أن تنال إجابات علمية شافية نظرا لأننا نتناول فى الرد عليها أساليب التصدير من إجراءات وتيسيرات دون أن نتطرق للمهمة الشاقة المتعلقة باستراتيجيات التصدير وهيكل الصناعة المرتبط بها فى ظل الطابع الديناميكى للتجارة الدولية .

ومما لا شك فيه فإن التيسيرات التى وفرتها الحكومة للمصدرين ورفع الكثير من المعوقات خلال السنوات الماضية علاوة على المعاملة المتميزة للتصدير بالنسبة للضرائب وغيرها هى خطوات ضرورية لخلق مناخ ملائم لممارسة هذا النشاط الحيوى ولكنها فى حد ذاتها غير كافية ما لم يصاحبها تحديد لخريطة صناعية وطنية تحدد التركيبة الصناعية المثلى لمصر لتتوائم مع معطيات التقسيم الجديد للعمل الدولى وحركة التجارة الدولية المنبثقة عنه .

نحن بحاجة إذن إلى استراتيجية للصناعة المصرية تأخذ المتغيرات العالمية فى الحساب وتتوافق مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد المصرى ، ولنسميها سياسة صناعية أو برنامج

* قضية الإنتاج « الورقة الأولى فى ملف التصدير » - الأهـرام فى ١١ / ٢ / ١٩٩٤ .

للمنافسة أو أجندة للتصدير ، وهى أيا كانت التسمية ستمثل دور مصر الصناعى من خلال رؤية لاقتصاد العالم فى مدخل الألفية الثالثة .

هناك عدة اعتبارات لا يمكن التغاضى عنها عند الإعداد لأجندة التصدير ، وهى تلك الاعتبارات المتعلقة بالتخصص الصناعى فى العالم وعلاقته بحركة التجارة الدولية ، وأهمها :

أولا : ازدياد نصيب منتجات الصناعة التحويلية فى الصادرات العالمية لتصل إلى متوسط ٧٥٪ من صادرات الدول الصناعية المتقدمة (٨٧٪ من صادرات ألمانيا – ٩٦٪ من صادرات اليابان – ٧٠٪ الولايات المتحدة – ٤٩٪ الهند – ٩٢٪ كوريا الجنوبية – ٣٥٪ البرازيل) ، وذلك يعنى تراجع كافة الصادرات الأخرى أمام صادرات المنتجات المصنعة "Manufactured Goods" وأن المستقبل هو لمنتجات الصناعة التحويلية .

ثانيا : تنقسم الصناعة التحويلية إلى ثلاث مجموعات :

١ – منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية "Ricardian Goods" وحركة التجارة لهذا النوع من المنتجات غالبا ما يكون من الدول النامية إلى الدول الصناعية ، وهى منتجات أصبحت ذات قيمة مضافة منخفضة .

٢ – منتجات تعتمد على التكنولوجيات المتاحة فى السوق العالمى "H-O Goods" وهى أما منتجات كثيفة رأس المال أو منتجات صناعة كثيفة العمالة ، وهى منتجات ذات قيمة مضافة متوسطة .

٣ – منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة "Product Cycle Goods" التى تمتلكها الشركات العالمية الكبرى ، وهى منتجات ذات قيمة مضافة عالية .

ومن الطبيعى أن تتجه الدول إلى تعظيم صادراتها من هذا النوع الأخير من المنتجات ، فنرى أن نصيبها فى عام ١٩٨٥ فى الدول حديثة التصنيع "MIC" (الجيل الأول : كوريا – المكسيك – سنغافورة – البرازيل) يصل إلى ٣١٪ من جملة الصادرات الصناعية بينما ينخفض نصيب المنتجات المعتمدة على الموارد إلى ٧,٤٪ ، أما الفرق فهو ٦١,٦٪ فيتحدد كنصيب للنوع الثانى من المنتجات "H-O Goods" مما يؤكد أن هذا النوع من المنتجات وبالرغم من قيمته المضافة الأقل من النوع الثالث ما زال يحتفظ بنصيب عال فى حركة التجارة الدولية ، إلا أنه من المنتظر فى المستقبل أن يتراجع أمام المنتجات المبنية على المعرفة ، وقد زادت

بالفعل الصادرات العالمية المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والمعروفة باسم « منتجات دورة المنتج » ستة أضعاف فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥ لتصل إلى ٩١ بليون دولار !

ثالثــا : تتجه الاقتصاديات المتقدمة لزيادة صادراتها إلى التخصص فى الصناعات عالية النمو "High growth" وتنسحب من الصناعات منخفضة النمو "Low growth" فاليابان على سبيل المثال زادت نسبة صناعاتها سريعة النمو إلى ١٥٧٪ فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٦ بينما انخفضت بصناعاتها بطيئة النمو إلى ٧٠٪ مما كانت عليه فى عام ١٩٧٣ ، وانخفضت أيضا صناعاتها كثيفة العمالة إلى ٥٦٪ مما كانت عليه فى نفس السنة ، بينما ارتفعت الصناعات كثيفة رأس المال إلى ١١٤٪ .

رابعـا : بروز ظاهرة التجارة الدولية فى المنتجات المتماثلة وهى تعتمد على الاختلاف فى النوع الواحد من المنتجات والناجم عن اقتصاديات الحجم والظروف الموسمية وتكاليف الشحن "INTRATRADE" ويمثل هذا النوع الجديد من التجارة فى المنتاجات المصنعة حوالى ٤٣٪ من إجمالى تجارة الدول المتقدمة (٢٢ دولة) و ٢٩٪ من تجارة الدولة حديثة التصنيع (٦ دول) و ١٣٪ من الجيل الثانى للدول حديثة التصنيع (٩ دول) و ١١٪ للاقتصاديات النامية (١٠ دول) ، والغريب أن هذا النوع الجديد من التجارة العالمية يعتمد أيضا على اختلاف مستويات الجودة للمنتجات المتماثلة ، بمعنى أن دولة تصدر المنتج س إلى دولة أخرى بسعر ص وتستورد منها نفس المنتج س ١ (أقل جودة) بسعر أقل من ص ١ ، وبالطبع هذا النوع من التجارة يلبى احتياجات طبقات مختلفة فى كل من البلدين (على سبيل المثال سويسرا تصدر لليابان ساعات مرتفعة السعر وتستورد منها ساعات منخفضة السعر) ، ومن بين ٩٠ صناعة تم حصرها ودراستها على مستوى العالم وجد أن ٦٧ صناعة منها تشاهد زيادة مطردة فى تجارة المنتجات المتماثلة وعلى رأسها الصناعات الدوائية والالكترونيات والساعات ولعب الأطفال .

وهذا الاتجاه المتنامى فى التجارة الدولية يخالف النظرية الكلاسيكية والتى تفترض أن التجارة بين الدول تتم على أساس تبادل المنتجات مختلفة نتيجة اختلاف عوامل الإنتاج والمزايا النسبية .

خامسا : مكون القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية "Composition of MVA" متنوع فى الدول المتقدمة وموزع على ٢٨ صناعة ، بينما هذا المكون محدود فى الدول النامية

ويتركز فى خمسة صناعات أساسية (الغذائية / المشروبات / الدخان / النسيج / البترول) ، وبالطبع هذا يشكل خطرا على الدول التى تعتمد على التركيز فى صناعاتها فى حالة حدوث هزات فى الصناعات التى تعتمد عليها صادراتها (النسيج والبترول مثال حى فى الوقت الراهن) .

سادسا : رأس المال كان أهم عامل فى الإنتاج فى عام ١٩٧٠ ومنذ عام ١٩٨٥ حلت العمالة الماهرة محل رأس المال المادى كأهم محدد لصافى التجارة Net Trade ، مما يعنى أنه فى الاقتصاد العالمى الجديد صارت المعرفة هى المحور الرئيسى للإنتاج والتجارة وأن رأس المال البشرى هو العمود الفقرى لهذا المحور ، ورغم أن العمالة نصف الماهرة هى أقل أهمية من رأس المال والعمالة الماهرة إلا أنها منبع رئيسى للميزة النسبية فى بعض الصناعات مثل المنتجات الجلدية والأحذية والأدوات المنزلية والأثاث والملابس والمنسوجات .

سابعا : لا يمكن اتباع نموذج نمور شرق آسيا فى استراتيجيتها الأولية ذات التوجه التصديرى نظرا أنها تمت فى ظل ثوابت عالمية فى الستينات ، بينما سيناريوهات التبادل التجارى تأخذ حاليا أشكالا مختلفة ومتضاربة متمثلة فى دور اتفاقية الجات وتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية العالمية وتعاظم التجارة الموجهة Managed Trade .

ثامنا : هناك سيناريوهات لاستراتيجيات الصناعة منها :

١ – استراتيجية الدفعة الكبرى "Big Push" وتعتمد على تدخل كبير من الدولة لتحقيق برنامج التنمية مثلما تم فى عصر محمد على وثورة يوليو .

٢ – استراتيجية النمو الصناعى المتوازن "Balanced growth" وهى من شأنها خلق توسع متوازن فى قطاعات الصناعة المختلفة وإحداث الربط المطلوب بينها .

٣ – استراتيجية النمو الصناعى غير المتوازن "Unbalanced growth" وهى الأكثر قبولا فى المرحلة الراهنة فى الدول التى تطبق الإصلاح الاقتصادى وتركز على الصناعات ذات الميزة النسبية العالية والتى تكون ركيزة للتصدير والمنافسة فى السوق العالمى .

٢١

المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى : متطلبات ومحددات الخصخصة

أهم تحدى يواجه برنامج الحكومة فى المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى هو تنفيذ برنامج الخصخصة بنجاح وتعظيم دور القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى والارتفاع بنسبة مشاركته فى الناتج الإجمالى القومى .

ولقد ترددت تساؤلات فى الأونة الأخيرة فى مصر عن مدى أهمية الخصخصة فى عملية الإصلاح ، وهل هى نعمة أم نقمة ، ولماذا برز مفهوم الخصخصة فى الثمانينات بالذات بينما تبنت سياسات الدولة عامة فى الخمسينات والستينات فكر الاعتماد على الاستثمار العام ، وهل هى مجرد مطلب من المؤسسات الدولية التى تمارس فيها الدول الرأسمالية حق السيادة ، أن هذه التساؤلات تغفل الأخذ فى الاعتبار « **الخاصية المتغيرة لعملية التصنيع** » والتطور الذى حدث فى كافة العمليات الإنتاجية والخدمية نتيجة المعدلات المذهلة من الابتكارات التكنولوجية وما نجم عنها من اقتصاد عالمى جديد تذوب فيه الحدود الجغرافية والسياسية ، مما يتطلب أشكالا تنظيمية مختلفة وتفرض انماطا فى سرعة اتخاذ القرار والحركة والتغيير لن تتوفر بأى حال من الأحوال لدى القطاعين الحكومى والعام ، كما يتضح عدم امكانية أية دولة فى المرحلة المقبلة من ملاحقة متطلبات مواطنيها مما سيدعو إلى المزيد من الاعتماد على الاستثمار الخاص .

أن الخصخصة حتمية إذن فى هذه المرحلة من تاريخ الصناعة التى تتميز بهياكل الإنتاج المرنة والاستثمارات المستمرة المطلوبة لملاحقة متطلبات المواطنين المتزايدة .

---

* الأهـرام فى ٢٦ / ٧ / ١٩٩٤ .

وتحاصر الخصخصة فى مصر مجموعة من المحددات لعل أهمها :

أولا : ما زال هناك التباس حول مفهوم الخصخصة !؟ فالتفسيرات المتعددة على الساحة المصرية تتشكل حسب رؤية أصحاب المصالح المختلفة فى المجتمع ، إلا أن التعريف المقبول والمعترف به علميا هو الذى يفرق بين « **توفير** » Provision **الخدمة** و « **إنتاج** » Productionالخدمة (أو المنتج بالطبع) ، ومن هنا يتحدد السؤال عن الخصخصة كالآتى : هل دور الدولة فى القرار السياسى لتوفير الخدمة للمواطنين أم فى العمل الإدارى لإنتاج هذه الخدمة ؟ إن « التوفير » هى مهمة منفصلة تشمل وضع السياسات واتخاذ القرارات والشراء والتنظيم والدعم ، أما الإنتاج فيعنى التشغيل والتسليم والبيع والإدارة ، أن كل هذه المهام يمكن تقسيمها بحيث تخصخص منفردة أو مجتمعة ، ومثال على ذلك : فالحكومة يمكنها أن تغير برنامجها فى بناء المساكن الشعبية بترك هذا العمل للقطاع الخاص بينما تتولى هى دعم فروق الإيجار لمحدودى الدخل .

ثانيا : أننا لم نستكشف بعد كل بدائل وأبعاد الخصخصة ، فالخصخصة كما هى معروفة فى العالم اليوم تأخذ ثلاثة أشكال :

١ - بيع الأصول .
٢ - تطوير البنية الأساسية بواسطة القطاع الخاص .
٣ - تعاقدات الإدارة .

وإذا كانت المؤسسات الدولية فى مفاوضاتها معنا تركز على الشكل الأول فقط وهو بيع الأصول فليس هناك ما يمنع الحكومة من الاعلان والسير قدما فى برنامج منفصل وموازى للبرنامج المتفق عليه مع البنك الدولى يركز على الأشكال الأخرى للخصخصة ، بل أن نجاح مثل هذه الخطوة قد يدفع المؤسسات الدولية إلى تغيير موقفها الراهن والموافقة على برنامج جديد يتضمن البدائل المختلفة للخصخصة ، فمصلحة مصر هى الفيصل حيث أننا سنعانى فى بداية القرن القادم من « **فجوة فى البنية الأساسية** » ناجمة عن تقادم البنية الحالية والتطور التكنولوجى الرهيب فى هذا المجال ، ولن يكفى الاستثمار العام - إلا إذا رفعنا الضرائب بنسب كبيرة - لتمويل المشروعات الجديدة فى الطرق والمطارات والاتصالات مما يفرض من الآن دخول الاستثمار الخاص فى هذا المجال ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عدة وسائل مثل قيام القطاع الخاص بالبناء والملكية والتأجير للدولة Built - Own - Transfer أو قيام القطاع الخاص بالبناء والملكية والتشغيل لحساب الدولة وتحت إشرافها - Built

Own - Operate ، والشكل الثالث للخصخصة هو التعاقد مع مؤسسات مصرية أو عربية أو أجنبية أو مشتركة لإدارة مرفق ما ، مثلما فعلت إندونيسيا فى التعاقد على إدارة مصلحة الجمارك مع مؤسسة سويسرية متخصصة ، وكان لزيادة كفاءة وفاعلية العمل فى هذا المرفق أن انخفضت تكلفة المصدر أو المستورد الأندونيسيى (لا نتحدث هنا عن الرسوم المفروضة من الدولة بل على التكاليف من نولون وخدمات وخلافه ..) بحوالى ٢٥٪ فى أقل من ثلاثة شهور من تاريخ إبرام الحكومة لهذا التعاقد !

ثالثا : أن هدف الخصخصة هو جذب « **إدارة ديناميكية جديدة** » تعرف أصول اللعبة الدولية وتنقل مصر إلى حلبة المنافسة العالمية ، ولكن كيف يتأتى ذلك والقطاعين العام والخاص المصرى على السواء يعانيان من تدنى فى الكفاءات الإدارية وبالذات فى مجالات جديدة مثل الإدارة فى إطار عالمى وإدارة الموارد البشرية وإدارة التكنولوجيا ناهينا عن الكفاءات المطلوبة فى التسويق والمالية ؟! إن هذه الأشكالية لا تهدد فقط مسار الخصخصة ولكنها ستعرقل أيضا إمكانيات التحول إلى اقتصاد السوق ، ومن هنا فلا مفر من محاولة جذب أحسن العناصر المصرية بالخارج والداخل وكسر قيود اللوائح الحالية التى تحدد مرتبات رؤساء ومديرى الشركات القابضة والتابعة وترك هذه المرتبات والحوافز والبدلات والمكافأت دون حدود قصوى لتتشكل طبقا لظروف وأوضاع كل منشأة .

رابعا :عندما يتخذ قرار سياسى بالخصخصة فى دولة صناعية فإن الأسئلة الرئيسية تدور حول المعطيات المالية مثل إيجاد بنك الاستثمار الملائم والتقييم السليم للأصول والاستخدام الأمثل للتسهيلات المتوفرة فى سوق مالى منظم ومتطور ، أما ملكية الأصول فتأتى فى الدرجة الثانية من الأهمية ، بينما السؤال الرئيسى فى البلاد النامية هو لمن سيسمح بتملك الأصول ، ولا شك أن الرد على هذا السؤال يحمل فى طياته العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ، ومن هنا ضرورة حسم هذا الموضوع ، فلا يمكن أن نتصور أن مصر التى تحارب منذ عشرين عاماً (قانون الاستثمار الأول فى عام ١٩٧٤) من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية تأتى اليوم لتشكك فى هذا النوع من الاستثمار ، بإمكاننا تحديد شروط للتملك الأجنبى (نسب لا يمكن تعديها حسب نوع الصناعة ، السهم الذهبى للحكومة ...الخ) . ولكن رفض الاستثمار الأجنبى من خلال مفهوم خاطىء للوطنية سيعنى حرمان مصر من التكنولوجيا والإدارة والأسواق العالمية علاوة على تهميش لدورها فى الاقتصاد العالمى ! (٥٠٪ من صادرات النمور تتم من خلال الشركات العالمية الكبرى) .

خامسا : محدد هام : وهو المناخ الاقتصادى العام ، ففى الدول الصناعية تنتقل المنشأة من الدولة إلى القطاع الخاص فى إطار محدد مسبقا من حيث العلاقات القانونية والتنافسية ، بينما يلزم عندنا تهيئة الأطر التشريعية الجديدة مثل قوانين منع الاحتكار وحماية المنافسة والعمل والتأمين ضد البطالة وتعويضات فصل العاملين ، ولا يمكن إصدار مثل هذه القوانين دون مناقشة وموافقة جميع الأطراف وأهمها نقابات العمال ، والتى لن تنجح عملية الخصخصة وهى فى معزل عنها وبدون مشاركتها الكاملة .

أن نسب الضرائب العالية فى مصر الآن تعتبر معوق أساسى للخصخصة علاوة على نظام الفحص الضريبى الطويل والمعقد المتبع حاليا ، كما أن الخصخصة لن تسير قدما فى ظل حالة الركود الاقتصادى الراهنة حيث يقلل القطاع الخاص من استثماراته ويقلص نشاطه الأصلى ، والمطلوب من الحكومة فى الفترة المقبلة تبنى مجموعة جديدة من السياسات تؤدى إلى إطلاق النمو وخلق مناخ ملائم للاستثمار .

أما الإدعاء بأن الخصخصة ستتسبب فى إحداث البطالة على المدى القصير فإنه قول لا يستند إلى أدلة علمية حيث أن السياسات الماكرو اقتصادية هى المؤدية إلى البطالة من عدمه ، ولولا القطاع الخاص المصرى الصغير المنتشر فى كل مناحى الحياة التجارية والزراعية والصناعية المصرية لأخذت البطالة فى مصر أبعادا مأساوية .

٢٢

قضيــة القطـن

إن تحرير تجارة القطن فى موسم ١٩٩٤ كشف عورات النظام السائد بدءا من الزراعة وانتهاء بالتصنيع ومرورا بأساليب البيع والشراء ، وجوهر القضية - رغم كل ما أثير - يتركز فى عجز المؤسسات العاملة فى مجال القطن عن مواكبة سياسات التحرير الاقتصادى ، ولا غرابة فى ذلك فمعظم نظم تلك المؤسسات بنيت لتحقيق هدف التدخل البيروقراطى فى ظل اقتصاد الأوامر . كما أنها وضعت فى ظروف محلية ودولية مختلفة تماما عن الأوضاع الحالية ، ومن هنا فإنه لا يكفى الاعلان عن تحرير تجارة القطن لكى يتحقق اقتصاد السوق فورا ، بل أن الأمر يحتاج إلى معالجة الشكل المؤسسى لهذا النشاط الاستراتيجى لما له من آثار قومية على الزراعة المصرية والصناعة المصرية والتصدير المصرى ، وكما أكدت مرارا « صفحة موارد وتنمية » ، فإنه لا غنى عن « الإصلاح الإدارى » لنجاح الإصلاح الاقتصادى ، وذلك يستدعى مراجعة أدوار ومهام المؤسسات المعنية بالقطن سواء كانت وزارات (الزراعة / الاقتصاد / قطاع الأعمال العام) أو شركات (التجارة / الغزل والنسيج) أو هيئات (البورصة / صندوق دعم الغزل / هيئة التحكيم والفرز) بحيث يعاد تصميم النظام العام فى مرحلة التحول هذه منعا من حدوث كبوات أخرى لقطن ١٩٩٥ !

وعند دراسة مثل هذا الإصلاح فإن الأسئلة الجوهرية التالية يجب أن تكون ماثلة أمامنا :

١ - لماذا تدهورت إنتاجية القطن إلى حوالى ٥ قنطار للفدان بعد أن كانت ٨,٥ قنطار ؟ .

٢ - لماذا تدهورت صفات القطن حيث أقصى رتبة الآن « فولى جود - ٠,٢٥ » بينما كانت فى الماضى « أكسترا » ، وضاعت علينا بالتالى فروق الرتب فى التصدير ؟ .

• الأهـرام فى ٣٠ / ٥ / ١٩٩٥ .

٣ – لماذا انخفضت المساحة المنزرعة إلى ٧٥٠,٠٠٠ فدان تقريبا من ٩٠٠٠٠٠ فدان وهى المساحة المستهدفة ؟ .

٤ – لماذا الأزمة فى التقاوى (بذور الإكثار) والتأخير فى الزراعة المنطوى عليها ، وبالتالى لجوء الفلاح إلى شراء التقاوى من دواليب غير مرخصة بأسعار وصلت إلى ٤٠٠ جم للأردب بدلا من ٦٠ جم ؟ وتأثير ذلك على جودة القطن ؟ .

٥ – كيف تتحقق العلاقة الصحيحة بين البائع والمشترى فى الريف حيث أن غيابها (الوضع الحالى) أدى إلى تداعيات خطيرة ؟ .

٦ – كيف تضمن الشركات الوطنية (المغازل) احتياجاتها من القطن لتحقيق التشغيل الاقتصادى لهذه الصناعة التى تضم أكثر من نصف مليون عامل ؟ .

٧ – لماذا لم تنشط بورصة العقود وبورصة مينا البصل (بورصة البضاعة الحاضرة) ؟ .

٨ – لماذا فقدنا أسواق التصدير أمام الدول الأخرى ؟ .

٩ – هل الآلية التى تحدد الآن أسعار القطن فى الداخل والخارج (التصدير) وأسعار الغزول للتصدير هى الآلية السليمة ؟ .

١٠ – ما هى الآليات التى تحقق المنافسة وتمنع الاحتكار ؟ .

إن بلورة الردود على هذه الأسئلة تقودنا إلى تحديد معالم الإصلاح المؤسسى على الوجه التالى :

أولا : صناعة الغزل :

تقوم الشركة القابضة للقطن باستيراد القطن من الخارج لحساب الشركات التابعة وذلك بعد قيام وزارة الزراعة (كجهاز فنى) بتحديد مصدر الشراء ، ومازال الاستيراد يتم من مصدر أمريكى واحد دون غيره منذ عشر سنوات وذلك على أساس خلو هذا القطن من الآفات ، ويقتضى الأمر أن تترك الحرية تماما لشركات الغزل فى تحديد كميات وأسعار ومصادر الشراء من السوق العالمى وأن تتنافس بينها فى هذا المقام ، ويكون دور الحجر الزراعى قبول أو رفض أية رسالة لضمان خلو القطن من الآفات ، وسيسمح ذلك بإعادة القدرة التنافسية لشركات الغزل المصرية وحصولها على احتياجات التشغيل بالكامل ، كما سيؤدى هذا النظام إلى استيراد أقطان قصيرة التيلة وأقطان درجة ثانية المستخدمة بالذات فى الغزل السميك (وأقمشة الدبلان والدمور والكستور) ، وبالتالى تصدر أكبر كمية من الأقطان المصرية طويلة التيلة وعالية الجودة والسعر أيضا .

أما صندوق دعم الغزل فبقاءه مطلوب فى ظل آليات السوق ولكن بمفهوم جديد ، فلا يعقل أن يقوم الصندوق بتحديد أسعار الغزل بيروقراطيا كل ستة أشهر ، فقد ارتبطت شركات الغزل على أساس هذا التحديد ثم فوجئت بارتفاع أسعار الغزل العالمية فلجأت الشركة القابضة للغزل والنسيج إلى إلغاء العقود مما أساء إلى سمعة شركات الغزل المصرية ومصداقيتها أمام العالم ! .

ثانيا : البـورصـة :

قبل التأميم كان « سعر الأساس » للقطن يتحدد فى بورصة العقود بينما علاوات الرتب تحدد فى بورصة مينا البصل (بورصة البضاعة الحاضرة) ، وكان ربح شركات التجارة يتحقق من المعدل ورتبة القطن والبذور ، وكان لابد من قيد هؤلاء التجار بالبورصة وهم الذين يشترون من الفلاح ويبيعون بعد ذلك للمغازل والمعاصر فى الداخل ، أما أقطان التصدير فكانت تباع تسليم شهر ديسمبر منذ شهر مايو مما يقلل المخاطر ويوفر التمويل عند بدأ زراعة القطن ، وكان حجم التعامل اليومى فى البورصة يتم بمعدل ٦٥٪ للتجار و ٢٥٪ للمياومين و ١٥٪ للمضاربين ، والمياوم JOBBER هو مضارب محترف داخل المقصورة لا يجوز له أن يحتفظ بمركز أكثر من ٤٨ ساعة وهو الذى يضمن تحقيق المرونة ELASTICITY فى السوق (فى حالة عدم وجود مشترى وبائع فى نفس اللحظة) ، وكان جهاز رقابة البورصة يتدخل فى حالة تجاوز نسبة المياومين أو المضاربين لأن معنى ذلك أن السعر سيخضع للمضاربة وليس للعرض والطلب . أما الآن فإن سعر الأساس يتحدد بواسطة وزارة الزراعة (رغم أن ذلك من اختصاص وزارة الاقتصاد منذ التأميم) كما تقوم الجمعيات التعاونية والإصلاح الزراعى بتحديد علاوات الرتب ! (جانب سعر الأساس الصواب نتيجة البيانات الخاطئة فى موسم ١٩٩٤) ولكى نعود إلى التسعير بواسطة البورصة فإن ذلك يقتضى عدة أمور :

١ – أن تكون هناك فعلا بضاعة حاضرة بكم كاف بالاسكندرية ، فلا بورصة بدون بضاعة ، وحيث أن المغازل المحلية تستهلك حوالى ٨٥٪ من القطن المصرى فإن النسبة التى تصل إلى الاسكندرية لا تعتبر كافية ليكون سعرها أساسا لسعر القطن فى مصر ، أما إذا ارتفعت هذه النسبة إلى حوالى ٣٠٪ أو ٤٠٪ فإن هذه النسبة المؤثرة ستكون بالفعل المحدد للأسعار فى السوق المصرى ، وسيأتى ذلك إذا تركت المغازل حرة فى استيراد احتياجتها من القطن من الخارج وترك جزء محسوس من القطن المصرى للتصدير .

٢ – أن يصدر نص إلزامى باللائحة يجبر على أن يتم التعامل لجميع أقطان الشعر المتداولة

بالاسكندرية فى بورصة مينا البصل وعن طريق سمسار (مثل بورصة الأوراق المالية) .

٣ – إحياء مهنة « المياومين » بندب عدد منهم من البورصات العالمية .

٤ – تيسير الأمور أمام شركات التجارة والسمسرة فى الحصول على غرف فرز وأكشاك بمبنى بورصة العقود وعدم المبالغة فى أسعار الإيجار .

ثالثا : التسويق الزراعى :

يقوم الفلاح بتسليم إنتاجه من القطن إلى ثلاث جهات لتسويقه : الإصلاح الزراعى والجمعيات التعاونية ومراكز التجميع ، ويحصل الإصلاح الزراعى على ما يقارب ٢ مليون قنطار وهى بلا شك كمية مؤثرة لأنها تمثل حوالى ثلث محصول القطن ، والإصلاح الزراعى هو الذى تعاقد مع شركة وهبة – الأهلى لتوريد ٨٠٠٠٠٠ قنطار فى موسم ١٩٩٤ ! ومن الضرورى مراجعة وضع الإصلاح الزراعى بحيث يسمح للفلاح بتوريد القطن إلى الجمعيات التعاونية أو التجار مباشرة (إلغاء الإصلاح الزراعى على المدى الطويل) ، وفى مرحلة انتقالية يفضل أن يقوم الإصلاح الزراعى بالبيع عن طريق المزاد العلنى وليس بالتعاقد مباشرة مع شركات التجارة حتى يمكن إعطاء الفرصة للمنافسة وتحديد السعر المناسب ، كما يجب وضع ضوابط عند التسليم من الإصلاح الزراعى لشركات التجارة بحيث لا يتحكم موظفو الإصلاح الزراعى فى عمليات التسليم وما ينتج عن ذلك من أتاوات ترفع التكلفة ! وفى موسم ١٩٩٤ فإن الإصلاح الزراعى حدد علاوة ١٧,٥٠ جم للقنطار ثم رفعها إلى ٢١,٠٠ جم ثم إلى ٣٥,٠٠جم ! بينما لم تعط مراكز التجميع علاوة ، أما الجمعيات التعاونية فقد حددت علاوة بـ ٣١ جم أما ما يحصل عليه المزارع فعلا من العلاوة فلم يزد عن ١١,٠٠ جم ، ومن هنا أيضا ضرورة وضع نظم لضبط ومراقبة عمل الجمعيات التعاونية وتحديد نسب وحوافز معلومة ومعقولة لها بحيث لا تثرى فئة من المهيمنين عليها على حساب المزارع البسيط ! أما بالنسبة لمراكز التجميع فإننا نعتقد أنه لن تكون لها قائمة فى المستقبل ، ومن الضرورى تشجيع قيام « حلقات البيع » أسوة بما كان يتبع فى الماضى وتحقيق التعامل المباشر بين المزارع والشركات بحيث ينعكس ذلك على أداء المزارع نفسه ومحاولته تحسين الجودة والإنتاجية ، لأنه فى هذه الحالة سيشعر أنه سيحصل على أعلى سعر نتيجة نقاء المحصول ولا يلجأ إلى وضع الشوائب أو المياه حيث أنه يحاسب الآن على أساس الوزن فقط !؟ .

أما بالنسبة للتقاوى فإن النظام الحالى لا يشجع المزارع على الحفاظ على « بذرة الإكثار » ، فالتقاوى من المفروض أن تكون أعلى سعرا من البذور العادية ، كما أنه من حق

المزارع الحصول على قيمتها بمجرد التسليم ولا يعقل أن ينتظر وزارة الزراعة لتسليمه القيمة متأخرة فى شهر مايو أو يونيو ، وهذا يدفع الفلاح إلى عدم الاهتمام بجودة القطن وبذرة الإكثار ، كما ينتج عن ذلك ما حدث فى موسم ١٩٩٤ من عدم توافر الكميات اللازمة من التقاوى واللجوء إلى بذور غير منتقاة ! وفى هذا الصدد نقترح السماح بإنشاء شركات للتعامل فى البذور (على غرار شركة النوبارية لإنتاج البذور) بدلا من وزارة الزراعة ويكون دور أجهزة وزارة الزراعة هو دور إشرافى ورقابى على الصنف وصفاته الوراثية والترخيص باستعماله لدى المزارع .

رابعا : الشركة القابضة للقطن والشركات التابعة :

على الشركات التابعة أن تعيد تنظيم نفسها بهدف خفض التكلفة وخاصة بعد دخول منافسين من القطاع الخاص ، وسيعتمد نجاح هذه الشركات فى المستقبل على إمكانية خصخصتها لتتوائم مع الأوضاع الجديدة ، أما الشركة القابضة للقطن فلا نظن أنه سيكون لها دور فى النظام الجديد .

خامسا : هيئة التحكيم وفرز القطن :

وهى تابعة لوزارة الاقتصاد ، دورها يجب أن يكون اختياريا وليس إجباريا لحل المشاكل بين الأطراف ، كما يجب عدم المغالاة فى تكلفة الخدمة .

٢٣

السوق الشرق أوسطية :
من مدريد إلى الدار البيضاء

مفهوم السوق : أفكار وسيناريوهات :

ما المقصود بالسوق الشرق أوسطية ؟ هل تمثل سوقا بالمعنى الحقيقى للكلمة ، أم أنها مجرد أفكار عامة عن التعاون ؟ أن الأساس الجغرافى للشرق الأوسط غير متفق عليه إلى الآن وتتباين حوله الاجتهادات ، فبعض التعريفات تضم دولا مثل الشمال الأفريقى واليمن والسودان بالإضافة إلى تركيا وإيران ، والبعض الآخر تضم دول القرن الأفريقى وأيضا جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق الخمسة الإسلامية ! وبغض النظر عن هذا كله فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تستند فى جوهرها إلى تعاون اقتصادى عربى - إسرائيلى يكون أحد الدعامات الرئيسية لاستقرار السلام فى المنطقة .

ولقد كان مؤتمر مدريد فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١ وما تلاه من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف حول مستقبل التعاون الأقليمى هو نقطة البدء لنشاط مكثف قامت به مجموعة من المراكز البحثية فى الولايات المتحدة وأوروبا لوضع السيناريوهات التى تحدد ملامح النظام الشرق أوسطى فى ظل ما يسمى : بالاقتصاد السياسى للسلام ، وربما أهمها تلك التى وضعها معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصاية للشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد ، وعقد المعهد مؤتمرا فى نوفمبر ١٩٩١ حول اقتصاديات السلام اشترك فيه خبراء اقتصاد من مصر وإسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان والأردن ، وقد نشرت أوراق المؤتمر فى أبريل ١٩٩٣ ،

---

* الأهـرام فى ٢١ / ١٠ / ١٩٩٤ ، والأهـرام فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٤ .

ولا نغالى إذا قلنا أن دراسات المعهد وضعت الأساس الذى تشكل عليه التعاون الاقتصادى داخل الاتفاقات الإسرائيلية – الفلسطينية – الأردنية فيما بعد ، ويمكن تلخيص الأفكار التى طرحتها مراكز الأبحاث فى أنه يستلزم ربط الاقتصادين الفلسطينى والإسرائيلى كمرحلة أولى ، وفى إنشاء تجمع اقتصادى ثلاثى يجمع بين الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل على نمط الاتحاد الجمركى بين البنيلوكس BENELUX الأوروبية وذلك فى مرحلة ثانية ، ثم إقامة منطقة للتجارة الحرة على غرار النافتا فى مرحلة ثالثة يتم فيها تحرير المبادلات التجارية وتضم كل من دول البنيلوكس العربية مع سوريا ولبنان ومصر ، ويتزعم شيمون بيريز فى إسرائيل تيارا داخل حزب العمل يتبنى الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية بمفهوم مشابه لأفكار مراكز الأبحاث انطلاقا من رؤيته لمستقبل إسرائيل من خلال الاندماج فى المنطقة بينما باقى التيارات داخل حزب العمل نفسه لا ترى ذلك وتفضل التركيز على إلغاء المقاطعة العربية والدخول فى مشروعات تعاون ثنائية أو ثلاثية بعيدا عن سيناريوهات التعاون الشامل ، ومن جانب آخر فإن فكرة السوق الشرق أوسطية تثير مخاوف لدى الذهن العربى ، ويطالب البعض بضرورة معاودة بحث الإمكانيات العربية وإلقاء نظرة جادة على هياكل البنيان الاقتصادى فى الدول العربية ودراسة قدراته فى مواجهة فكرة السوق الشرق أوسطية وإقامة تكتل عربى كشرط لتعاون اقليمى أوسع ، وبالفعل قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى فبراير ١٩٩٤ بتقديم ورقة عمل تحت مسمى « التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ناقشت فيها مفهوم « الشرق الأوسط » ومفهوم « السوق الشرق أوسطية » والتصورات لرؤية عربية للتعامل معها ، وخلصت إلى أهمية تبنى إقامة منطقة تجارة حرة عربية تمكن المجموعة العربية من التعامل الإيجابى مع السوق الشرق أوسطية ومع نتائج جولة أورجواى فى إطار « الجات » .

يتضح من ذلك أن السوق الشرق أوسطية فكرة مستقبلية لا تحظى بالتأييد الكافى داخل إسرائيل والدول العربية كما أن لها شروطا مسبقة تقتضى تغييرا شاملا فى المنطقة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية ، وبالتالى فالمرحلة الحالية حول هذا النظام المفترض إنما تعتبر « مرحلة بحث وإعداد » ، ومن البديهى أن الشرق الأوسط سيمر بمراحل متعددة قبل أن يصل إلى شكل متكامل لنظام جديد ، ورغم ذلك فإن سرعة تشكيل هذا النظام ستتحدد بالقوة الدافعة الناجمة عن الضغط الدولى واستمرارية القوى الخارجية فى التدخل لأحكام سيطرتها على السوق البترولى داخل المنطقة وعلى الاستثمارات العربية خارجها ، ولا غرابة فإن العناصر الأساسية للسوق أدرجت بالفعل على جداول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف وفى إعلان المبادىء الإسرائيلى – الفلسطينى والذى جاء وكأنه إعلان مبادىء اقتصادى .

المفاوضات متعددة الأطراف : التنمية الاقتصادية :

بدأت المفاوضات متعددة الأطراف لبناء « شرق أوسط المستقبل » فى موسكو فى يناير

١٩٩٢ ، وتشكلت خمسة مجموعات عمل لدراسة أهم القضايا التى تهم المنطقة ككل وهى : المياه – البيئة – الرقابة على السلاح – اللاجئين – التنمية الاقتصادية ، وتضم مجموعة العمل للتنمية الاقتصادية ١٣ دولة عربية بالإضافة إلى الكيان الفلسطينى وإسرائيل وتحت إشراف الولايات المتحدة وجمهورية روسيا وبمشاركة ٢٥ دولة أخرى من بينها اليابان وإيطاليا وفرنسا وألمانيا واليونان والهند والصين وتركيا وأسبانيا والنمسا ، علاوة على مشاركة مؤسسات دولية من بينها البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وفى نوفمبر ١٩٩٣ تبنت المجموعة ما سمى « خطة عمل كوبنهاجن » والتى تشمل ٣٥ مشروعا فى مجالات عديدة مثل الاتصالات والنقل والطاقة والسياحة والزراعة والأسواق المالية والاستثمار والتجارة والتدريب ، وفى يونيو ١٩٩٤ اتفقت المجموعة في الرباط على تشكيل لجنة للمتابعة ووضع أولويات تنفيذ تلك المشروعات كما حددت للجنة الأهداف التالية :

١ – العمل على تشجيع الانتقال الحر للأفراد والمنتجات والخدمات ورأس المال والمعلومات بين الشركاء فى المنطقة .

٢ – تحفيز التنمية الاقتصادية وتقليل الفوارق الاقتصادية الاقليمية .

٣ – استغلال المزايا النسبية للشركاء فى المنطقة من خلال دفع حركة التجارة وتيسير الاستثمار وتطوير البنية الأساسية (وبالذات الطرق البرية والمائية وأنابيب المياه والربط الكهربائى) .

٤ – العمل على إدماج اقتصاديات المنطقة فى الأسواق العالمية .

أما المشروعات التى أقرتها المجموعة فى « خطة كوبنهاجن » فهى :

- دراسة جدوى للخط البرى بين العقبة وإيلات ومصر .
- دراسة هندسية للخط البرى بين عمان وأريحا والقدس .
- دراسة جدوى لخط الغاز الطبيعى بين مصر وغزة .
- مبادرة يابانية للتنمية السياحية فى المنطقة .
- ورشة عمل لإعداد الأفواج السياحية تحت إشراف الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية .
- مؤتمر حول الأسواق المالية تحت إشراف المملكة المتحدة .
- مؤتمر لقيادات الأعمال فى المنطقة تحت إشراف أمريكى .
- مؤتمر حول التعليم فى المنطقة .

- نظام للتعاون الاقليمى بين الجامعات وبعضها والمدن ووسائل الإعلام .
- دراسة حول ربط الشبكات الكهربائية .
- تقييم دراسات مصادر الطاقة المائية (قناة بين البحر الميت والبحر الأحمر ، وقناة بين البحر الميت والبحر المتوسط) .

أما « مجموعة الموارد المائية » فقد اجتمعت أخيرا فى مسقط (سلطنة عمان) فى أبريل ١٩٩٤ ووافقت على اقتراح عمانى بإنشاء مركز أبحاث فى مسقط لتكنولوجيا تحلية المياه ، ولا شك أن مشكلة المياه ستستحوذ على اهتمام دول المنطقة فى المستقبل ، فمن المنتظر أن تزيد احتياجات المنطقة بما يقدر بمليار متر مكعب سنويا ، وتتمتع العراق وتركيا بوفرة نسبية من الموارد المائية إلا أنها لا تستغل الاستغلال الأمثل ، وستتطلب قضية المياه علاوة على التعاون الاقليمى تعاونا دوليا لتوفير مصادر التمويل الضخمة المطلوبة علاوة على مجهودات علمية وتكنولوجية مشتركة للحفاظ على مصادر المياه الحالية وإعادة استخدام مياه الصرف وتحلية مياه البحر .

كما أن « مجموعة البيئة » اجتمعت أيضا فى أبريل ١٩٩٤ واتفقت على عدد من المشروعات من بينها مشروع مكافحة التلوث فى خليج العقبة ، ومشروع لإدارة البيئة فى المنطقة ومشروع للوقاية من التصحر واقتراح بكود اقليمى للتعامل مع البيئة .

إعلان النوايا الإسرائيلى الفلسطينى : البرامج الاقتصادية

أما إعلان النوايا الإسرائيلى - الفلسطينى الذى تم فى واشنطن فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ فإنه يحدد (المادة ١١) ملامح التعاون فى المجالات الاقتصادية الثنائية والتعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية (مادة ١٦) . وذلك طبقا لبروتوكولات التعاون المرفقة مع الاتفاق (ملحق ٣ ، ملحق ٤) ، ويستعرض ملحق ٣ التعاون فى مجالات المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والنقل والمواصلات والتجارة والصناعة وعلاقات العمل والتنمية البشرية وحماية البيئة ، بينما يتشكل بروتوكول الملحق ٤ حول برامج التنمية وهو مكون من برنامجين :

١ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وغزة :

- الاسكان والبناء .
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- الموارد البشرية .

٢ – برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمى :

- إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية .
- تطوير خطة إسرائيلية فلسطينية أردنية مشتركة لاستغلال منطقة البحر الميت .
- قناة البحر المتوسط (غزة – البحر الميت) .
- تحلية المياه اقليميا .
- خطة اقليمية للتنمية الزراعية والوقاية من التصحر .
- ربط الشبكات الكهربائية .
- التعاون الاقليمى لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى .
- خطة اقليمية لتنمية السياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .

اتفاق غزة أريحا : العلاقات الاقتصادية

أما اتفاق غزة – أريحا الذى تم التوقيع عليه فى القاهرة ٤ مايو ١٩٩٤ فقد تم التفاوض على المكون الاقتصادى له والتوقيع عليه فى باريس فى ٢٩ أبريل ١٩٩٤ وهو الملحق الرابع لاتفاق غزة – أريحا تحت مسمى بروتوكول العلاقات الاقتصادية ويتضمن الموضوعات الأساسية التالية :

١ – **سياسة الاستيراد** : الاتفاق على سياسة مماثلة ومتوافقة فى مجال الاستيراد والجمارك ، ويتم الاتفاق بين الطرفين على كميات المنتجات التى سيسمح باستيرادها بواسطة السلطة الفلسطينية بنسب جمركية مختلفة عن النسب المطبقة فى إسرائيل وكذلك تحديد كميات المنتجات المسموح باستيرادها من الدول العربية ، كما اتفق على أن كل طرف سيمتنع عن استيراد المنتجات الزراعية التى تضر بمصالح المزارعين للطرف الآخر .

٢ – **سياسة الأسواق المحلية والسياحة** : حرية حركة المنتجات المصنعة بين الطرفين ، ويسمح بحرية دخول إسرائيل للمنتجات الزراعية الفلسطينية باستثناء فرض حظر كميات على الطماطم والخيار والبطاطس والبيض والدواجن بشرط أن يرفع الحظر الكمى تدريجيا ويلغى تماما فى ١٩٩٨ .

أما حركة السياحة فإنها حرة تماما بين الطرفين .

٣ – **الضرائب** : توافق إسرائيل على تحويل إلى السلطة الفلسطينية ٧٥٪ من موارد الضرائب المحصلة على الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل كما اتفق على احتساب ضريبة قيمة مضافة فلسطينية بنسبة ١٥ – ١٦٪ .

٤ - **السياسة النقدية** : يستمر التعامل الرسمى وغير الرسمى بالعملة الإسرائيلية مع العملات الأخرى فى كافة نواحى الحياة الاقتصادية فى غزة وأريحا مع دراسة إمكانية إصدار عملة فلسطينية .

٥ - **العمالة** : حق التنقل مكفول بين الجانبين ، وحق العمالة الفلسطينية العاملة فى إسرائيل فى التأمين الاجتماعى .

٦ - **السياحة** : حق كل طرف فى إعداد رحلات سياحية فى أراضى الطرف الآخر .

أما بالنسبة للمساعدات الدولية فقد قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء المجلس الفلسطينى للتنمية وإعادة البناء PECDAR لتلقى المعونات والقروض والتى حددها المجتمع الدولى بحوالى ٢,١ مليار دولار عن الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ ، يؤدى البنك الدولى دور السكرتارية الفنية لتوجيه هذه الأموال (المجموعة الأوروبية : ٦٠٠ مليون دولار - الولايات المتحدة : ٥٠٠ - البنك الدولى : ٥٠ - السعودية : ١٠٠ - إسرائيل : ٧٥ - اليابان : ١٩٥ - تركيا : ٥٢ - الإمارات : ٢٥ - النرويج : ١٥٠) .

وقد وقعت الأردن وإسرائيل أيضا بعد عامين من مفاوضات مدريد اتفاقا يهدف إلى التعاون فى مجالات المياه والكهرباء والسياحة ورفع المقاطعة وشكلت لجنة ثلاثية مشتركة تضم الولايات المتحدة لدراسات مشروعات التعاون مثل ريفيرا البحر الأحمر ومشروع تنمية وادى السلام الممتد ١٨٠ كيلو متر من جنوب البحر الميت حتى شمال خليج العقبة بعرض ١٠ - ٢٥ كيلو متر واقتراح خط سكة حديد أردنية إسرائيلية لتوصيل البضائع إلى كل من مصر والسعودية من إيلات والعقبة ، ومشروع مطار دولى مشترك يحل محل مطارى إيلات والعقبة .

الاقتصادات الثلاثة والقدرة التنافسية الإسرائيلية :

ولإسرائيل تجارة واسعة مع الأرض المحتلة تحقق منها إسرائيل فائضا كبيرا إلا أن هذا الفائض تمتصه إلى حد كبير العمالة الفلسطينية فى إسرائيل حيث أن قطاعى الزراعة والبناء فى إسرائيل يعتمدان بكثافة على العامل الفلسطينى ، وكان للسلطة الفلسطينية أن تختار بين التجارة الحرة والعزلة الاقتصادية فاختارت الأولى لتحقق النمو الاقتصادى ، وخاصة أن الاقتصاد الفلسطينى يعتمد على الزراعة كما يعتمد على تصدير العمالة إلى إسرائيل ودول الخليج ، كما أن الزراعة الإسرائيلية مكملة للزراعة الفلسطينية . كل ذلك يؤكد أن حرية التجارة بين فلسطين وإسرائيل ستصبح حقيقة واقعة ، أما حرية التجارة بين الأردن وإسرائيل من جهة والأردن والضفة وغزة من جهة أخرى فستأخذ وقتا أطول ، ولكن فى النهاية ستصل

الاقتصادات الثلاثة إلى منطقة للتجارة الحرة فى البضائع والخدمات ورأس المال ، وذلك لا يمنع أن هذا الحل سيقابل عوائق عدة ، فالأسواق الداخلية للاقتصادات الثلاث أصغر من أن تسمح بنجاح استراتيجية للنمو تعتمد على الداخل كما أن إجمالى الناتج القومى لإسرائيل يصل إلى ١٥ ضعف إجمالى الناتج القومى للأردن ، أما دخل الفرد فى عام ١٩٩١ فقد كان ١٠٩٠٠ دولار فى إسرائيل و ١٠٠٠ دولار فى الأردن و ٢٣٠٠ دولار فى الضفة و ١٨٠٠ دولار فى غزة ، كل ذلك يؤكد أن دول المجموعة الثلاث ستلجأ إلى توسيع قاعدة التعاون مع الدول المجاورة والاستفادة من تعاون اقليمى أوسع .

أما إسرائيل فقد أعدت العدة للاستفادة من الأوضاع الاقليمية والدولية الجديدة وتبنت استراتيجية للتنمية ترتكز على سبعة محاور :

١ – استثمار فرص السلام (إلغاء المقاطعة – أسواق تصديرية جديدة – تعامل أوسع مع الشركات العالمية) .

٢ – قوة عمل متعلمة ومدربة .

٣ – صناعات عالية التكنولوجيا .

٤ – نسب منخفضة من التضخم والفوائد البنكية (كانت نسبة التضخم ٤٠٠٪ سنويا فى أوائل الثمانينات) .

٥ – التخصيصية والاصلاحات الاقتصادية .

٦ – التصدير المتخصص .

٧ – اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وأوروبا .

ولقد كانت نسبة النمو فى الناتج الإجمالى الإسرائيلى ٥,٨٪ فى ١٩٩٠ ، ٦,٢٪ فى ١٩٩١ ، ٦,٦٪ فى عام ١٩٩٢ ، ٣,٥٪ فى عام ١٩٩٣ ، ومن المنتظر أن يتراوح ما بين ٥٪ إلى ٧٪ فى السنوات القادمة اعتمادا على التقدم فى عملية السلام ، وتخصص إسرائيل ٣٪ من إجمالى الناتج المحلى للبحث والتطوير مقابل ٢,٩٪ فى الولايات المتحدة و ٢,٨٪ فى اليابان ، ٢,٧٪ فى ألمانيا .

وفى دراسة علمية لبنك يونيون السويسرى لما يسمى بمعامل القدرة التنافسية فى المستقبل جاءت إسرائيل فى المركز الثالث بعد كوريا الجنوبية والصين وقبل الولايات المتحدة وسنغافورة واليابان وفرنسا وألمانيا ، ويتشكل معامل القدرة التنافسية من عدة عناصر أهمها

نسب النمو فى الأصول القومية الثابتة ، والنمو فى رأس المال البشرى والنمو فى التكنولوجيا والنمو فى دخل الفرد والنمو الصناعى ونمو الصادرات ونمو الإنتاجية الكلية .

مدريد - الدار البيضاء : ومـاذا بعد ؟

إن مؤتمر القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء لا يأتى من فراغ ولا تبدأ مداولاته وأبحاثه من الصفر كما يتخيل البعض ، بل هو كما أوضحنا مشوار طويل امتد على مدار ثلاثة سنوات منذ مؤتمر مدريد فى ١٩٩١ ، عقدت خلالها الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وطرحت المشروعات والأفكار من المشاركين ، وإذا أضفنا إلى كل ذلك التعاون الناشىء بين قطر وإسرائيل واتجاه بعض المستثمرين فى السعودية والخليج للاستثمار فى بورصة تل أبيب وحركة التجارة المطردة بين الخليج وشركات إسرائيلية من خلال فروعها فى الولايات المتحدة والتوقيع على اتفاقية فى مجال الخدمات المصرفية بين بنك « هبوعليم » وبنوك عربية فى القطاع والضفة والخدمات الهاتفية المباشرة بين إسرائيل وتونس والمغرب وقيام أول مجلس أعمال تركى إسرائيلى ومشروع إقامة غرفة للصناعة والتجارة عربية إسرائيلية ومشروع إقامة مصفاة لتكرير البترول غرب الاسكندرية بواسطة شركة ميدور يشترك فيها مستثمرون من مصر وإسرائيل وسويسرا ورفع المقاطعة التى قررها مجلس التعاون الخليجى مؤخرا ، فلنا أن نتخيل الشوط الذى قطع فى طريق السوق الشرق أوسطية (بصرف النظر عن شكلها النهائى) فيما بين مدريد ١٩٩١ والدار البيضاء ١٩٩٤ ! .

إن المصلحة القومية من منظور براجماتى تقتضى منا ألا نقف أمام تيار الأحداث وأن نحاول تحقيق أكبر استفادة من الأوضاع الاقليمية الجديدة التى صاحبت المتغيرات العالمية ، ولابد أيضا من تطوير آليات وطرق عمل جامعة الدول العربية حتى تستطيع أن تتعامل بشكل عصرى مع التحديات الجديدة ومتطلبات السلام ، ولابد أن تكون لنا رؤيتنا للمستقبل الاقتصادى للمنطقة ، **وهى « رؤية يجب أن تبنى على التنافس وليس على الصراع »** ، بحيث نكون شركاء بالكامل فى البناء المعمارى للشرق الأوسط .

رقم الإيداع ١١٧٩٠ / ١٩٩٩

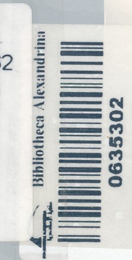
I.S.B.N. 977-19-9623-1

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب

● نعيش الآن فترة تحول سوف تعيد ترتيب سياسات واقتصاديات القرن القادم، ويصف الكتاب هذا التحول الاقتصادى والتحديات السياسية والاجتماعية التى يفرضها عصر الاتصالات والمعلومات، ويتناول المفاهيم الأساسية للتحديث والتنمية، وإشكالية التقدم فى ظل هيمنة حضارة التقنية، ودور الدولة، وملامح الاقتصاد «الشبكى» وما يثيره هذا الشكل الجديد للاقتصاد من قضايا متعلقة بمنظومة الحياة التى ألفناها فى ظل الاقتصاد الصناعى القديم (الحكومة/ المؤسسات البيروقراطية/ التعليم والثقافة/ العدالة/ الديمقراطية...) وأيضا القضايا المرتبطة بالاقتصاد العالمى (حركة التجارة الدولية والتقسيم الجديد للعمل/ للتصدير وهيكل الإنتاج/ الشركات متعددة الجنسيات...)، وذلك كله فى محاولة للإجابة عن الأسئلة والاختيارات التى تواجه مصر فى القرن الحادى والعشرين.

● فالكتاب يستهدف أساساً دراسة الواقع المصرى، والبحث عن مداخل للتحديث تتوافق مع ثقافة وقيم المجتمع المصرى، وحق المواطن فى حياة كريمة ومستوى معيشة مقبول فى إطار من الأمن والاستقرار الاجتماعى.



التوزيع فى الداخل والخارج
وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - المبنى الجديد - القاهرة
هاتف وفاكس: ٥٧٨٦٠٦٩

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر